جـــامعة الجزائـــر
كليـــة العلـــوم السيـاسيـــة و الإعـلام
قسـم علـوم الإعـــلام و الاتصـــال

المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط

"مشروع الشرق الأوسط الكبير"

دراسة تحليلية لجريدة " الأهرام " المصرية
من جانفي 2004 إلى ديسمبر2004

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال.

من إعداد الطالبة:
♦ جودي لامية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :
احمد شوتري

السنة الجامعية : 2006/2005م

كلمة شكر و تقدير

الحمد لله أولا و أخيرا

أتقدم بفائق الاحترام و التقدير و الشكر لأستاذي المشرف د.احمد شوتري ، الذي كانت لتوجيهاته السديدة الأثر الواضح في ظهور هذا العمل بشكله الذي هو عليه .

و اشكر كذلك كل من بسط لي يد العون من قريب أو بعيد ، من أساتذة أو زملاء الدراسة.

شكرا جزيلا لكل هؤلاء.

إهـــــداء

إلى روح " أمي " الحبيبة التي رحلت عنا جسديا ، لكن ذكراها ستبقى خالدة.

اهدي لها هذا العمل الذي هو ثمرة جهدها و سهرها علي طوال سنين حياتي من اجل أن أكد في طلب العلم ، وان أصل إلى ما أنا عليه اليوم و أحسن .

و أتمنـى أن يكون لها صدقة جـارية ، و أن يغفـر الله لهـا و يرحمهـا و يسكنها فسيح جنانه.

اللهم آمين.

خطـــة الدراســـة:

مقدمــــة

القسم المنهجي

- إشكالية الدراسة.
- تساؤلات الدراسة.
- أهمية الدراسة و أهدافها.
- أسباب اختيار الموضوع.
- تحديد المفاهيم و المصطلحات.
- تحديد مجتمع البحث.
- منهج الدراسة و أدواته.
- صعوبات الدراسة.

القسم النظري:

الفصل الأول :

الشرق الأوسط و المتغيرات الدولية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

المبحث الأول : ماهية الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الأصول التاريخية للشرق الأوسط.

المطلب الثاني : تعريف منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث : الأهمية الإستراتيجية و الجيوسياسية للمنطقة.

المبحث الثاني : مشاريع تفـتيت المنطقة واحتوائها.

المطلب الأول : حلف بغداد (1955).

المطلب الثاني : مبدأ ايزنهاور (1957).

المطلب الثالث: الشرق أوسطية و المتوسطية.

المبحث الثالث : انعكاسات أحداث سبتمبر و شعار الحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمريكية في المنطقة.
المطلب الأول : أحداث سبتمبر و إعادة تشكيل الخريطة الإستراتيجية للمنطقة.
المطلب الثاني : الحرب الاستباقية الأمريكية و الحملة ضد الإرهاب.
المطلب الثالث : انعكاسات أحداث سبتمبر على السياسة الأمريكية في المنطقة.
الفصل الثاني :
الإصلاح في المفهوم الأمريكي و مشروع الشرق الأوسط الكبير.
المبحث الأول : الإصلاح و الديمقراطية من مفهوم أمريكي.
المبحث الثاني : مشروع الشرق الأوسط الكبير : الطرح و المواجهة.
المطلب الأول : الجذور التاريخية للمشروع و الخطورة فيه.
المطلب الثاني : أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير.
المطلب الثالث : ردود الفعل العربية و الأوروبية من المشروع.
المبحث الثالث: أوروبا و مشروع الشرق الأوسط الكبير.
الفصل الثالث :
مبادرات الإصلاح : مقوماته ،معوقاته ،و آليات تحقيقه .
المبحث الأول : المبادرات الأربع المطروحة .
المطلب الأول : المبادرة الليبية.
المطلب الثاني : المبادرة السعودية.
المطلب الثالث : المبادرة المصرية و اليمنية.
المبحث الثاني : مبادرات الحاضر – أبعاد البيئة السياسية و الأهداف الذاتية - .
المطلب الأول : تراجع فكرة القومية .
المطلب الثاني : انفجار ظاهرة العولمة.
المطلب الثالث : أحداث الحادي عشر من سبتمبر .
المبحث الثالث : مقومات الإصلاح ومعوقاته و آليات تحقيقه.
المطلب الأول : حول مفهوم الإصلاح وضروراته .

المطلب الثاني : مقومات الإصلاح و معوقاته .
المطلب الثالث : الخيارات المطروحة و آليات تنفيذها

الفصل الرابع :

القسم التطبيقي.

المبحث الأول : التحليل الكمي.
المبحث الثاني : التحليل الكيفي.
- الاستنتاجات.
- الخـاتمة.
- التوصيـات.
- الملاحـق.
- قائمـة المراجـع .
- الفهرس العـام.

قـ ـائمة الجـ ـداول :

الجدول رقم 01 : يوضح الإعداد المشكلة للعينة المدروسة.

الجدول رقم 02 : نسبة المساحة المطبوعة من مجموع المساحة الإجمالية للجريدة.

الجدول رقم 03 : نسبة المساحة المخصصة للحدث من مجموع المساحة المطبوعة .

الجدول رقم 04 : نسبة المساحة المخصصة للنصوص من مجموع المساحة المخصصة للحدث.

الجدول رقم 05 : نسبة المساحة المخصصة للعناوين من مجموع المساحة المخصصة للحدث.

الجدول رقم 06 : نسبة المساحة المخصصة للصور من مجموع المساحة المخصصة للحدث.

الجدول رقم 07 : يوضح أيام التغطية في مجموع مادة التحليل.

الجدول رقم08 : الأنواع الصحفية المستخدمة في تغطية الموضوع.

الجدول رقم 09 : يوضح نوع المواضيع المعالجة من قبل الجريدة.

الجدول رقم 10 : طبيعة المصادر المعتمدة في تغطية موضوع الدراسة.

الجدول رقم 11 : اتجاه الجريدة بخصوص موضوع الدراسة.

مقدمـــة

تتمتع المنطقة العربية بموقع استراتيجي و جيوبولوتيكي مهم، جعلها محط انظار الطامعين بها على مر العصور، و لقد شهدت هذه المنطقة منذ ظهور فكرة القومية العربية مجموعة من التحديات اختلفت في حدتها و شدتها طبقا للظروف المحلية و الاقليمية و العالمية ، كانت ابرزها اقامة دولة اسرائيل داخل الارض العربية،مما جعلها منطقة مستقطبة للاحداث الكبرى و الاهتمام الدولي ،و ساحة مفتوحة للصراعات و الحروب و مناطق النفوذ و للاطماع المختلفة

و ما زاد في حجم الاهتمام بها مؤخرا، و رفع من مستوى التركيز عليها،فجعلها محورا للمتغيرات التي طرات على العالم و مرتكزاا للمستجدات التي اثرت بالغ الاثر في مسيرتها "احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001" و التي جعلت المنطقة تمر بمنعطف خطير في علاقاتها الامريكية كما كشفت عن الحجم الحقيقي لخطر ما حق من شانه ان يهدد امن الجميع، و من شانه ان يضع السلام العالمي كله على حافة الخطر الا و هو وصول التناقض حد الصراع بين المقاومة العربية على مختلف مستوياتها و امريكا التي ترفع شعار محاربة الارهاب.

و على اثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر بادرت الادارة الامريكية باعلان ما اسمته "الحرب ضد الارهاب" مؤكدة على انها ستكون حربا طويلة و ممتدة و متعددة الوسائل و الاساليب ،و قد بدات اولى مراحل هذه الحرب في اكتوبر 2001م حيث استهدفت افغانستان وانتهت بالاطاحة بنظام "طالبان"، وبعد ذلك بدات الادارة الامريكية جملة من التصعيد ضد النظام العراقي تحت شعارات مختلفة،جاعلة هدف تغييره في مقدمة اولوياتها.

و في سياق التحضير للحرب ضد العراق ، برزت فجاة قضية الديمقراطية ضمن اجندة السياسة الامريكية تجاه المنطقة، وراحت الولايات المتحدة الامريكية تلح على ضرورة تحقيق ما اسمته بالديمقراطية و الاصلاح في المنطقة العربية،مع العلم ان قضية الديمقراطية لم تشكل هدفا للسياسة الامريكية في مرحلة ما قبل الحادي عشر من سبتمبر،بل ان مصالحها قامت على اساس دعم و مساندة نظم تسلطية و استبدادية ، و غضت النظر عن أنظمة اخرى بما فيها النظام العراقي.

و في هذا السياق ،تقدمت امريكا بمبادرات متلاحقة للتغيير الشامل في الشرق الاوسط تحت مسميات متعددة و تشخيصات عديدة من الديموقراطية الى الشراكة الكاملة او الشرق الاوسط الكبير مستخدمة لغات عديدة ووسائل مختلفة منالاقناع الى القمع ، و من الحصار الى التهميش ، وصولا

الى التهديد والعقاب ، بل استخدام كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ضاربة عرض الحائط لحقوق الشعوب .

و لقد ظهر مشروع " الشرق الاوسط الكبير" بصورة شبه رسمية بعد الاحتلال الامريكي للعراق، و يعد هذا المشروع فرض هيمنة امريكية بشكل أكبر على منطقة واسعة في العالم يطلق عليها الشرق الاوسط الكبير وليس العالم الاسلامي فحسب ، و ذلك لإدماج اسرائيل وفك عزلتها.

ويعتبر الاعلام من مقومات الدولة الحديثة في ظل وسائله المقروءة والمسموعة و المرئية عبر الاقمار الصناعية و الشبكات الالكترونية، و مع انتشار اجهزة التلفزيون و الكمبيوتر ونحوها ، حتى غدا بعضهم يطلق على العصر الذي نحن فيه عصر المعلوماتية ، بل يقيس قوة الدولة و مناعتها بقوة اجهزتها الاعلامية ودرجة صدقيتها ، و قد بدأ واضحا للولايات المتحدة منذ بداية حربها التي اعلنتها ضد الارهاب أن الاعلام سيكون احد الاسلحة المهمة المستخدمة فيها ، لذا ركزت عليه بالدرجة الاولى.

و على هذا الاساس ، اهتمت جريدة " الاهرام" المصرية بهذا المشروع وتناولته بكثير من الاسهاب و لا تزال لحد الساعة ، فلم نعد نرى او نقرأ او نسمع شيئا عبر وسائل الاعلام إلا و له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع الامريكي و الاصلاح الديموقراطي في الشرق الاوسط.

و انطلاقا من هذا ، تسعى هذه الدراسة الى الالمام بكل ما يتعلق بموضوع الشرق الاوسط من اصوله التاريخية والتعاريف المختلفة المقدمة لهذا المصطلح ، و كذا الاهمية الجيوسياسية والاستراتيجية له ، و أيضا مشاريع تفتيت المنطقة و احتوائها ، و كذا انعكاسات احداث سبتمبر و شعار الحرب ضد الارهاب على السياسة الامريكية في المنطقة ،هذا منجهة ، و من جهة أخرى ، حاولنا منخلال هذه الدراسة تبيان الدوافع الامريكية لطرح المشروع و أهدافه و ردود الفعل الدولية منه، و كذا مبادرات الاصلاح ومقوماته ومعوقاته و آليات تحقيقه من خلال المواضيع التي تناولتها جريدة الأهرام ،مع الإشارة الى نبذة فنية لهذه الجريدة .

و لهذا الغرض حاولنا معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة أقسام رئيسية هي :

القسم المنهجي ، القسم النظري و القسم التطبيقي ، الى جانب الخاتمة .

احتوى القسم الأول من الدراسة المتمثل في القسم المنهجي على عدة عناصر ، تناولت الإشكالية التي تدور حولها الدراسة وكذا التساؤلات العلمية المقترحة عنها ، إلى جانب أهم الأدوات المنهجية

المستعملة فيمثل هذا النوع من الدراسات ، و كذا الاسباب الرئيسية لتناول هذا الموضوع ، كما تضمن تحديد أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في موضوع الدراسة .

أما القيم الثاني من الدراسة المتمثل في القسم النظري ،فقد قمت بتقسيمه الى ثلاثة فصول :الفصل الاول يتناول مصطلح وموضوع الشرق الاوسط و المتغيرات الدولية الراهنة بعد احداث 11 سبتمبر 2001م ، و ذلك في ثلاثة مباحث : يتعلق المبحث الاول بماهية الشرق الاوسط من أصول تاريخية و التعاريف المختلفة و الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية له ،و في المبحث الثاني تطرقت فيه الى مشاريع تفتيت المنطقة واحتوائها ، أما المبحث الثالث فعرضت فيه انعكاسات أحداث سبتمبر وشعار الحرب على الإرهاب على السياسة الأمريكية في المنطقة. و الفصل الثاني يتناول الإصلاح في المفهوم الأمريكي ومشروع الشرق الاوسط الكبير، حيث قسمت هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ، خصصت أوله للمنظور الأمريكي للاصلاح في الشرق الأوسط ، أما المبحث الثاني فتطرقت فيه الى تعريف المشروع والدوافع الأمريكية لطرحه و أهدافه و ردود الفعل منه، و المبحث الثالث خصصته لأوروبا و مبادرة " الشرق الأوسط الكبير ".

ويتناول الفصل الثالث مبادرات الإصلاح و مقوماته و معوقاته و آليات تحقيقه ، و ذلك في ثلاثة مباحث ايضا: تحدثت في المبحث الاول عن المبادرات الأربع المطروحة ، و المبحث الثاني خصصته لمبادرات الحاضر ، أما المبحث الثالث فتطرقت فيه الى مقومات الإصلاح ومعوقاته و آليات تحقيقه .

في حين كان القسم الثالث و المتمثل في القسم التطبيقي عبارة عن تحليل كمي وكيفي لمضمون جريدة " الاهرام" المصرية الممتدة من جانفي 2004م الى ديسمبر 2004م.

و في الخاتمة طرحت أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة ، و قد أرفقناه بملاحق تتضمن الوثائق التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا ، أي هي عبارة عن حوصلة لما تم عرضه طوال الدراسة .

القسم المنهجــي

الإشكالية :

امتلكت الأمة العربية عنصرا فريدا لم يتوفر لأي إقليم أخر بنفس القوة و هو عنصر القومية فالشعوب العربية التي تشكل قاعدة للنظام العربي عاشت بصفة دائمة تتحدث نفس اللغة و تدين بنفس العقيدة ، هذا ما جعل " إدارة بوش" تسعى إلى بلورة رؤية نظرية وعملية تجاه المنطقة العربية خاصة و الإسلامية عامة ، فتجربة الشرق الأوسط مع السياسة الأمريكية أكدت أن واشنطن كانت معنية في المقام الأول بمصالحها في المنطقة ، و أنها كانت تتجاوب مع أنظمة الحكم بقدر ما تخدم مصالحها وليس بقدر ما تتجاوب مع الفكر الديمقراطي بغرض الإصلاح.

لقد شغل مصطلح " الإصلاح" حيزا أخذ يتسع تدريجيا في الخطاب الرسمي العربي خلال السنوات الأخيرة ، و إذا استثنينا أفكار الإصلاح الاقتصادي التي امتدت لأكثر من دولة عربية تحت ضغط أزمات داخلية أو استجابة لاشتراطات خارجية وضعتها بعض القوى او المنظمات الدولية حتى تقبل المشاركة في معالجة المعضلات الاقتصادية ، فإن طرح مفهوم الإصلاح سواء على مستوى الوطني او القومي ظل قاصرا في الغالب على مساهمات منظمات المجتمع المدني و أصحاب الرأي من المهتمين او الطامحين ، أما إدراجه ضمن الخطاب الرسمي و الإلحاح عليه في بعض الحالات ، فبعد مسألة حديثة نسبيا فرضتها تفاعلات داخلية او خارجية ، و إن بدت كاستجابة لتحولات و أزمات حاول المنظرون ان يحملوا مسؤولياتها لمؤسسات النظام الرسمي العربي باعتبارها وحدها المتسببة في كل صور العجز التي يواجهها العرب في شتى الميادين .

إن فكر الإصلاح لم يعد خيارا لاستنهاض المجتمع داخليا ، بل أصبح ضرورة لاستقراء الوطن خارجيا لا سيما في ظل رياح العولمة و غيوم التهديدات ، و بالتالي فإن المبدأ الأصولي الشهير يقول " أن ما لا يدرك كله لا يترك كله" .

و من هذا المنطلق جاءت إشكالية دراستنا هذه على النحو التالي :

- ما مدى الاهتمام الذي أولته جريدة " الأهرام المصرية " لموضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط؟ و كيف قامت بمعالجته؟ .

تساؤلات الدراسة :

من أجل ان تتضح معالم الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات تخص الشكل و المضمون ، يحاول هذا البحث الإجابة عليها ، جاءت على النحو التالي :

1**- التساؤلات التي تخص الشكل** :

- ما هي الاهمية التي اولتها جريدة " الاهرام" لموضوع المفهوم الامريكي للاصلاح في الشرق الاوسط من خلال مساحة النصوص و العناوين والصور و موقعها على صفحات الجريدة؟

2- **التساؤلات التي تخص المضمون :**

- ماهي طبيعة الموضوعات التي ركزت عليها جريدة الأهرام في تغطية موضوع الدراسة ؟
- ما هي الأنواع الصحفية التي استعملتها الجريدة في تناولها لموضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط ؟
- ما هي اهم المصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في تناولها لموضوع الدراسة؟
- ما هو موقف جريدة " الأهرام" من موضوع الدراسة؟ .

أهمية الدراسـة و أهدافـها :

تكمن أهمية أي دراسة علمية في أهمية الموضوع المدروس، و تكمن دراستنا هذه في كونها تعالج حدث سياسي من قبل جريدة الأهرام، و التي تعد من اكبر الصحف العربية و العالمية،و مما لا شك فيه، يعد موضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط من أهم المواضيع التي تطرح نفسها بقوة على الساحة العالمية ، ففي كل عملية إصلاحية توجد غاية ابعد اقتضاه المقام او تطلبته المرحلة، و هنا تمكن الأهمية، وهي معرفة الدوافع الأساسية من وراء المبادرة التي طرحتها أمريكا، المطالبة بإجراء إصلاحات و تحقيق الديمقراطية ، وكذا ردود الفعل العربية و الدولية منها.

أما عن أهداف دراستنا هذه، و على أساس طبيعة الموضوع المدروس، فإنها تسعى الى تحقيق ما يلي:

- معرفة موقف جريدة الأهرام من موضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط.
- محاولة استكشاف بين ضرورة الإصلاح السياسي الداخلي، و محددات الإصلاح في النظام العربي.
- معرفة طبيعة التغطية الإعلامية لهذا الموضوع.
- تسليط الضوء على الأفكار التي ركزت عليها الجريدة في موضوع الدراسة.
- معرفة توجه الجريدة ما اذا كانت مؤيدة او معارضة او محايدة للموضوع.

أسباب اختيـار الموضـوع :

ان اكبر مشكلة تواجه الباحث هي إيجاد موضع مناسب يتفق مع رغباته و ميوله، لذا فاختيارنا لهذا الموضوع لم يكن وليد الصدفة، و انما جاء من قناعتنا الخاصة بدراسته نظرا لأهمية هذا الموضوع الذي لا يزال يثار الى حد الساعة، و أهمية أي بحث كان تنبع من الدوافع التي تكون وراء اختيار الباحث لهذا الموضوع دون غيره، و عليه فان **الأسباب الموضوعية** التي كانت وراء هذا البحث تكمن في محاولة كشف موقف الجريدة من موضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط ، الذي يحتل أهمية كبرى على كافة الأصعدة العالمية و الإقليمية و المحلية ، و الذي لا يزال أيضا محل اهتمام الرأي العام المحلي و الدولي، كما يشكل تباين الآراء و المواقف تجاه هذا الموضوع ذاته بين مؤيد و معارض تحفيزا لنا لتناول هذا الموضوع بغية معرفة توجه جريدة الأهرام ما إذا كانت مؤيدة او معارضة او محايدة باعتبارها جريدة عربية لها وزنها الخاص.

أما **الأسباب الذاتية** التي جعلتنا نقوم باختيار جريدة الأهرام ، هي كونها من اكبر الصحف العربية على الإطلاق، تصدر منذ 05 اوت 1876م، و كذا سهولة الحصول على إعداد الجريدة لفترة الدراسة كون ان للجريدة مكتب بالجزائر.

تحديد المفاهيم و المصطلحات:

الشرق الأوسط :

ترجع بداية مصطلح الشرق الأوسط إلى عام 1902م حين بدأت انجلترا في رسم إستراتيجية وجودها في المستعمرات التابعة لها، فقسمت مستعمراتها إلى مستعمرات الشرق الأوسط

و الشرق الأدنى و الشرق الأقصى و منذ ذلك التاريخ و المصطلح يستخدم على المستوى الدولي، رغم الرفض العربي له الذي استمر حتى نشأت الجامعة العربية استجابة المستوى الدولي، رغم الرفض العربي له الذي استمر حتى نشأت الجامعة العربية استجابة للتيارات الفكرية التي ظهرت في منطقة في ذلك الوقت.

الا انه بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الولايات المتحدة الأمريكية المصطلح وروجت له، وحددته جغرافيا بالمنطقة العربية، بل وسعت حدودها شرقا حتى وصلت الى افغنستان و باكستان.[(1)]

غير أننا نجد ان اغلب الدارسين المهتمين بالمنطقة يتفقون على امتداد ما يدعى بدون الشرق الأوسط التي تشمل ما يأتي : مصر، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عمان، اليمن، ايران، تركيا، و إسرائيل بحكم قيامها بالأمر الواقع على الجزء الأكبر من ارض فلسطين.[(2)]

لذا فمصطلح الشرق الأوسط لا يعني الأمر نفسه لكل الباحثين وكل السياسيين، ففي كل الكتب الصادرة في الغرب التي نقراها عن الشرق الأوسط، هناك خرائط مختلفة لهذا التغيير نفسه.

الإصـلاح :

يقصد بـ " الإصلاح" حسب الموسوعة السياسية : تعديل او تطوير غير جذري في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية دون مساس بأساسها.

---

[1] 1- انور احمد انور، "الجامعة و مصطلح الشرق الاوسط"، جريدة الاهرام ، بتاريخ 22 مارس 1995م ، ص .16

2-د.فاروق يوسف أحمد ، " ماهو الشرق الاوسط المعاصر؟- مدخل الى اجابات متعددة –"، مقال نشر في مجلة " أوراق الشرق الاوسط" ، القاهرة : المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ن 1991م، ص 69-70.

و الإصلاح –خلافا للثورة- ليس سوى تحسين في النظام السياسي و الاجتماعية القائم دون المساس بأسس هذا النظام.[1]

و حين يتحدث المرء عن إصلاح، فهو بالتأكيد يتحدث عن عملية تغيير سلمي ان يتم ذلك بروح ايجابية من كل أطراف المعادلة السياسية، دون إقصاء او استبعاد او تجاهل لهذا التيار او ذاك، فاذا فقد الإصلاح شموليته و تسامحه الفكري و انفتاحه العام، يظل قاصرا على بلوغ مراميه و أهدافه[2].

إن الإصلاح الحقيقي و الشامل هو نوع من العقد الاجتماعي الجديد الذي يشارك فيه الكل من اجل التغيير المنضبط الواعي و المحقق للحريات و المشاركة و التنمية [3] فالإصلاح السياسي في لغة العصر يعني " التحول الى الديمقراطية" وجوهر الديمقراطية هو التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة و نزيهة، و الفصل بين السلطات و احترام الحقوق و الحريات المدنية ، خاصة حرية الفكر و التنظيم و التعبير عن الرأي[3].

الديمقـراطيـة :

الديمقراطية نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع و الدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين و مشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة ، ام اشتقاق التعبير فيعود الى كلمة يونانية بنفس اللفظ و تعني حرفيا " حكم الشعب"[4].

و حسب التعريف القاموسي : " الديمقراطية حكم الشعب تكون السلطة العليا فيه منوطة بالمواطنين ، يمارسونها مباشرة او بواسطة وكلائهم المنتخبين من خلال نظام انتخابي حر.

ان الديمقراطية مجموعة أفكار و مبادئ تدور حول الحرية، لكنها تتضمن أيضا مجموعة من الممارسات و الإجراءات، كالتمثيل السياسي العادل، و الانتخابات الحرة ،

1[2]-د.عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، الطبعة الثالثة ، الجزء الاول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1990م،ص106
2-د.حسن ابو طالب،" ثلاثية الاصلاح والحريات والامن"، جريدة الاهرام بتاريخ 17سبتمبر 2004م، ص 16.
3- مفس المرجع ، ص 16.
4-د. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر1991م،ص 751.

و الحقوق المتساوية و الحريات الفردية، و المحاسبة و التسامح، و الحل السلمي للنزاعات.[1]

على مستوى آخر، تعرف الديمقراطية أيضا كنمط من أنماط اتخاذ القرار ، او كصيغة حكم يشارك فيها الشعب في صياغة سياسة عامة تعمل من ضمنها الدولة بمسؤولية ، وتخضع من خلالها للمحاسبة على قراراتها و أعمالها.[2]

و حسب (محمد عاطف غيث) ، يشير مصطلح الديمقراطية الى طريقة الحياة ، تجعل كل فرد يعتقد ان لديه فرصا متساوية بحرية كاملة في قيم المجتمع و تحقيقه لاهدافه العليا.

اما المعنى الخاص لهذا المصطلح، فهو توفر فرصة المشاركة لدى اعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعيةن و خاصة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر على حياتهم الفردية و الجماعية على السواء.

كما ان الديمقراطية نسق سياسي قائم على مبدا ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين و تقلبهم له، ذلك ان الحكومة تستمد شرعيتها سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة من ادارة غالبية اعضاء المجتمع المحلي او المجتمع باكمله.

كذلك يقال ان الديمقراطية السياسية هي المساواة امام القانون، و حرية الكلمة و التعبير و النشر و الاجتماع.

وتقوم الديمقراطية في المجتمع الكبير على المنافسة الحرة و توازن جماعات المصلحة، باعتبار ان الجماعات المتعارضة تستطيع ان تصل الى الاتفاق و التسوية في حالة وجود حد ادنى مقبول في الصراع بينهما [3].

هنـاك تمييز بين الديمقراطية و الاصلاح، اذ ان الديمقراطية هي عملية تنافسية جوهرها تداول السلطة، اما الاصلاح في طرحه العربي فانه يتضمن توسيع نطاق المشاركة السياسية او تنويـع ادوات هذه المشاركة لكنه لا يقود الى تبـادل السلطة ولا يمس بتوازنات القوة السائدة [4] .

---

[3]1-حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح" ،مجلة المستقبل العربي ، العدد 309، السنة 27 ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر 2004م، ص52 .
2-نفس المرجع ، ص .53
3- نفس المرجع ، ص .54
4-د. نيفين عبد المنعهم مسعد، " النظام العربي و قضية الاصلاح السياسي الداخلي"، مجلة شؤون عربية ، العدد 123، خريف 2005م، ص46.

الإرهـــاب :

الإرهاب يعني استخدام العنف – غير القانوني (او التهديد به)- باشكاله المختلفة كالاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب و النسق، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة و الالتزام عند الافراد و هدم المعنويات عند الهيئات و المؤسسات او كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات او مال، و بشكل عام استخدام الاكراه لاخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الارهابية.

و كثيرا ما يكون اللجوء الى الارهاب طريقة من طرق خرق الحصار المضروب من قبل الطبقات الحاكمة و احتكارها للعنف " القانوني" حول الحركات الثورية ، كما يكون نتيجة للياس من اسلوب التدرج و الاصلاح و الاقناع، و ابتغاء لاختصار الزمن وصولا الى الاهداف التي يرى الثوريون انها تحظى في نهاية المطاف برضا الجماهير.

و يعود استخدام" الإرهـــاب" كوسلية سياسية الى الأزمنـــة الغابرة ، الا ان الدعوة الى الارهاب الثوري و الدفاع الفلسفي عنه شاع في السنوات الاولى للثورة الفرنسية، وفي كتابات بعض المنظرين الثوريين و الفوضويين في القرن التاسع عشر، و خصوصا في النصف الثاني من القرن 19، و لاسيما في اوربا الغربية و روسيا.

و الارهاب ليس وسيلة متفقا على استخدامها في التيارات السياسية الرئيسية ، ولا تقره معظم الحركات السياسية [1].

الإرهـــاب الأمريكـــي :

يعود الإرهاب الأمريكي ضد العالم الى عام 1846م، عندما امر الرئيس " بولك" باحتلال الأراضي التي طالبت بها المكسيك، او ما يعرف الان باسم" تكساس" ، و منذ اواخر الستينات من القرن العشرين، دخلت كلمة " الإرهاب " القاموس اليومي لوسائل الإعلام و خاصة في الغرب، و شملت من خلال استعمالها كل أعمال العنف، سواء اكانت من صنع الافراد او من صنع مجموعات و تنظيمات ، وقد بدا واضحا ان وسائل الاعلام المرتبطة بالغرب تهدف من وراء ذلك الى امرين هما:

1[4]- د. عبد الوهاب الكيالي ،" الموسوعة السياسية"، مرجع سبق ذكره ، ص 153.

1- ان تلصق صفة الارهاب بكل الحركات الثورية التحريرية في العالم المنهاضة بقوة السلاح لكل انواع السيطرة و الظلم.

2- ان تظهر الغرب (و الولايات المتحدة بالذات) بمظهر حامية الديمقراطية في كل مكان في العالم

و لم يكن ذلك سوى خدعة كبرى و تضليل للراي العام، اذ اصبحت كلمة الارهاب تستخدم لاي غرض، حتى انها صارت بحد ذاتها سلاحا ارهابيا، و انطلقت الحملة الارهابية لتبرير السيطرة و القمع في بلدان العالم الثالث [1].

الحـرب علـى الإرهـاب :

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001م، ظهرت حالة أقرب إلى " هوس" معادية للاسلام و معادية للعرب في الاعلام الامريكي ، و لقيت هذه الهستيريا الخطابية تشجيعا معتبرا من جانب انصار اسرائيل من النشطاء و السياسيين و المثقفين و كتاب الراي في كل المنابر الاعلامية، فقد سارعوا الى رسم خطوط متوازنة لارهاب يلهمه الاسلام ضد اسرائيل و الولايات المتحدة على السواء.

لقد اكدت عاصفة الغضب و الدعوات على الحاجة الى حماية امريكا و الامركيين من مزيد من الهجمات و من سياط الارهاب ، و في هذا السايق اقر الكونغرس الامريكي سلسلة من القوانين التي تشن- حسب كلمات الرئيس جورج بوش- " الحرب ضد الارهاب" و يذهب " تشومسكي" الى انه : " مع ذلك فان تسميتها بـ " حرب ضد الارهاب" هي من قبيل الدعاية ما لم تكن " الحرب" تستهدف الارهاب بالفعل ، لكن من الواضح ان هذا ما لم يفكر به اولئك، لان الدول الغربية لا تستطيع ابدا ان تلتزم هي نفسها بتعريفاتها الرسمية لمصطلح الارهاب : فهي ان فعلت ذلك تكشف على الفور ان الولايات المتحدة دولة إرهابية بارزة" [2].

اما الإستراتيجية التي يتحرك بها المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، يقوم على ان الحرب على الإرهاب هي قمة أولويات السياسية الخارجية، و بعد ان تحددت مواقع الإرهاب في البدايـة في الدول المالكـة لاسلحـة دمـار شـامل او المرتبطـة بصلـة ما بتنظيـم القـاعدة،

1-[5]خليل ابراهيم حسونة ، " الإرهاب الامريكي " الطبعة الاولى الدار الجماهرية للنشر ة التوزيع والاعلان،1986م،ص91-.98

2-سميح فرسون،"بزوغ الحملة ضد الإرهاب"مجلة المستقبل العربي ،العدد284،يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ،أكتوبر2002م،ص16.

اتسع التعريف ليضم الفكر و التقاليد و الثقافة و العقيدة، التي جعلوا منها في عرفهم، منبعا للإرهاب ، و تطورات التفسيرات لتجعل من الأوضاع السياسية و الاقتصادية القائمة مصدرا للإرهاب، حسب التوصيف الذي أعلنه الرئيس " بوش" في يناير 2004م، من ان الاستبداد و الياس و الغضب في هذه المنطقة هو الذي ينتج أشخاصا و حركات تهدد امن الولايات المتحدة، وربط بوش ظاهرة بغياب الديمقراطية ، معلنا ان الديمقراطية في الشرق الأوسط، صارت بندا من بنود السياسة الخارجية الأمريكية [(1)].

و بهذا ، فانه بعد عقد من انهيار الشيوعية و نهاية الحملة المنهاضة للشيوعية، وفي " اللحظة الفاصلة" التي تمثلت في هجمات 11 سبتمبر، وجدت أمريكا الرسمية حملة جديدة و ايديواوجية جديدة –الحرب ضد الإرهاب- وهو مركب ايديولوجي استطاع بسهولة ان يخضع شعبا اصابته تلك الهجمات بالصدمة، و ان يبرر سياسيتها الداخلية و الدولية [(2)].

اما فيما يخص الدراسات السابقة، فانه نظرا لكون موضوع الدراسة موضوع جديد و لا يزال حديث الساعة، فإننا اعتمدنا بالدرجة الاولى على الانترنيت فيما يتعلق بجلب المعلومات حول الموضوع، و بهذا لا توجد هناك دراسات سابقة يمكننا الاعتماد عليها.

---

[6]1-د.فهد العرابي الحارثي،"امريكا التي تعلمنا الديمقراطية ...و العدل"، الطبعة الاولى ،بيروت :اسبار للدراسات والبحوث والاعلام 2004م،ص.23.

2-سميح فرسون،بزوغ الحملة ضد الإرهاب "مرجع سبق ذكره ،ص17.

منهج الدراسة و أدواته :

تتطلب الدراسة العلمية خطوات يحددها المنهج المتبع، و ذلك قصد الوصول الى نتائج موضوعية علمية و دقيقة [(1)]، و تختلف المناهج باختلاف المواضيع، و لكل منهج وظيفته و خصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه، و " المنهج كيفما كان هو الطريقة التي يمتلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة" [(2)] و هو أيضا : وسيلة ممارسة التفكير، او مسيرة عقلانية للفكر للوصول الى المعرفة او لتبيين الحقيقة، و المنهج كما يعرفه (عبد الرحمن بدوي) هو " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، اما من اجل البرهنة عليها للآخرين حيث نكون بها عارفين" [(3)].

و اعتمدنا في دراستنا هذه على منهج المسح الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، " و الذي يعتبر جهدا علميا منظما للحصول على بيانات و معلومات و أوصاف الظاهرة او مجموعة الظواهر محل البحث" [(4)] و يقصد بمنهج المسح أيضا "دراسة المادة الإعلامية التي تقدمها الوسيلة بهدف الكشف عما تريد هذه الوسيلة ان تبلغه لجمهورها " [(5)] و يتميز منهج المسح بمجموعة من المميزات ، حيث انه يرتكز على وحدة محددة في الماضي زمانا و مكانا ، و يتولى وصفها و تحليلها و تفسيرها، فهو ليس مجرد حصر و جرد لما هو قائم فعلا، او مجرد وصف للأوضاع الحالية للوحدة حل الدراسة، و لكنه يتجاوز ذلك الى عملية التحليل و التفسير و المقارنة للوضع الحاضر ببعض المستويات و استخلاص النتائج و تقديم التوصيات التي توجه العمل، و تعمل على الإصلاح حقا " [(6)].

1[7]-عبد القادر رضوان،"**سبع محاضرات حول الاسس العلمية لكتابة البحث العلمي** "،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1990م، ص.49.

2- عمار بوحوش،" **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**"، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب،1995م، ص.23.

3- عبد الرحمن بدوي،"**مناهج البحث العلمي** "،الكويت: وكالة المطبوعات، 1977م، ص64.

4-سمير محمد حسين،" **بحوث الاعلام: الاسس والمبادئ**" القاهرة : عالم الكتب ، ص .123.

5- نفس المرجع ، ص .128.

6- محمد شلبي،" **المنهجية في التحليل السياسي**"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكاتب، 1997م، ص 101.

و قد اعتمدنا في إطار منهج المسح على أسلوب " **تحليل المضمون** " كأداة من أدوات التحليل قصد الوصول الى الكشف عن حجم اهتمام جريدة الأهرام اليومية بموضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط –مشروع الشرق الأوسط الكبير- وكذا الأفكار التي ركزت عليها الجريدة من خلال تحليل محتوى عينة من إعداد الجريدة.

و تعتبر أداة تحليل المضمون من أهم الأساليب البحثية التي تستخدمها الدراسات الإعلامية و كذا السياسية، و يستخدم مصطلحي الأداة و الأسلوب للدلالة على نفس المعنى بالرغم من " هناك من ينظر الى الأداة كوعاء لجمع المعطيات الحثية ـ و الأسلوب كطريقة لاستخدام تلك المعطيات و معالجتها، في حين يرى البعض الآخر انه يمكن استخدام احد المصطلحين للدلالة على الاخر" [1]
و حسب تسمية تحليل المضمون فانه ينقسم الى كلمتين : تحليل + مضمون.

التحليل (حسب محمد عبد الحميد) هو : " عملية ملازمة للفكر الإنساني، تستهدف إدراك الأشياء و الظواهر بوضوح، من خلال عزل عناصرها بعضها عن بعض، ومعرفة خصائص او سمات هذه العناصر و طبيعة العلاقة تقوم بها " ، أما المضمون فهو " كل ما يقوله الفرد او يكتبه ليحقق من خلاله اتصالية مع الآخرين "[2].

اذا تحليل المضمون هو " مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى الى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى و العلاقات الارتباطية بينهما، من خلال البحث الكمي الموضوعي المنظم للسمات في هذا المحتوى" [3].

و يعرف " برلسون" Berlson اداة تحليل المضمون على انها : " اسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي ، المنظم، الكمي، للمحتوى الظاهر للاتصال " [4].

اما (كلاود كرنيدورف) Krippendorff فيري ان تحليل المضمون هو " احد الاساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الاعلامية بهدف التوصل الى استدلالات و استنتاجات صحيحة و متطابقة في حالة إعادة البحث و التحليل "[5].

---

[8]1- صالح بن بوزة،" **مناهج بحوث الاعلام: التصنيفات المختلفة و بعض القضايا الخلافية** "، المجلة الجزائرية للاتصال ، العددان 11و12، ربيع صيف 1995م، ص 23.
2- محمد عبد الحميد،" **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام**"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1985م، ص.13.
3- نفس المرجع ، ص .55.
4- محمد شلبي ،" **المنهجية في التحليل السياسي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص .23.
5-رشدي طعيمة،"**تحليل المحتوى في العلوم الانسانية**"، القاهرة : دار الفكر ، 1987م، ص23.

و عرفه (البيركينز Albert Kientz) بانه " وسيلة بحث علمية متعددة الاستعمالات و الطرق المستخدمة فيهتتراوح حسب اهداف البحث ، و كيف ما كنت الاهداف المنشودة لابد ان تكون لها قيمة تحليل علمي، و ذلك بان لا تخضع لبعض القواعد المتحيزة و المتطرقة" [(1)].

و قد حاول " سمير محمد حسين" الجمع ما بين جميع التعاريف و اعطاء تعريفا شاملا يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة و على الاخص في علم الاعلام لوصف المحتوى الظاهر و المضمون الصريح للمادة الاعلامية المراد تحليلها –من حيث الشكل و المضمون- تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث او فروضه الأساسية، طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث، و ذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك اما في وصف هذه المواد الإعلامية و كافة الأساليب التعبيرية التي يعبر عنها القائمون بالاتصال عن أفكارهم و مفاهيمهم، وذلك يشترط ان تتم عملية جمع البيانات و تبويبها و تحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية " [(2)].

و يعتمد تحليل المضمون على الوصف الكمي (القياسات، المساحات ، البحث في الكلمات، الجمل و الأفكار التي تتردد أكثر من غيرها) من جهة، و على الوصف الكيفي لمعاني الكلمات و الأفكار و ترادفها من جهة ثانية [(3)].

- دراسة شخصية للوسيلة الإعلامية التي نشرت او عرضت او أذيعت.
- دراسة الموضوعات الإعلامية التي تقدمها الوسيلة للتعرف على مكانة كل مادة إعلامية من إجمالي المواد التي تقدمها و تقديم أهميتها [(4)].

و يتم تحليل المضمون عن طريق تحويل محتوى المادة الإعلامية الى وحدات قابلة للعد و القياس، و هذه المرحلة تمثل السمات الأساسية للتحليل الكمي و التي تنطلق من :

1- تصنيف المحتوى وتحديد الفئات.

---

[9] 1- Kientz Albert, « Pour analyser les Media, Analyse de contenue », France : Collection Medium, 1971, P49

2- سمير محمد حسين ،" تحليل المضمون ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1983م ، ص 22.

3- رفيق السكري،" دراسات في الرأي العام والاعلام و الدعاية"، بيروت : دار حيروس بيريس، 1991، ص62.

4- سمير محمد حسين ،" تحليل المضمون "، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

2- تحديد وحدات التحليل.

3- تصميم استمارة مع جمع البيانات فيها.

4- تصنيف المحتوى و تحليل الفئات " وهي مرحلة من مراحل تحليل المضمون، تنطلق من النص المراد تحليله، فهي ترتبط بأسلوب التجزئة، أي تدوين الكل الى تقسيمات ذات خصائص و مواصفات تجسد عمليا المفاهيم النظرية و الفرضيات و التساؤلات التي يثيرها البحث [(1)].

و لأداة تحليل المضمون خطوات طبقنا منها دراستنا ما يلي :

1) مجتمـع البحـث :

يعد المجتمع الكلي في بحوث التحليل " مجموع المصادر التي تشير فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث" [(2)] ، وهو أيضا " أي مجموعة من الأشخاص او المؤسسات أو الأشياء أو الأحداث التي نريد أن نصل إلى استنتاج بخصوصها [(3)]" ، و نقصد بمجتمع البحث في دراستنا هذه جريدة " الأهرام" اليومية خلال الفترة التي تناولها البحث، و قد اعتمدنا على جريدة الأهرام لأنها تعتبر من اكبر الصحف مبيعا بين الصحف الناطقة بالعربية في العالم و من أهمها ، و هي ذات وزن و شهرة عالميتين حيث أنها تسحب يوميا 1.500.00 نسخة.

2) تحديد العينة :

ان صعوبة دراسة المجتمع الاصلي تكمن في العدد الكثير للوحدات المكونة له، او للإمكانيات المادية و البشرية التي تتطلبها مثل تلك الدراسات ، لذلك فعملية التعيين مهمة لدراسة المجتمع بكل تفاعلاته و مكوناته ، فالجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات و مفردات المجتمع و تعرف العينة على اها ، " جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته بنسبة مئوية حسابها طبقا للمعايير الاحصائية و طبيعة مشكلة البحث و مصادر بياناته " [(4)] ، و هي أيضا كما يعرفها الدكتور (سمير محمد حسيـن) : " هـي مجموعـة من وحـدات المعاينة تخضع للدراسة

---

[10]-1- عبد الرحمن عزي "تحليل المضمون ومسالتا الصدق والثبات "، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 03، جامعة الجزائر ،مارس 1989م، ص .94.

2-محمد عبد الحميد،" تحليل المحتوى في بحوث الاعلام"، مرجع سبق ذكره ، ص .91.

3- جارول مانهايم، وريتشارد ريتش،" التحليل السياسي الامبريقي- طرق البحث في العلوم السياسية –(ترجمة عبد المطلق عالم و آخرون) ، جامعة القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1996م، ص 170.

4- محمد عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

التحليلية او الميدانية و يجب ان تكون ممثلة تمثيلا صادقا و متكافئا مع المجتمع الأصلي، و يمكن تطبيق نتائجه عليه " [1].

و نظرا لأنه غير من الممكن تحليل كل أعداد جريدة الأهرام اليومية ، وجب علينا إخضاع تلك الأعداد إلى مناهج خاصة بالتعيين ، أي سحب عينة تمثل المجتمع الكلي تمثيلا كافيا و مناسبا لطبيعة الدراسة المتمثلة في تحليل مضمون أعداد من جريدة الأهرام اليومية و ذلك في إطار زمني معين ابتداء جانفي 2004م ، و تشهد هذه الفترة مرحلة خاصة سواءا على الحياة العربية او الدولية ، و ما تتبعها من أحداث سواء على الأصعدة العالمية و الإقليمية و المحلية ،و تمثل في طرح أمريكا مشروعها الجديد على الشرق الأوسط وما حمله من دوافع و ردود فعل عربية و أوروبية و التي لا تزال هذه الردود الى يومنا هذا ،فالمتتبع لكل ما يجري يتولد لديه انطباع مؤكد بان إصلاح أحوال العرب و المسلمين أصبح القضية الأكثر إلحاحا في العالم بتصدر قائمة جدول أعمال النظم على هذه الأصعدة كافة.

و نظرا لصعوبة تحليل كل مضمون جريدة الاهرام لهذه الفترة الزمنية ، خص التحليل الكيفي انواعا صحفية معينة للتحليل،ولكون الجريدة من الحجم الكبير ،فاننا تناولنا 36 عددا و الذي يعتبر كافيا لتمثل مجتمع البحث،فكل عدد يتناول موضوع الدراسة في عدة صفحات و ليس فس صفحة واحدة فقط.

و نظرا للأعداد الكثيرة لجريدة الأهرام و كونها من الحجم الكبير ،فإننا وجدنا صعوبة في اختيار الأعداد التي تتناول موضوع البحث مباشرة ،و تتجنب تلك التي لا تتعرض لموضوع دراستنا ، و حسب متطلبات الدراسة وأهدافها فقد اعتمدنا في التحليل على الأفكار و المواضيع التي لها علاقة مباشرة بطبيعة الموضوع،وبالتالي وضعنا جانبا مواضيع أخرى لا تتصل بتلك الطبيعة مباشرة.

ومن ثمة، فان انسب عينة لدراستنـا هي **العينـة القصديـة**، و التي يعـرفها (سمير محمد حسين) على انها " طريقة الاختيار العمدي او التحكمي ،أي الاختيار المقصود من جانب الباحث لعدد من وحدات المعاينة ،يرى البـاحث انها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا،و ذلك في حالة الاقتصار علـى العينة العمديـة او التحكميـة فقط "،[2] و تعرف العينـة العمديـة او

1- سمير محمد حسين ،" تحليل المضمون "، مرجع سبق ذكره ، ص 293.
2- نفس المرجع ، ص 23.

القصدية أيضا أنها" هي العينة من أسماء الصحف او البرامج او الإعداد او الأيام التي يلجا إليها الباحث إلى اختيارها لمواصفات محددة مسبقا بحيث لا تكون لفريق البحث حرية الاختيار" [1] ، و يعرفها (معن خليل) بانها" اختيار كيفي من قبل الباحث للمبحوثين استنادا الى أهداف بحثه،و لا يتم اختيار المبحوثين من خلال الجداول العشوائية او عن طريق القرعة فهي بهذه الحالة لا تعطي الفرصة المتكافئة لكل وحدة لان تكون ضمنها"[2].

و انطلاقا من هذا ،اختارنا 36 عددا من إعداد جريدة الأهرام الخاصة بالإطار الزمني للدراسة،وهي موضحة في الجدول التالي:

---

[12]1- محمد عبد الحميد ،" تحليل المحتوى في بحوث الاعلام"، مرجع سبق ذكره ، ص 57.
2- معن حليل عمر ،" الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي" بيروت : منشورات دار الافاق الجديدة ، ص 136.

جدول يمثل و يوضح الإعداد المشكلة للعينة التي سيتم دراستها:

الجدول رقم 01

تاريخ الصدور	العدد
29 جانفي 2004	42787
30 جانفي2004	42788
25 فيفري2004	42814
27 فيفري2004	42816
12 مارس2004	42830
14 مارس2004	42832
16مارس2004	42834
18 مارس2004	42836
10افريل2004	42859
17افريل2004	42866
22افريل2004	42871
15ماي2004	42894
20ماي2004	42899
22ماي2004	42901
23ماي2004	42902
06جوان2004	42916
08جوان2004	42918
10جوان2004	42920
25جوان2004	42935
26جوان2004	42936
28جوان2004	42938
29جوان2004	42939
06جويلية2004	42946
11جويلية2004	42951
15اوت2004	42986
21اوت2004	42992
18سبتمبر2004	43020
21سبتمبر2004	43023
24سبتمب2004	43026
08اكتوبر2004	43040
22اكتوبر2004	43054
10نوفمبر2004	43073
27نوفمبر2004	43090
22ديسمبر2004	43115
23ديسمبر2004	43116
30 ديسمبر2004	43123
المجموع	**36عدد**

3) فئات التحليل:

بعد تحديد عينة الدراسة ،تأتي مرحلة تحديد و إعداد فئات التحليل على ضوء إشكالية و أهداف الدراسة،وتعد اهم مرحلة في إجراء التحليل، حيث يقوم الباحث باعدادها طبقا لنوعية المضمون و محتواه، و هدف التحليل الكمي،ويستخدمها في وصف هذا المضمون بطريقة شاملة وموضوعية،و يتيح له إمكانية التحليل و الاستنتاج باسلوب سهل ميسور[1]، و يقول(برلسون):"ان تحليل المضمون تكمن قيمته في تحليل فئاته،أي يساوي ما تساوي فئاته،وتعرف الفئات على انها اجزاء اصغر يجتمع فيها وحدات الصفات ،الخصائص،و الاوزان[2]، ولهذه الفئات اركان تؤدي وظيفة تصنيف المحتوى كميا، و يشترط في اختياره الخصائص التالية:

1- **ان تكون الفئات شاملة**: لابد ان يكون مجموع المحتوى تصنيفه شاملا.

2- **ان تكون الفئات خاصة Exclusives**: فلا يمكن ان تنتمي نفس العناصر الى عدة فئات.

3**- ان يكون الفئات موضوعية**: يجب ان تكون خصائص الفئة كافية الوضوح.

و تعتبر هذه الشروط الاساسية التي يجب ان تتوفر في الفئات حتى تتم عملية التصنيف.

و هناك تقسيمات عديدة لفئات التحليل،تستهدف في الغالب الاجابة على بعض التساؤلات هي : مت قال ؟ ، كيف قال ؟، و ليس من الضروري أن يسعى كل بحث يستخدم اسلوب تحليلا لمضمون للاجابة عن كل هذه الاسئلة ، فقد يسعى للاجابة على بعضها فقط ، في إطار أهداف البحث [3].

أ) فئة الشكل :

و هي التي تجيب على السؤال **كيف قيل ؟**و على اساس الاعتبارات التي تمت الاشارة إليها في كيفية إعداد الفئات ، قمنا بإختيار فئات الشكل التالية :

- **فئة المساحة من خلال العناصر التيبوغرافية** : النصوص ، العناوين ، و الصور .

---

13 1-رفيق السكري،" دراسات في الرأي العام والاعلام والدعاية "، مرجع سبق ذكره ، ص .62

2- سمير محمد حسين ،" تحليل المضمون "، مرجع سبق ذكره ، ص .90

3- عواطف عبد الرحمن و آخرون،" تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية" ، القاهرة : العربي للنشر و التوزيع، 1982م، ص 161.

- فئة الأنواع الصحفية: ويتضمن عدة مؤشرات منها: التقرير ، الخبر، المقال التحليلي، الحديث الصحفي، التحقيق، الافتتاحية، العمود، الروبورتاج، البورتريو التعليق.

- فئة المصادر: و ادرجها تحت هذه الفئة المؤشرات التالية: الجريدة، الشخصيات، وكالات الانباء، بدون توقيع.

ب) فئة المحتوى:

التي تجيب عن السؤال ماذا قيل؟ و اعتمدنا الفئات التالية:

- فئة الموضوع: و تستهدف هذه الفئة الاجابة على السؤال : ما طبيعة الموضوعات التي ركزت عليها جريدة الاهرام في تناولها لموضوع الدراسة؟ و تفيد الكشف عن اهم المواضيع المتناولة، وكذا الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى.

- فئة الاتجاه: و نقصد بها الاتجاه الذي اتخذته جريدة الاهرام في تناولها للموضوع المدروس، و تتضمن المؤشرات التالية : مؤيد، محايد، معارض.

4) وحدات التحليل :

وحدات التحليلي هي " وحدات المحتوى التي يمكن اخضاعها للعد و القياس بسهولة، و يعطي وجودها او غيابها، و تكرارها او ابرازها، دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية" (1) و تعرف ايضا " هي الوحدة التسجيلية لقياس الموضوعات او الافكار الخاصة بالاسباب ، الدوافع، الاراء التصرفات، القيم، الاتجاهات، الاعتقادات...الخ، و يخضع شكل بروزها في المحتوى الى نوع المشكلة المدروسة، و الى طبيعة المضمون محل التحليل" (2).

وتعد وحدة التحليل اصغر عنصر في تحليل المضمون، و لكنها ايضا من اكثرها اهمية كانت الفكرة التي يقوم عنها (محمد عبد الحميد)، هي من اكثر الوحدات شيوعا و استخداما في بحوث الاعلام، لان تناول الفكرة كوحدة تحليل تفيد في تحديد الاتجاهات و الاحكام... و يتحدد منخلال تكرار هذه الافكار و المعاني اتجاه الكاتب او المحتوى او الوسيلة من الامور و القضايا المطروحة على الراي العام... (3)، و لان تداعي الافكار و المعاني يعكس لا شعوريا ما يريد ان

1[14]- سمير محمد حسين، " تحليل المضمون "، مرجع سبق ذكره ، ص .121

2- أحمد بن مرسلي ،" استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية "، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 14، جويلية ، ديسمبر 1996 م ، ص 215.

3- محمد عبد الحميد ،" تحليل المحتوى في بحوث الالعالم" ، مرجع سبق ذكره، ص .140

ينقله الفرد الى الاخرين في شكل من اشكال المحتوى، و لاسباب نفسها و نظرا لطبيعة الدراسة و اهدافها، فان وحدة التحليل التي سنستعماها هي وحدة الفكرة، و من اجل دراسة طبيعة محتوى جريدة الاهرام، و المواضيع التي تتضمنها المادة الاعلامية ، فاننا سنتناول الفكرة كوحدة للتحليل، و يتحدد من خلال تكرار هذه الافكار اتجاه الجريدة من الامور و القضايا المطروحة ، وكذا المواضيع التي ركزت عليها الجريدة بالدرجة الاولى، و على هذا الاساس تم اعتماد الفكرة كوحدة للتسجيل في اطار سياق الفقرة، و تبعا لدراستنا فقد تم استخدام وحدة السنتيمتر (سم2) في اطار وحدة العد و القياس.

و انطلاقا من الفئات و الوحدات التي قدمناها،سنقوم في الفصل التطبيقي باجراء عملية التحليل الكمي و النوعي لمحتوى المادة الاعلامية ، وذلك باعتبار استخدام التحليل النوعي الى جانب التحليل الكمي ضرورة ملحة للاجابة على جميع تساؤلات الدراسة، و الى معرفة محتوى المادة الاعلامية.

5) صدق و ثبات التحليل:

تعد مرحلة صدق و ثبات التحليل اخر مرحلة تحليل المضمون، وز يعتبرها جل الباحثين من بين شروط هذه الاداة، و هي تستعمل للتاكد من وجود اتفاق شامل في النتائج.

أ)- صدق التحليل:

يسعى صدق التحليل الى دراسة مدى ملائمة الاسلوب المستخدم في قياس الموضوعات و الظواهر التي يسعى القائم بالتحليل الى قياسها، ومدى قدرة هذا الاسلوب على توفير المعلومات المطلوبة، و على هذا الاساس تم توزيع دليل الاستمارة (انظر الملحق رقم 01) على مجموعة من المختصين ، و ذلك قصد اثراء الدليل، و التاكد من وضوحه و علميته.

و بناءا على بعض الملاحظات التي تقدم بها المختصون، تم تعديل اولي على تلك الفئات و عناصرها، و على ضوء هذه الاجراءات و التعديلات الضرورية، اخذت الفئات و عناصرها شكلها النهائي و الممثل في استمارة تحليل المضمون (انظر الملحق رقم 01) و بعد القيام بتحليل بسيط على عينة صغيرة من اعداد الجريدة، تبين لنا انه لا يوجد عوائق التي يمكن ان تصادفنا اثناء التحليل الكمي للبيانات.

ب)- ثبات التحليل :

ثبات التحليل يعني قياس مدى استقلالية المعلومات عن ادوات القياس ذاته ، بمعنى مع توافر نفس الظروف و الفئات أمكن الوصول الى نفس النتائج .

وللثبات مفهوم واحد يلتقي عنده البحث العلمي ومع ذلك تتفاوت اساليب التحقق منه من مجال الى آخر ، كما يتفاوت الاحساس بأهميته من دراسة الى اخرى ... و هو يعني أن كل باحث يستخدم نفس الاجراءات المطبقة على مادة معينة سوف ينتهي الى نفس النتائج "[1] .

و قد عرف " مارشال " (Marchall) الثبات كما يلي :" نفس الدرجة التي تصل عندها الباحث على نفس الدراسة وباستخدام نفس المنهج ، فإذا ما أشارت نتائج الدراسة الى تفسيرات او استدلالات معينة خرج بها الباحث، فإن الوصول الى نفس التفسيرات بواسطة باحث مستقل قام بإختبارات الثبات على نفس المادة و بالأساليب والادوات التي استخدمها الباحث، يعني أن هناك ثباتا في التفسير يتخطى مرحلة ثبات النتائج التي تشير الى اتفاق بين نتائج الاختبارات ونتائج الدراسة الاصلية ".[2]

أما الدكتورة (عواطف عبد الرحمن) فتعرفه كما يلي :" المقصود به ضمان الوصول الى نفس النتائج من خلال العديد من المحللين ن فإذا كان هناك تقارب في التحليل فإن ذلك يرجع الى تجانس الفريق ، ويمكن استخدام عنصر الزمن في قياس الصدق والثبات ، أي ان يقوم نفس المحللين بالعملية بعد مدة معينة "[3]

و من أجل تحقيق مستويات معقولة من الثبات فإنه يجب اتباع الخطوات التالية :

1- تعريف حدود الفئة بأقصى تفصيل ، حيث يجب شرح كل واحدة من وحدات التحليل حتى يفهم المرمزون الاجراءات الكاملة .

2- تدريب المرمزين لاستخدام أداة الترميز و نظام التصنيف ، ثم اجراء جلسات تدريبية يتم فيها مناقشة النتائج ليحال في الاخير ما يحصل فيه من عدم اتفاق بين المرمزين.

3- اجراء دراسة استكشافية يتم اختيار عينة ثانوية من عالم العينة موضع الدراسة ، ووضع مرمزين مستقلين يقومان بتصنيفها ، و إذا كانت المدرسة الامريكية تقف في قياس الثبات عند التحليل الكمي فإن المدرسة الفرنسية التي ترجمتها الدكتورة (عواطف عبد الرحمن) .

---

[15]1- نقلا عن : رشدي طعيمة، " تحليل المحتوى في العلوم الانسانية " مرجع سبق ذكره، ص 175.

2- محمد عبد الحميد، "تحليل المحتوى في بحوث الاعلام" ، مرجع سبق ذكره، ص.213

3-عواطف عبد الرحمن و آخرون ، " تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية "، مرجع سبق ذكره ، ص95.

تعدتها الى تصنيف الجانب الكيفي مع اختيار المرمزين للعينات اختيارا عشوائيا حتى تستعيد عتصر الذاتية ، و يجب الاشارة الى ان هناك عدة طرق لاختيار الثبات نذكر من بينها :

1- طريقة الاختيار و اعادة الاختيار (test – retest) : في هذه الحالة يجري الاختيار مرتين على نفس المادة الاعلامية وبنفس الاسلوب ، و يعتبر ان الثبات قد تحقق ما لم يحدث تغيير في النتائج التي تم التوصل إليها في الاختبارين .

2- طريقة التقييم النصفي (Split halves): و تبعا لهذه الطريقة، يقسم المحتوى الى نصفين او اكثر، و ترمز كلمنهما، ثم تقارن النتائج في النهاية ليشير الاتفاق او الاختلاف بينهما الى مستوى الثبات.

3- طريقة الاشكال المتكافئة او المتعادلة (Equivalent-forms): و تتطلب هذه الطريقة اعادة صور متكافئة مع المحتوى او المادة التي تمت عليها عملية الترميز ، ويجري الاختيار على هذه الصور ثم تقارن بعد ذلك (1).

و بناءا على ما سبق ذكره، احتكمنا الى مجموعة المرمزين **، الذين قاموا بمعاينة عينة الدراسة تم اختيارها بطريقة قصدية ، مع دليل التعريفات الاجرائية (انظر الملحق رقم 02)ن وكانت النتيجة كالتالي:

تطبيقا لمعادلة هولستي (2) لقياس درجة التجانس بين المحللين، و المتمثلة في ان:

معامل الثبات = ن (متوسط الاتفاق بين المحللين)

1+(ن-1) (متوسط الاتفاق بين المحللين).

ن: عدد المحكمين.

و على هذا الاساس كانت النتيجة كالتالي:[16]

نسبة الاتفاق بين المرمزين:

بين أ و ب = 20/ 30 = 0.67.

بين أ و ج = 25/ 30 = 0.83.

بين ب و ج = 22 / 30 = 0.73.

---

[16]1- محمد عبد الحميد ،" تحليل المحتوى في بحوث الالعلام"، مرجع سبق ذكره، ص 215.

** المرمزين هم: 1- أ. لوصيف سعيد ، المرمز بـ "أ".

2- أ. عزوق الخير ، المرمز بـ "ب".

3- د.بن خرف الله الطاهر ، المرمز بـ "ج".

2- رشيدي طعيمة،" تحليل المحتوى في العلوم الانسانية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 181.

منه : متوسط الاتفاق المرمزين هو :

.2.23 =0.73+0.83+0.67

المجموع : 2.23/ 3 = 0.74.

ومن : فان معامل الثبات = 3(0.74)

.0.74(1-3)+ 1

معامل الثبات = 0.90.

و بما ان " برلسون"حدد معامل الثبات ما بين 0.78 و 0.99 ، و نحن وجدنا انه يساوي 0.90، فهذا يدل على ان ادوات البحث و المنهج المتبع يناسب دراستنا.

صعوبات الدراسة:

تعترض كل باحث جملة من العراقيل و الصعوبات التي تاثر على مجمل دراسته و تنعكس عليها بما قد يقلل من اهميتها العلمية و المعرفية، كما يواجه الباحث الذي يتناول موضوعا جديدا العديد من الصعوبات الناجمة اساسا عن حداثة الموضوع، و تتمثل هذه الصعوبات في :

- انعدام الدراسات السابقة التي قد تساعدنا في تناول هذا الموضوع من زاوية اخرى.
- قلة المراجع فيما يخص موضوعنا هذا، اعتمادنا بالدرجة الاولى على الانترنيت.
- اعتمدنا في دراستنا على اسلوب تحليل المضمون ، الذي غالبا ما يوصف بالصعب كونه يتطلب وقتا و جهدا كبيرين.

الا انه و برغم كل الصعوبات، بقيت لدينا الرغبة في تناول هذا الموضوع و البحث فيه من زاوية معينة على امل مواصلة البحث فيه من زوايا اخرى في المستقبل و هذا من اجل اثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسات.

القسم النظري

الفصل الأول

الشرق الأوسط و المتغيرات الدولية الراهنة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م

المبحث الأول : ماهية الشرق الأوسط

تـعتبر منطقة الشرق الأوسـط احد ابرز بئور النزاع في العـالم ، و ذلك منذ عدة عقود من السنين ، و السبـب الرئيسي في ذلـك يعود إلى سيطرة الدول الكبر و السياسة التي تنتهجها من اجل تحقيق مصالحها و الوصول إلى أهدافها بشتى الوسائل .

و بما أن الو. م. أ هي واحدة من بين هذه القوى، فإنها كانت و لا تزال تـفـتعل النزاعات و المشاكل في المنطقة عن قصد ، كي تحافـظ على مصالحها و مصالح إسرائيل .

وقد فتحت أحداث 11 سبتمبر حقل خيارات واسع أمام الولايات المتحدة للمضي في دعم و تأكيد سيادتها على العالم ، و هيمـنـتها على مسـتقـبـله . فالـحرب على الإرهاب كانت فرصة مناسبة لإظهار القوة العسكرية لأمريكا ، و إظهار القدرة على استخدام هذه القوة، كلما احتاج الأمر إلى ذلك ، و بهذا نقلت أحداث سبتمبر منطقتنا العربية ، و العالم الإسلامي كله ، إلـى المكان المـتـقدم مما يجري في العالم كله من أحداث ، و مما يصار إليه من ترتيـبات كبيرة و صغيرة ، تستهدف مستـقـبل العالم ، و أنظمته ، و علاقـاتـه ، و هي التي جعلت منطقتنا المحرك لتك الأحداث و العامل الأساسي لتاك الترتيـبات ، سلبا أو إيجابا .

المطلب الأول : الأصول التاريخية للشرق الأوسط :

يتـفـق الكتاب والمؤرخون والسياسيون و أصحاب الفكر المهتمين بالدراسات الشرق أوسطية أو بما اصطلح عليه بالشرق الأوسط ، أن هذا المصطلح وهذه المسميات قد وردت من خارج المنطـقة وارتبطت ارتباطا وثـيقا بالمصالح الاستعمارية الغربية ، فحينما كان تعبيرا " الشرق الأقصى " أكثر وضوحا في دلالتـه وارتباطـه بمنطقة واسعة وهائـلة مطـلة على المحيط الهادي ، وتضم كيانات كبرى مثل الصين واليابان وغيرها من البلدان المجاورة ، فان تعبير الشـرق الأدنى " قد ظهر في فترة الاكتـشافـات الكبرى الأوروبية منذ الـقرن الخامس عشر ، ليشيـر إلى البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط بين الشرق الأقصى و أوروبا [1].

1- سلامة احمد سلامة و أخرون ، "**الشرق أوسطية – هل هي الخيار الوحيد** –" ، مركز الاهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 1995م ، ص 24

و إذا كانت البدايات الأولى لمفهوم وموروث الشرق الأوسط قد جاءت عن طريق البرتغالـيين فإن انتشار هذا المصطلح وهذا المفهوم قد جاء من نتاج الفكر الغربي الاستعماري وبعده بعدة قرون حينما ارتبط انتشاره بتطور الفكر الإستراتيجي الانجـليزي ، وتم استخدام مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة عام 1902م بواسطة الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية البحرية " **ألفريد ماهان**" لدى مناقشـته الإستراتيجية الامبريالية البريطانية ، و ذلك للإشارة إلى المسالك الغربية و الشمالية المؤدية للهند.[1]

غير أن المصطلح بدأ استخدامه أثناء الحرب العـالمية الثـانية على يد الحـلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب أسيا إلى شمال إفريقيا ، ثم أخذ تعبير " الشرق الأوسط " يحل تدريجيا أو تمايز عن مصـطلحات أخرى سادت قبله في الاسـتعمال الدارج مثـل " الشـرق الأدنـى " و " المشرق " . و في واقع الأمر فإن المصطلح أو إطلاق هذه التسمية إنما جاء من خارج المنطقة و ليس من داخلها ، و كان من المنطقي أن تسمى القوى المهيمنة في العصر الحديث ، أي أوروبا الغربية و الولايات المتحدة – مناطق العالم المختلفة من حيث موقعها من أوروبا ، و من هنا جاءت مسميات " الشرق الأقصى " ، " الشرق الأوسط" ، و " الشرق الأدنى " .

لكن هناك اختلاف في تأصيل المفهوم عند المفكرين العرب المهتمين بموضوع التطورات السياسية في المنطقة في العصر الحديث ، و التي يتصدرها موضوع الصراع العربي الصهيوني ، و هو خلاف زمني و مرجعي ، فالبعض يرجع هذا المفهوم إلى " **تـيودر هرتزل** " مؤسس الحركة الصهيونية ، و هو ما تروج له بعض الإصدارات الصهيونية بعد مؤتمر مدريد زعيمة بان مشروع النظام الشرق الأوسطي الجديد ما هو إلا خلاصة لمفهوم و أحلام " **هرتزل** " التي توحي بتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة يخيم عليها السلام و التعايش السلمي [2] .

ملامـح و مكونات الشـرق الأوسط :

إن الشرق الأوسط منطقة تلتقي و تتداخل فيها كيانات أو كتل جغرافية سياسية متعددة ، ففي الشرق الأوسط توجد بلاد تنتمي إلى كل من شمال إفريقيا هي " جمهورية مصر العربية ، الجماهيرية العربية الليبية ، تونس ، الجزائر ، المملكة المغربية ، موريتانيا " ، و الهلال الخصيب و يشمل كل من " الجمهورية العراقية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية اللبنانية ،

1- صلاح احمد زكي ،"**النظام العربي و النظام الشرق اوسطي** " ، الطبعة الاولى ،القاهرة : دار العالم الثالث ،1995م ،ص .07

2- محمد سعيد ابو عامود ، " الشرق اوسطية في الفكر السياسي العربي " ، **السياسة الدولية** ، العدد 113 ،القاهرة : مركز دراسات الاهرام ، 1993م ، ص 165 .

فلسطين المحتلة ، المملكة الأردنية و إسرائيل " ، و شبه الجزيرة العربية ، و تشمل " المملكة العربية السعودية ، الجمهورية اليمنية ، دولة الكويت ، دولة قطر ، دولة البحرين ، الإمارات العربية ، سلطنة عمان "، ثم ما سمي في الأدبيات السياسية الأمريكية و الأوربية بالحزام الشمالي : " الجمهورية التركية ، جمهورية إيران الإسلامية " ، و مع ذلك فان هناك من يضيفون إلى هذه البلاد - ضمن تعريف الشرق الأوسط – أطرافا أخرى من داخل هذا الإقليم أو خارجه .

إن منطقة الشرق الأوسط تتسم بتعدد و تنوع عرقي ، ديني ، و لغوي ، و ثقافي بدرجة كبيرة ،جعلت اغلب الكتاب الغربيين يجمعون على ما يعتبرونه طابعا فسيـفسائيا للمنطقة .[1]

حدود الشرق الأوسط :

تبعا لمعطيات المصالح و الصراعات و التسابق على مناطق النفوذ في العالم ، فان تغيرات و اجتهادات و تباينات قد حدثت في رسم حدود المنطقة ، ففي عام 1921 م و بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حدد " **ونستون تشرشل** " المهام لإدارة الشرق الأوسط التي أنشاها بغرض إدارة هذه المناطق ، وما لبث أن امتد اختصاصها فيما بعد إلى مصر .

ومع نشوب الحـرب العالمية الثانية ، أنشـات الحكومة البريطانية مركز تموين الشرق الأوسط [2] ثم أقامت بالتعاون مع الولايات المتحدة في عام 1942 م مشروعا مشتركا لتامين حصول المنطقة على الإمدادات اللازمة من السلع ، و مواجهة صعوبات الشحن في فترة الحرب .

تغيرت حدود الشرق الأوسط مع تغير المفاهيم بعد ان شارفت الحرب العلمية الثانية على النهاية ، حين تغيرت و انقلبت السياسة البريطانية بإطلاقها على العنان للمنظمات الصهيونية العسكرية و المدنية في إضفاء الطابع الصهيوني اليهودي على فلسطين مما خلق واقعا جديدا قامت على إثره الدولة العبرية في قلب الوطن العربي محققة بذلك مخططاتها في فصل مصر عن سوريا ، الأمر الذي اوجد مبررات استعمارية و صهيونية جديدة تحاول التمسك بمفهوم التعدد العرقي و اللغوي لأجناس مختلفة في خريطة الشرق الأوسط الذي بدا يقوم منذ بداية الخمسينات على أساس الادعاء الغربي الذي يرى أن منطقة الشرق الأوسط تتكون من خليط من الأجناس و الشعوب و الجماعات القومية و العرقية المتعددة . و كانت الإجراءات الاستعمارية في هذه الفترة مقدمة لما بدا واضحا في مطلع الستيـنات ، فقد بدأ المخطط الغربي الرامي إلى تمزيق الوطن

1- سلامة احمد سلامة و اخرون ، **الشرق اوسطية – هل هي الخيار الوحيد -** ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.
2- نفس المرجع ، ص 63.

العربي الأكثر وضوحا ، إذ بدا الخطاب السياسي الغربي يتعامل مع الوطن العربي باعتباره لا يمثل أي شكل من أشكال الوحدة المتميزة،حيث بدا الفكر الغربي يدخل باستمرار دولا غير عربية في النطاق الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط ، فنجد أن حدود الشرق الأوسط قد امتدت لتضم تركيا و قبرص و إثيوبيا و أفغانستان و باكستان و إيران و إسرائيل ،و تخرج منه باستمرار دول المغرب العربي مثل الجزائر ، تونس ، المغرب و موريتانيا ، و أحيانا ليبيا و السودان ، وتصل عند المفكرين الاستعماريين الغربيين إلى إخراج مصر من المنطقة الجغرافية للشرق الأوسط [1] .

الحدود الجديدة للنظام الشرق الأوسطي : [2]

هناك التباس دائم بين مصطلح الشرق الأوسط و النزاع العربي الإسرائيلي ، الذي كان يطلق عليه في أحيان كثيرة " أزمة الشرق الأوسط " و شاع وصفه بذلك ، و كان من بين أهداف هذه التسمية إبراز الهوية الشرق أوسطية و طمس الهويات العربية ، لذا فان كلمة الشرق الأوسط لا تزال غامضة كما هو حال عبارة " النظام الشرق أوسطي " أو " السوق الشرق أوسطية " تخضع للتسميات التي عادة ما تفرضها المتغيرات السياسية و الإستراتيجية لدول الهيمنة البعيدة جغرافيا عن المنطقة .

المطلب الثاني : تعريف منطقة الشرق الأوسط :

لحد الآن لم يتم الاتفاق على تعريف واحد لمنطقة الشرق الأوسط ، بل هناك أكثر من تعريف للمنطقة ، وسوف تستعرض الدراسة ذلك بتناول بداية المصطلح ، و التعريفات الإقليمية و الدولية للمنطقة .

ترجع بداية مصطلح الشرق الأوسط إلى عام 1902 م حين بدأت انجلترا في رسم إستراتيجية وجودها في المستعمرات التابعة لها ، فقسمت مستعمراتها إلى مستعمرات الشرق الأوسط و الشرق الأدنى و الشرق الأقصى .[3]

ومنذ ذلك التاريخ و المفهوم يستخدم على المستوى الدولي ، رغم الرفض العربي له ، الذي استمر حتى نشأت الجامعة العربية استجابة للتيـارات الفكرية التي ظهرت في المنطقة في ذلك

1- صلاح احمد زكي ،" **النظام العربي و النظام الشرق اوسطي**" ، مرجع سبق ذكره ، ص.09

2- د. محمد علي حوات :"**مفهوم الشرق اوسطية و تاثيرها على الامن القومي العربي** "،الطبعة الاولى ، القاهرة : مكتبة مدبولي ،2002م ،ص.25

3-انور احمد انور ، " الجامعة و مصطلح الشرق الاوسط " ، **جريدة الاهرام** ، بتاريخ 22 مارس 1995 م .

الوقت ، الا انه بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الولايات المتحدة المصطلح وروجت له وحددته جغرافيا بالمنطقة العربية ، بل وسعت حدودها شرقا حتى وصلت إلى أفغانستان و باكستان ، كما سنرى فيما بعد، ثم تبنت المصطلح أيضا المنظمات الدولية في الأدبيات الاقتصادية و السياسية و بدأت إسرائيل، تروج له في الفترة الأخيرة ، و تردد الحديث عن قيام شرق أوسط جديد ، و كذلك ما دار من حديث عن قيام سوق شرق أوسطية تكون لإسرائيل فيها الهيمنة ، وتسعى إسرائيل جاهدة منذ تلك الفترة إلى ترسيخ المصطلح حتى يكون هو المصطلح السائد في القرن القادم ، و هذا ما يحدث فعلا ، حيث تصاعد الحديث مؤخرا عن خطة أمريكية جديدة لشرق أوسط كبير و التي تستهدف تغيير المنطقة على كافة أصعدتها ، وهذا ما سنراه لاحقا .

التعريفات المختلفة لمصطلح الشرق الأوسط :

إن تعريف مصطلح الشرق الأوسط مسالة تتسم بالتعقيد الشديد ، و بخاصة أن جغرافية منطقة الشرق الأوسط يصعب تحديدها للاختلاف الشديد في أراء الدول التي حددته طبقا للمصالح الخاصة بكل منها ، و نظرا لاختلاف المصالح جاءت جميع التعريفات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط مختلفة عن بعضها البعض ، طبقا لمصالح و أبعاد كل دولة من النواحي الإستراتيجية و الاقتصادية و السياسية ، و سوف نعرض بعض هذه التعريفات الإقليمية و العالمية .

أ- التعريفات العالمية لمنطقة الشرق الأوسط :

في إطار طرح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، تناولت المنظمات العالمية و الدولية و القوى الكبرى تعريفا و تحديدا لمنطقة الشرق الأوسط ، و من ابرز تلك التعريفات :

تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنظمة الشرق الأوسط :

جاء تعريف منطقة الشرق الأوسط في دراسة فنية أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبحث الطرق المختلفة لتطبيق الضمانات في منطقة الشرق الأوسط في عام 1989 م ، فعرفت الوكالة منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة الممتدة من " الجماهيرية العربية الليبية غربا حتى إيران شرقا ، و من سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا " [1] و هذه الدول هي : مصر ، ليبيا ، الكويت، إيران ، العراق ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر ، عمان ، سوريا ، الأردن ، اليمن الجنوبي " قبل الوحدة " لبنان ، السعودية ، بالإضافة إلى إسرائيل .

تعريف الأمم المتحدة للمنطقة :

مر تعريف الأمم المتحدة للمنطقة بالعديد من التطورات حتى أصبح اثر شمولا ، فلقد عرفت دراسة الأمم المتحدة أجريت في عام 1975 م منطقة الشرق بأنها من " ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا " أي تعريف الوكالة نفسه [2] .

ورأت الأمم المتحدة في دراسة لها حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام 1989 م أن تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعريف محدد جدا و لا يفي بالغرض ، و أن كان يمكن الاسترشاد به ، الأمر الذي جعلها تعرف المنطقة بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران و إسرائيل . والجدير بالذكر أن جامعة الدول العربية تضخم 22 دولة و هي : " الجزائر ، تونس ، المغرب ، ليبيا ، موريتانيا ، مصر ، العراق ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، الكويت ، السودان ، البحرين ، جيبوتي ، فلسطين ، قطر ، سلطنة عمان ، السعودية ، الصومال ، الإمارات ، اليمن الموحدة ، وجزر القمر " [1].

التعريف الأمريكي للمنطقة : [2]

تعتبر دائرة المعارف الأمريكية أن الشرق الأوسط يشمل البلاد التالية :

(البحرين ، قبرص ، مصر ، إيران ، العراق ، إسرائيل ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، السودان ، سلطنة عمان ، قطر ، سوريا ، تركيا ، الإمارات العربية ، اليمن)، وقد كان هذا التعريف من صنع الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ،و سميت المنطقة بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافيا قارات العالم القديم الثلاث.

هذا التعريف لا يشمل جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية حاليا ، فهو لا يشمل المغرب العربي مثل : (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا) بينما يشمل التعريف عدة دول غير عربية مثل : (قبرص ، إيران ، تركيا ، إسرائيل).

ب- التعريفات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط :

التعريف الانجليزي [3]:

يضم إلى الشرق الأوسط بالإضافة إلى البلدان السابقة كل من أفغانستان و باكستان ، و بعض مناطق روسيا ،و سمي بالشرق الأدنى لتفرقه عن الشرق الأقصى لبعد الأخير عن انجلترا.

-1“ Technical Study on differnt modalities of application of safeguards in the middle east” , IAEA GC (24 August 1989), P.P : 34-38.
2- United Nations, “ comprehensive study on the question of nuclear weapons free zones in all its aspets” , 1975, united nations document A/ 10027 ADDI.

و يدخل المسـتشرق البريطاني / الأمريكي " **برنارد لويس** " جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية في حدود الشرق الأوسط .

التعريف الإسرائيلي [1]:

يعتبر التعريف الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط أوسع تعريف للمنطقة ، فهو يشمل العراق و إيران ، وطرحت بعض الآراء حول ضرورة انضمام باكستان إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية نظرا للروابط الإسلامية التي تربطها بالدول العربية .

التعريف العربي [2]:

جاء تعريف مصطلح الشرق الأوسط في إطار مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل ، وهو المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية بواسطة الأمانة العامة ، بناءا على توصية و قرار مجلس الجامعة في مارس 1993 م . وهو المشروع الذي طرح و تمت مناقشة في دورة انعقاد جامعة الدول العربية رقم 103 في عام 1995 م و جاء في مادته الأولى من الديباجة تعريف المصطلح انه : " الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران و إسرائيل" . و بذلك استبعد التعريف تركيا لكونها عضوا في الحلف الأطلسي.

المطلب الثالث : الأهمية الجيوسياسية و الإستراتيجية للمنطقة :

ظلت منطقة الشرق الأوسط تقف كواحدة من أكثر مناطق العالم و صراعاته الإقليمية التي احتفظت بقدر كبير من استمرارية المواقف تجاهها من جانب الإدارات الأمريكية المختلفة ، و ربما كان هذا راجع في معظمه إلى وجود قدر كبير من الاتفاق في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية حول المصالح و الأهداف الأمريكية في المنطقة ، و في مقدمتها مصادر الطاقة ، و

1- Jan Prawitz and James F.Leonard, Azone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East (New york : United Nations , 1996) , P63.

2- د. محمد علي حوات ، " **مفهوم الشرق اوسطية و تاثيرها على الامن القومي العربي** " ، مرجع سبق ذكره ص 24.

3- محمود وهبة ، " **اسرائيل و العرب و السوق الشرق اوسطية** " ، القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، 1994 م ، ص 76.

أضيفت إليها بعد ذلك أبعاد جديدة و هي منح انتشار أسلحة الدمار الشامل و مقاومة ما أسمته الإرهاب و الأصولية الإسلامية .[3]

إن للعوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد أهداف و طبيعة السياسة الخارجية لوحدة سياسية معينة ، و تعرف هذه العوامل و ما تفرزه من انعكاسات و أهمية بمصطلح " الجغرافيـا السيـاسية " (GEOPOLITICS) ، و يدخل في إطار العوامل الجغرافية المحددة للسياسة الخارجية (الموقع الجغرافي ، المساحة ، المناخ ، التركيبة أو الطبيعة الإقليمية ، طبعة و طول الإقليم و حدوده ..الخ).

فمن حيث الموقع الجغرافي يلاحظ أن الدول المحاطة بالبحار تتجه عادة إلى تطوير القوات البحرية و الأسطول التجاري ، كما أن تاريخ العلاقات الدولية يثبت أن لمثل هذه الدول نشاط دولي أكثر من غيرها نظرا لانفتاحها الجغرافي ، بينما تلجأ الدول التي لا تطل على البحار إلى تطوير الإمكانات البرية كركيزة للإستراتيجية العسكرية ، و تكون من ناحية السياسة الخارجية أقل نشاطا من غيرها ، و من ثم يتجلى دور المحدد الجغرافي في التأثير على كل من السياسة الخارجية و الإستراتيجية العسكرية من جهة أخرى، فإن الموقع الجغرافي الاستراتيجي يتيح للدولة التمتع بمزايا عديدة ، كما انه يجعلها عرضة لأطماع غيرها من القوى مما يدفعها الى التنويع في نشاطها الدبلوماسي و حتى العسكري .[1]

تمثل دول الشرق الأوسط بموقعها الهام نقطة حساسة في العالم ، حيث أنها تطل على أهم بحار العالم " الأبيض و الأحمر " ، كما يصب كل منهما في أعظم المحيطات هما " الهندي و الأطلسي" ، ضف إلى ذلك إشرافها على أهم المضايق في العالم منها مضيق جبل طارق ، مضيق باب المندب ، مضيق هرمز، فكل هذه المضايق لها ثقلها سواء على دول المنطقة او على الدول المجاورة ، فعلى سبيل المثال كل من قناة السويس ، البحر الأحمر ، الخليج العربي ، و المحيط الهندي ، تشكل ممرات بحرية حيوية بالنسبة للقوات الغربية ، حيث أنها تصنف بواسطة هذه الممرات العلاقة مع الدول الأسيوية ، كما تعتبر أيضا طريق هام بالنسبة لروسيا لكي تتغلغل في المياه الدافئة .

1- شيمون بيريز ، "اسرائيل لا تؤمن بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية " ، **الجمهورية** ، 5 مارس 1995م .
2- "مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل " ، **الاهرام** ، 22 مارس 1995م.
3- **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 127 ،جانفي 1997 م.

أما على الصعيد السياسي فهناك عوامل تسمح للقوى الغربية بفرض نفسها و تنفيذ خططها و من بينها نجد مثلا " مشكلة الأقليات " فهناك أقليات في منطقة الشرق الأوسط ذات طابع ديني و عرقي وجدت طريقها للاندماج في المجتمعات العربية و أصبحت هذه الأقليات تنزع نحو الانسلاخ بتشجيع من القوى الغربية (الحالة العراقية مع الأكراد) [2]

يعد الشرق الأوسط من المناطق الهامة على الساحة الدولية منذ زمن بعيد ، فهو المصدر الرئيسي للحضارات الحالية ، كما تعد منطقة الشرق الأوسط موطنا للأديان السماوية الثلاثة (اليهودية ، المسيحية و الإسلام) ، و هذا كان السبب في نشوب الكثير من الصراعات العقائدية من أجل فرض ديانة على المنطقة على حساب ديانة أخرى ، و من ابرز هذه الصراعات و أطولها عبر التاريخ: الحروب الصليبية و الصراع العربي، الإسرائيلي الذي لا يزال مستمرا الى يومنا هذا ، و الذي يعطيه رموز الحركة الصهيونية طابعا دينيا.

و لقد زادت أهمية المنطقة بموقعها الجيوستراتيجي المميز، حيث تحتل منطقة الشرق الأوسط قلب العالم القديم ، و ملتقى القارات الثلاث (آسيا ، إفريقيا و أوروبا) .

و لقد عرفت المنطقة تطورات سياسية عبر هذه المراحل و خاصة عقب الحرب العالمية الثانية حيث اشتد التنافس بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي فيما يعرف بمناطق النفوذ في إطار الحرب الباردة ، و ظهور حركات التحرر من الاستعمار الفرنسي و البريطاني ، حيث كانت أغلبية هذه الدول تحت نفوذ إحدى القوى الأجنبية ، و اخطر تطور سياسي شهادته المنطقة هو إعلام دولة إسرائيل على ارض فلسطين التي جعلت منها الو.م.أ حليفتها الإستراتيجية في المنطقة قصد تنفيذ ما يعرف بسياسة الاحتواء للخطر الشيوعي ، و إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية و السياسية و العسكرية مع دول أخرى مثل تركيا و إيران و دول مجلس التعاون الخليجي و على رأسها المملكة العربية السعودية في إطار ما يسمى " بالدول الصديقة " أو الموالية [1].

إن أهمية الموارد الإستراتيجية ، كمورد الطاقة النفطية على وجه الخصوص التي يحتوي عليها باطن الشرق الأوسط قد زاد من أهميتها ، ولقد أكد خبراء الطاقة أن الطاقة النفطية تعد مصدرا لا غنى عنه في المستقبل . كما أن الطلب سيزداد عليه من قبل الدول الصناعية بالدرجة الأولى .

1- الكتاب السنوي المصري لسنة 1997م ، ص : 15-.16
2- نفس المرجع ، ص 16.

لذا فالبعد الاستراتيجي لهذه المنطقة يزيد من أهميتها ، و يعتبر العامل الأول في افتعال النزاعات في المنطقة . و لقد كانت هذه الأهمية حاضرة باستمرار في مخططات الذين يسعون إلى السيطرة الكونية ، حيث جربت فرنسا النابليونية و ترجم ذلك بشكل مباشر في الحملة على مصر و بداية التطلع إلى المغرب العربي و سوريا و لبنان .

كما وضعت بريطانيا مخططات مماثلة ، وترجم ذلك في دور شركة الهند الشرقية بالجزيرة العربية و الخليج و احتلال مصر و العراق و فلسطين فيما بعد ، و انطلاقا من ذلك قسم العالم العربي إلى مناطق نفوذ و مستعمرات .

و لقد كان هذا التقسيم بمثابة المرأة العاكسة لحقائق القوة الدولية التي كانت الإمبراطوريتان " الفرنسية و الانجليزية " متربعتان عليها ، لكن مع تفوق بريطاني واضح وصف بعصر " السلام البريطاني " الذي كان من نتائجه وعد بلفور .

لكن إطلالة القرن الـ 20 حملت معها دلالات جديدة توحي بان مركز الثقل الدولي يتجه هذه المرة غربا نحو " الولايات المتحدة الأمريكية " ، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية بدا واضحا ان " الولايات المتحدة الأمريكية " عبرت المحيط الأطلسي و بدأت تمارس نفوذ اكبر خصوصا في الشرق الأوسط نظرا لأهميته الإستراتيجية و الاقتصادية ، بحيث سيطرت على نفط المنطقة ، في حين لم تحصل بريطانيا سوى على مواقع قليلة من خليج عدن و الخليج العربي [1] ، بينما أقصيت فرنسا بشكل نهائي ماعدا من مواقع صغيرة في لبنان . و كانت تلك بداية تطبيق عصر السلام الأمريكي في المنطقة [2] .

و بناء لما سبق ، فان الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية الجديدة تهدف إلى السيطرة المباشرة على منابع النفط و ممراته إلى أسواق الاستهلاك و الاستمرار في فك الارتباط بين القضية الفلسطينية و بين قضية الوحدة العربية ، وتعهد الولايات المتحدة الأمريكية دائما لافتعال الصراعات في المنطقة لكي تبقى دائما محافظة على مصالحها و مصالح إسرائيل ، ويبقى العرب دائما اكبر خاسر في عملية السلام منذ انطلاقها.

فلمنطقة الشرق الأوسط خصوصيتها الجيوستراتيجية ، و لها أهميتها الاقتصادية ، ولها أيضا مؤثراتها الديموغرافية ، و العوامل الثلاثة تتطلب تعمقا في المعرفة بخواص كل منها ،

1- محمود شرقي ، " السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط (1990-1992)"، **رسالة ماجيستيرفي العلوم السياسية**، 1996م.

1- محمد حسنين هيكل ، " **زيارة جديدة للتاريخ "،** بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،1985م، ص426-427.

2- " العرب في اعقاب القرن 21" **، مجلة المستقبل العربي** ، بيروت : مركز الوحدة العربية ،ص20.

وربطها ببعضها البعض لتحديد مسببات الصراع ، و الخروج برؤية مناسبة لمستقبل المنطقة في مطلع القرن الحادي و العشرين .

المبحث الثاني : مشاريع تفتيت المنطقة و احتوائها

تتعرض منطقة الشرق الأوسط ، و التي يشكل الوطن العربي القسم الأعظم منها جغرافيا و سكنيا ، لأنواع مختلفة من المشاريع التي تصوغها قوى من خارج المنطقة بالتعاون مع قوى إقليمية مرتبطة ارتباطا استراتيجيا – مثل إسرائيل – بقوى أجنبية ، أو متأثرة بها مثل تركيا .

فبعد مرور أكثر من 55 سنة على تأسيس جامعة الدول العربية مازالت هذه المشاريع تتابع الواحد تلو الأخر ، مثل حلف بغداد عام 1955 م ، و مبدأ إيزنهاور عام 1957 م ، و النظام الشرق أوسطي عام 1994 م و الشراكة المتوسطة عام 1995 م ، و الشرق الوسط الكبير عام 2004 م ، لإحتواء المنطقة و إعادة رسمها بما يتوافق مع مخططات القوى الكبرى الطامعة.

وثمة اتجاه يخطط لتقسيم الوطن العربي إلى دوائر جغرافية ، يجري التركيز على خصائصها حتى تبدو كل دائرة متكاملة الخصائص ، متباينة عن جارتها ، و بما أن المتغيرات التي نشأت في المنطقة و المتغيرات التي طورت معالم الصراع العربي – الإسرائيلي ، قد مهدت السبيل إلى نشوء حال جديدة في الفكر السياسي العربي ، لم يتعامل معها قوميا بل قطريا . وهو ما أدى إلى نشوء مصالح قطرية علت على المصالح القومية و غيبـتها ، حتى باتت خريطة الوضع العربي اليوم مهيأة للهيمنة الإسرائيلية .

و تمثل رغبة إسرائيل في إخراق المجتمعات العربية هدفا قديما ، و من المتوقع أن تعمل إسرائيل لتحقيق هذه الرغبة بقدر ما تسمح به معادلات التطبيع الثنائي ، و بخاصة أن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يرى أن منطقة الشرق الأوسط ليست سوى تركية من الأقليات و القوميات و الشعوب و الأديان و الاثنيات و الأعراق و اللغات ،وان مدخل إسرائيل إلى تحقيق غرضها هذا

، يكون بتفتيت المجتمعات العربية أو إضعافها أو استنزافها بحروب و بنزاعات داخلية ، لتسهيل عملية التغلغل و الهيمنة.

وقد واجهت الأمة العربية ، وتواجه الآن – تحديات جمة ، طالت هويتها الثقافية و الحضارية و الأمنية ، و لا تزال لغاية اليوم تعتبر تحديا جديدا لأمنها القومي ، ويحمل هذا التحدي مسميات متنوعة من حلف بغداد (1955) إلى الشرق الأوسط الكبير (2004) .

ولهذا سنعرض باختصار المشاريع التي واجهت الأمة العربية منذ عام 1955 م .

المطلب الأول : حلف بغداد (1955) .

ترجع بداية التفكير في حلف بغداد إلى عام 1951 م حين تقدمت الدول الغربية ، بعد إلغاء مصر معاهدة التحالف و الدفاع المشترك المعقودة بينها و بين بريطانيا في عام 1936 م ،بمشروع يهدف إلى إقامة منظمة عسكرية جماعية للدفاع عن الشرق الأوسط ، إلا أن معارضة مصر للاقتراح أدت إلى تجميده ثم التخلي عنه نهائيا فيما بعد .

و كإجراء تنفيذي مبدئي عقدت تركيا و باكستان ميثاقا دفاعيا ثنائيا بينهما في أوت 1954 م و أعقب ذلك التوقيع على الميثاق التركي – العراقي في فبراير 1955 م ، و تركت المادة الخامسة من هذه المعاهدة التركية – العراقية الباب مفتوحا أمام الدول الأخرى التي ترغب في الانضمام إليها و التي يعنيها الدفاع عن السلم و الأمن في الشرق الأوسط ، وتلا عقد الميثاق انضمام بريطانيا إليه في افريل عام 1955 م ثم باكستان في يوليو 1955 م ثم إيران في نوفمبر 1955 ، وأصبح هذا التحالف معروفا بحلف بغداد .

و على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت القوة الرئيسية المحركة لهذا الحلف ، و أنها كانت البادئة بطرح فكرته و هي التي وضعت تصميمه وحددت إطاره العام ، إلا أنها مع ذلك أثرت ألا تنضم إلى عضويته بصفة كاملة ، و انما قصرت دورها فيه على المشاركة في أعمال الجنتين الاقتصادية و العسكرية و لجنة مكافحة " النشاط الهدام " وكان السبب وراء هذا التصرف هو الرغبة في عدم أثارة رد فعل عدائي عنيف ضد السياسة الأمريكية في المنطقة ، و بخاصة من جانب مصر التي كانت قد دخلت معها في طور من التفاهم .

و قد فوضت الولايات المتحدة مهمة قيادة الحلف الرسمية إلى بريطانيا في حين ظل التخطيط لإستراتيجية الحلف الدفاعية و كذلك السلطة الحقيقية في اتخاذ القرارات المهمة فيه في يد الولايات المتحدة . و قد نصت المادة الأولى من معاهدة حلف بغداد على أن الغرض من إقامته هو الدفاع عن امن الأطراف المتعاقدة و سلامتها ، وقد اتفق على ان يكون مقر قيادة الحلف في بغداد ، إلا أن هذا المقر نقل فيما بعد إلى " **أنقرة** " في أعقاب قيام ثورة العراق و انسحابه من عضوية الحلف في عام 1958 ، و الذي تبعه كذلك تغيير اسم الحلف إلى حلف المعاهدة المركزية " **السنتو** " ،و منذ البداية وقف الاتحاد السوفيتي و مصر ضد هذا الحلف ، بل أن الحملة المكثفة التي قادتها مصر ضده أفلحت في أن تعزل العراق عن بقية الدول العربية الأخرى التي أبت جميعا أن تنضم إلى حلف بغداد بالرغم من قوة الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول من قبل بريطانيا و الولايات المتحدة ،و كان رأي الاتحاد السوفيتي أن هذا الحلف لم يكن في حقيقته سوى حلقة جديدة في سلسلة المخططات و المؤامرات الامبريالية التي ينفذها الغرب في مواجهة شعوب منطقة الشرق الأوسط لضمان استمرار تسلطه على ثروتها الطبيعية و الإبقاء عليها ضمن مناطق نفوذه ، فضلا على أن الحلف قام على تهديد المصالح الأمنية الحيوية للاتحاد السوفيتي نفسه .

و أما مصر، فقد نظرت إلى هذا الحلف على انه كان مؤامرة نفذتها بريطانيا و حليفتها إسرائيل – ومن ورائهما الولايات المتحدة – مستهدفة فتح الثغر في الموقف العربي ، وبالتالي التمهيد لضرب القومية العربية ، على اعتبار أن ذلك كان ضروريا للإبقاء على تبعية العالم العربي و تعطيل كل إمكانية للتقارب أو التجمع بين دوله . كذلك لقد رأت مصر أن الغرب بالغ في تصوير الخطر السوفيتي على امن الشعوب العربية و معتـقداتها و ذلك في الوقت الذي كانت إسرائيل تمثل أكثر من غيرها تهـديدا مباشرا و مؤكـدا على امن العالم العربي و على استقلالـه ووحدة أراضيه .[1]

المطلب الثاني : مبدأ إيزنهاور (1957) .

مبدأ إيزنهاور هو الإعلان الذي حدد الإطار العام للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في المرحلة التي أعقبت حرب السويس مباشرة ، وهي الحرب التي انتهت بانهيار مركزي لاكبر قوتين غربيـتيـن تقليـديتـين في المنطقة ، و هما بريطانيا و فرنسا ، وبروز الاتحاد

السوفيتي كقوة ديناميكية لها وزنها في تقرير مجريات سياسات الشرق الأوسط ، وكعنصر رئيسي من عناصر التوازن الاستراتيجي على المستوى العالمي .

من هنا كان التفكير في إصدار مبدأ إيزنهاور ، وكانت ابرز العوامل المحددة للكيفية التي صدر بها تتمثل في الأتي :

1-إن إعلانا رسميا يصدر عن الحكومة الأمريكية و يظهر تصميمها القاطع على إحباط أهداف الإستراتيجية السوفياتية في الشرق الأوسط بمختلف الوسائل المتاحة ، كان أمرا ضروريا لتهدئة مخاوف حلفاء أمريكا في المنطقة و بخاصة دول الحزام الشمالي المنتمية إلى عضوية حلف بغداد و هي تركيا و إيران و باكستان و العراق ، وذلك عن طريق تقديم ضمان إضافي جديد لهم من ضمانات صون الاستقلال السياسي وحماية الأمن القومي ، واتخاذ ذلك كنقطة انطلاق نحو اجتذاب تلك المجموعة من الدول في المنطقة التي لم تنضم رسميا إلى التحالفات الغربية برغم صداقتها للغرب، وذلك بوسيلة الحماية العسكرية و إغراءات المعونة الاقتصادية و ضمها إلى ذلك المحور الجديد الذي حاولت الولايات المتحدة تكتله كقوة ضاغطة ضد اندفاع السوفياتى إلى المنطقة .

2-قام مبدأ إيزنهاور على إدخال الشرق الأوسط في دائرة الأمن القومي الأمريكي ، تماما كما حدث بالنسبة إلى قارتي أوروبا و آسيا ، وكان معنى هذا اضطلاع الولايات المتحدة بالتزامات جديدة في المنطقة و الإقدام على تنفيذها بدرجة اكبر من التصميم .

وقد فوض الكونغرس الأمريكي الرئيس الأمريكي سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية لضمان السلامة الإقليمية و حماية الاستقلال السياسي لأي دولة من الدول في منطقة الشرق الأوسط ، اذا ما طلبت تلك الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة أي اعتداء عسكري تتعرض له من قبل أي مصدر تسيطر عليه الشيوعية الدولية ، كما فوض الكونغرس الأمريكي الحكومة الأمريكية في تقديم برامج المساعدة العسكرية لأي دولة من دول الشرق الأوسط ، إذا ما أبدت استعدادها لذلك ، و كذلك تفويضها في تقديم العون الاقتصادي اللازم لهذه الدول دعما لقوتها الاقتصادية و حفاظا على استقلالها .

أما ردود الفعل التي أظهرتها دول المنطقة إزاء مبدأ إيزنهاور فقد راوحت بين التأييد الكامل كما عبر عن ذلك لبنان (أيام حكم كميل شمعون) و ليبيا و العراق (حكم نووي السعيد) و إسرائيل التي قبلته على الفور ، بينما أظهرت كل من السعودية و اليمن و السودان بعض

1- د. اسماعيل صبري مقلد ، " الإستراتيجية و السياسة الدولية" ، **شؤون الاوسط** ، بيروت، 1979م، ص 241-243.

التحفظ في تأييده، أما مصر و سوريا فقد هاجمت مبدأ إيزنهاور هجوما عنيفا ، و قد رأت فيه مصر مظهرا جديدا للوصاية الغربية الاستعمارية على المنطقة و انه اختلاق مبرر التهديد السوفياتي للمنطقة للتمهيد لاعتراف العرب بإسرائيل ، وقد أدت هذه الحملة المعارضة لمبدأ ايزنهاور إلى تجميده و إفشاله تماما كما حدث لحلف بغداد من قبل .[1]

المطلب الثالث : الشرق أوسطية

إن مشروع الشرق أوسطية هو مشروع أمريكي في الأساس ، يستهدف ترتيب أوضاع المنطقة كلها ، بما فيها البلدان العربية و إسرائيل و دولا أسيوية أخرى و دولا افريقية ، وبديهي ان يجري السعي لتحقيق هذا المشروع في صيغة نظام أو سوق ، أي في صيغة تكامل و تعاون بين بلدان متعددة وليس مجموعات منها ، وخصوصا المجموعة العربية ، وذلك اتـقاء لتجمعها الطبيعي و المصيري و القومي و خوفا من توحدها .

و طبيعي أن يكون الهدف الدائم من وراء ذلك منع قيام إشكال من التكامل العربي حتى في حدوده الدنيا ، وفي مثل هذه الشروط بالذات يكون للولايات المتحدة مباشرة ومن خلال إسرائيل عند الحاجة ، الدور الأساسي المقرر سياسيا و اقتصاديا و امنيا في كل المجالات [1] ،وهذا المشروع القديم الجديد هو نسخة متطورة عن تيودور هيرتزل الذي يسعى إلى قيام كومنولث شرق أوسطي يكون لإسرائيل فيه شان قيادي فاعل ودور اقتصادي رائد .

جاء طرح النظام الشرق أوسطي في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 م ، لكن التحضير له بدا قبل ذلك بسنوات عدة ، و تحديدا بعد إبرام مصر و إسرائيل لاتفاقيتي كامب دفيد في أواخر الثمانينات ، ومن ثم طرح هذا النظام في إطار عملية التسوية التي حملت اسم مؤتمر مدريد 1991 م. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق " شيمون بيريز " أول من حاول تسويق هذه الفكرة عام 1986 م وقد طالب ببناء شرق أوسط جديد من خلال إنشاء سوق شرق أوسطية على أساس من السياحة و المياه ، مثلما قامت السوق الأوروبية المشتركة على الفحم و الصلب .

ومع انعقاد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي في 02 ديسمبر 1994 م لدول الشرق الأوسط ، أخرج الحديث عن النظام الاقتصادي الشرق أوسطي و السوق الشرق أوسطية من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث و مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة و أوروبا وإسرائيل التي نظر

1- نفس المرجع السابق ، ص 251-253 .

فيها " شيمون بيريز " وعبر عن أرائه في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " ، وقد بنى مشروعه للتنظيم الإقليمي في الشرق الأوسط على أربعة ركائز : الاستقرار السياسي و الاقتصاد و الأمن و الديمقراطية .

وقد جرى لاحقا الترويج للشرق الأوسط الجديد على نطاق أوسع الصعيدين الفكري و السياسي و التطبيقي بهدف تسويق تلك المفاهيم و المخططات الإستراتيجية الجديدة بمشاريع مشتركة ، وقد جاءت الوثيقة الإسرائيلية إلى مؤتمر الدار البيضاء حاملة 120 مشروعا ، لتشكل أسس توجهات الدولة العبرية في التعامل مع الدول العربية في المرحلة المقبلة .

ويحقق مشروع الشرق أوسطية المصالح الاقتصادية و الإستراتيجية للولايات المتحدة ، ويثبت السيطرة الإسرائيلية في المنطقة العربية ، فهذا المشروع يعني بوضوح الإلغاء العملي لفكرة التكامل العربي ، لان إسرائيل ستصبح العضو الرئيسي فيه وهي الأكثر تقدما صناعيا و تكنولوجيا من البلدان العربية جميعا ، وبالتالي سوف تحصد مزايا هذا التقدم اقتصاديا و استراتيجيا [2] .

ويؤكد محمود عبد الفضيل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ويحدد معالمها على شكل تجمعات اقتصادية جديدة و مشروعات ربط إقليمي (في مجالات الطاقة و السياحة و الزراعة و البنية التحتية و مشاريع المياه وقناة ما بين البحرين (الميت – العقبة) وتحويل الجولان إلى منطقة صناعية ، وإنشاء البنك الإقليمي للشرق الأوسط ، وتأسيس جامعة الشرق الأوسط .

و يتساءل في تحليلاته عن التوظيفات : من سيوظف من ؟ مجيبا عن ذلك من خلال ما صرح به " شمعون بيريز " في حديث له عام 1991 م ، إذا قال الأخير : " إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجدي سوف تكون عناصرها كما يأتي : النفط السعودي – الأيدي العاملة المصرية – المياه التركية + العقول الإسرائيلية " .

و تكتشف سيناريوهات عدة لتفكيك المنطقة العربية و إعادة تركيبها بوضوح ، فهناك هندسة جديدة للمنطقة في إطار النظام الشرق أوسطي الجديد ، و تنهض الهندسة الجيواقتصادية الجديدة على عدد من المقومات و الدعائم الأساسية منها :

أ- بناء منظومات و مناطق للتعاون الاقتصادي و العربي .

ب-فصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي .

ج- شمول إسرائيل بالمشرق الجديد وان تعمل ضمن منظومة تعاون اقتصادي و امني .

1- كريم مروة ، " جدل الصراع مع اسرائيل و جدل السلام معها "، **شؤون الاوسط** ، بيروت ،1994م، ص 77.

2- انظر كمال حماد ، " مع العولمة و لكن من بوابة العروبة اولا " ، **مجلة الدفاع الوطني** ، العدد 37 ، جويلية 2001م، ص 42.

د- فصل العراق عن المنظومة العربية وعن منظومة الهلال الخصيب و دمجه في منظومة أمنية إقليمية تشتمل على الخليج و ربما إيران و جمهوريات إسلامية مستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا .

هـ - دمج للبلدان المغرب العربي في فضاء عالم البحر المتوسط .

و- عزل و تهميش بلدان الأطراف و السودان و الصومال و اليمن وضمها إلى منظومات خاصة بإفريقيا و القرن الإفريقي .

ز- تحول فلسطين إلى معبرين الوطن العربي و إسرائيل .[1]

المطلب الرابع : المتوسطية

أما مشروع المتوسطية ، فقد ظهر كفكرة في أوروبا الغربية ، وهو يصور حال تعاون للدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط ، شماله و جنوبه ، وهي فكرة وفقا للرأي الأوروبي تجمع الحضارات حول الدائرة المتوسطية ، وميزة هذه الفكرة من وجهة نظر دعاتها أنها تصرف النظر عن خصوصية القومية العربية و تلفتها إلى اتجاه آخر ، يستطيع أن يدور حول شواطئ الحضارات القديمة ، وهي تضم : سوريا ولبنان ومصر وليبيا وتونس و الجزائر و المغرب و إسرائيل و اسبانيا و فرنسا و ايطاليا و تركيا [1] .ولكن تصاعد توجه الأوروبيون نحو المشروع المتوسطي كان يعكس بالضرورة سباقهم مع الأمريكيين الذين باركوا التوجه نحو المشروع الشرق أوسطي كجزء من التحولات و التغيرات الدولية و التي حصلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، وقد تجسدت فكرة المتوسطة في مشروع متكامل عبر عنه مؤتمر برشلونة الأوروبي – المتوسطي للفترة 29-30 نوفمبر 1995 م و الذي اعتبر لاحق له هو مؤتمر" اوروميد " (Euromed) المدني المنعقد في 10 ديسمبر 1995 م ، و الذي اعتبر كاستمرار لمؤتمر برشلونة مؤتمرا دوليا (بين الدول) وحضره وزراء خارجية الدول المشاركة فان مؤتمرا اوروميد كان مؤتمرا

1- محمود عبد الفضيل ، " **مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق اوسطية)**" ، ورقة قدمت الى التحديات الشرق اوسطية الجديدة في ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

للمجتمع المدني حيث شاركت فيه 1000 مؤسسة و منظمة اجتماعية و اقتصادية وثقافية من 38 بلدا تمثل الاتحاد الأوروبي و المتوسط و المتأثرة بالمتوسط . اما نتائج مؤتمري برشلونة و اوروميد فكانت إقامة شراكة شاملة (أوروبية – متوسطية) من خلال تعزيز الحوار السياسي و إرسائه على دعائم منتظمة ، و من خلال تطوير التعاون الاقتصادي و المالي ، والتركيز على الأبعاد الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية ، وهي الجوانب الثلاثة التي تقوم عليها الشراكة الأوروبية المتوسطة .

أما مصالح كل من الولايات المتحدة و أوروبا من المتوسطية فهي :

1- يتحقق للولايات المتحدة من المتوسطية ، إدخال إسرائيل (بلا حساسية) وسط المحيط الذي تعيش فيه ، بحيث تندمج مطمئنة الى هوية نصف شرق أوسطية و نصف أوروبية متوسطية، كما أن مثل هذا الترتيب يساعد على ضبط التفاعلات في شرق البحر الأبيض المتوسط ، وجنوبه فهو قادر على إن يستبعد الأزمات و يستوعب الصدمات .

2- أما أوروبا ، و خصوصا فرنسا و ألمانيا ، فأهدافها من المتوسطية هي الرغبة في أضعاف وجود ودور الولايات المتحدة الأمريكية في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، و في إبقائها بمنأى عن آثارها الاقتصادية و الثقافية و العسكرية ، و بالتالي السياسية [2]

و نستطيع أن نستنتج بأن المشروع المتوسطي لم يصل بعد درجة النضج التي تؤهله لأن يصل إلى مستوى التفاعل و الوضوح ، فلم تتجاوز الاتصالات بين دول شاطئية الأوروبي و العربي حد تبادل الآراء و الأفكار وتبيان الرغبات المشتركة فضلا عن توضيح المشكلات الجديدة الخاصة بشؤون الأمن و الاستقرار و أسلحة الدمار الشامل التي يطالب العرب بإزالتها من هذه المنطقة ، مع المطالبة بوضع تعريف شامل و وواضح للإرهاب و تمييزه عن المقاومة و مشروعيتها و قد استأثر موضوع إلقاء إسرائيل للمخلفات السامة في البحر الأبيض المتوسط و ضرورة فتح منشآتها النووية إمام مفتشي هيئة الطاقة الذرية ، فضلا عن استئناف المفاوضات السورية – الإسرائيلية من النقطة التي توقفت عندها ، استأثر على مجمل مؤتمر "شتوتغارت " للشراكة الأوروبية المتوسطية (15-16 أفريل 1999 م) و الذي تميز بالرفض الإسرائيلي للأمور التي طرحت في المؤتمر و التي تخص إسرائيل و خصوصا أسلحتها النووية و استئناف المفاوضات ، ما جعل المؤتمر يؤكد استمرار الحوار بين الأطراف من اجل إقامة شراكة في

1-كمال حماد ، " مع العولمة و لكن من بوابة العروبة اولا" ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 42- .43
2- نفس المرجع ، ص 43.

المجالات الاقتصادية و السياسية و الثقافية و التكنولوجية وفقا لمبدأ المساواة و المعاملة بالمثل ، إضافة الى استمرار حل مشكلة الديون و تشجيع التعاون العربي الأوروبي لإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2010م [1] .

و جدير بالذكر أن مؤتمر الوزاري السادس لدول الشراكة الأورومتوسطية المنعقد بين 2 و 3 ديسمبر 2003م في نابولي (ايطاليا) اصدر قرارات عدة تناولت العديد من القضايا المهمة من بينها ما يتعلق بحقوق الإنسان ، و الديمقراطية ، و مكافحة الإرهاب ، و الهجرة و الانتقال المشروع للأفراد ، و التعليم و دور المرأة ، و تعزيز دول المجتمع المدني و غيرها [2].

تصاعد الحديث مؤخرا عن مبادرة أو بالأحرى خطة أمريكية جديدة لشرق أوسط كبير و التي تستهدف تغيير المنطقة على كافة أصعدتها ، و نقصد بها " مشروع الشرق الأوسط الكبير " الذي أصبح حديث الساعة ، بحيث أصبح حاليا يدور في قلب اكبر المؤتمرات السياسية و الدولية ، و الذي هو محور دراستنا هذه ، مما جعلنا نخصص له فصلا كاملا كواحد من المشاريع الأربعة المذكورة سابقا الموجهة خاصة لتفتيت المنطقة ، تحت غطاء " الإصلاح" .

لذا سنتكلم بإسهاب عن المشروع الراهن " الشرق الأوسط الكبير" في الفصل الموالي .

المبحث الثالث: انعكاسات أحداث سبتمبر و شعار الحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمريكية في المنطقة .

فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م على الفكر الاستراتيجي الأمريكي إحداث تغييرات كبيرة في المؤسسة العسكرية الأمريكية ، بهدف التصدي لتهديدات الأمن القومي الأمريكي الناتجة عن ظروف وبيئة عالم ما بعد الحرب الباردة ، وذلك بعد ثبوت فشل العقيدة الأمنية التقليدية القائمة على الردع و الاحتواء في الاستجابة للتحديات الإستراتجية و المخاطر الأمنية التي تنطوي عليها هذه التهديدات الجديدة و غير المألوفة سواء من جهة تحديد طبيعتها ومصدرها،او من جهة توقع تجلياتها ،هذا فضلا عن القدرة على مقاومتها.

1- **معلومات دولية** ، عدد 60 ، ربيع 1999م ، ص .176.
2- **السياسة الدولية**، عدد 155 ، نوفمبر 2004م، ص 159-161.

ولقد كانت العقيدة العسكرية الجديدة التي وقع عليها اختيار المؤسسة العسكرية الأمريكية هي إستراتجية الحرب الاستباقية- الضربة الوقائية –باعتبارها- في نظر أصحابها- أنجع الاستراتيجيات العسكرية لمواجهة التهديدات الأمن القومي الأمريكي الجديدة و المتجددة. فما هو مضمون إستراتجية الحرب الاستباقية؟ و ما هي انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر و الحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمريكية في المنطقة ؟ هذا ما سنراه في هذا المبحث.

المطلب الأول : أحداث سبتمبر و إعادة تشكيل الخريطة الإستراتجية للمنطقة.

ارتبط ظهور الصراع حول"الإصلاح و التغيير" وفق معطيات المرحلة الراهنة، بتفعيل الولايات المتحدة الأمريكية دورها في المنطقة العربية و الإسلامية عسكريا وسياسيا و ثقافيا،خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، التي كانت نقطة تحول في موقفها،حيث أعلنت من بعدها عن ضرورة تغيير أساليب الحكم في الدول العربية و الإسلامية متخلية بذلك عن مساندة النظم الحليفة لها، و ساعية إلى محاولة تطويرها لتصبح أكثر تعبيرا عن المصالح الأمريكية و أكثر كفاءة في تقليل إنتاج حركات المقاومة أو حركات "الإرهاب" حسب الوصف الأمريكي ،من خلال أحداث تغييرات اجتماعية و ثقافية ،كما أعلنت في ذات الوقت عن استخدام القوة العسكرية و كل أشكال الضغوط لتغيـير النظم التي ترفض تنفيذ المطـالب الأمريكية قطعا و تحافظ على مصالحها الوطنية [1].

و من الملاحظ أن إدارة بوش الابن صممت على أن تقوم الولايات المتحدة بنفسها مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي و العالم الإسلامي فيما يعرف بمشروع" الشرق الأوسط الكبير" ، وخاطب بوش النظم العربية بالذات و العالم عموما بان الولايات المتحدة سوف تتصرف في الوقت و بالطريقة التي تلائمها و تراها مناسبة عندما تتوصل إلى وجود رابطة بين الإرهابيين و التكنولوجيا المدمرة ،بل ذكر انه من الضروري هزيمة أعداء الولايات المتحدة وعدم الاكتفاء بالاعتراض عن وجودهم[1] .

توالت تصريحات و أفكار إدارة بوش الابن عن أن الشرق الأوسط الموسع هدفه الرئيسي إدخال الشرق الأوسط في دائرة الدمقرطة العالمية بالمعايير الأمريكية التي بدأت منذ إدارة"**ريجان**"

1- د. محمد المسفر ، " صراعات التغيير و الاصلاح في المنطقة ... الى اين ؟ " ، **مجلة شؤون عربية،** العدد 123، خريف 2005م، ص 25.

في بداية الثمانينات من القرن العشرين إلى بداية عهد إدارة بوش الابن،واقتصرت على شرق أوروبا وروسيا و أمريكا اللاتينية وأعلنت هذه الإدارة عن تصميمها على ضم الشرق الأوسط إلى دائرة الإصلاح الديمقراطي و السياسي ولو كان ذلك بالقوة ،و لو أدى إلى إغضاب الأصدقاء و الحلفاء من النظم العربية الصديقة، التي تعودت على تجاهل الولايات المتحدة لمثل هذه القضايا.(2)

ومن هنا عبرت هذه النظم من غضبها و استيائها من التصميم الأمريكي، وذكرت أن الديمقراطية لا تفرض من الخارج،ويمكن تفسير ذلك من قراءة جوهر مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قدمته إدارة بوش بالفعل إلى قمة الدول الصناعية الكبرى في جورجيا بالولايات المتحدة(3).

وكانت واشنطن أجرت مناقشات عديدة مع بعض الوزراء الأوروبيين في العاصمة واشنطن بغرض أن يكون الموضوع الرئيسي على جدول أعمال تلك القمة،وحتى يتم التنسيق بين التصور الأمريكي و التصور الأوربي الذي تقدمت به ألمانيا ممثلة في وزير خارجيتها "**يوشكا فيشر**" في فيفري 2004 إبان القمة الأوربية التي عقدت في ألمانيا و التي دعت إلى إصلاح ديمقراطي في الشرق الأوسط و أساسا في الدول العربية ولكن نابع من الداخل إلى جانب مشروع تنموي متكامل و إصلاح عربي و تنمية مستديمة(4).

ومن الملاحظ أن الرئيس الأمريكي "بوش"تعمد أن يغفل الحديث عن الصراع العربي - الإسرائيلي او" سلام الشرق الأوسط "وحصر سياسة إدارته في قضية التغيير السياسي في هذه المنطقة التي صارت تضم أفغانستان و باكستان وإسرائيل وتركيا إلى جانب كل الدول العربية ،اما فيما يخص مشروع الشرق الأوسط الكبير فهو عبارة عن أفكار غير معدة جيدا ولا تشبه مشروعا متكاملا، فمن أهم ملامح الجانب المتعلق بالتغيير الديمقراطي الذي تريده واشنطن هو ما تحدث عنه بوش في خطابه في السادس من نوفمبر 2003م عندما وصف المجتمع الديمقراطي الناجح المنشود بأنه مجتمع يضع حدودا على سلطة الدولة و سلطة الجيش لكي تتمكن الحكومة من الاستجابة لإرادة الشعب بدلا من الاستجابة لإرادة النخبة فقط، وهو المجتمع الذي يشجع قيام المؤسسات المدنية السليمة وتشكيل الأحزاب و نقابات العمال ووجود الصحف ووسائل الإعلام المستقلة ،اما اقتصاد هذا المجتمع فهو قائم على اقتصاد القطاع الخاص ويضمن حق الملكية

1-Madeleine Albright, « Bridges, Bombs, or Bluster » , **Foreign Affairs,** vol. 82 , N°5, September / October 2003.

2- Joseph s.Nye, “Us power and strategy after Iraq” , **Foreign Affairs** , Vol 82, N° 4, July / August 2003.

3- أنظر جريدة **الحياة اللندنية** بتاريخ : 15 جوان 2004.

4- أنظر جريدة **الأهرام المصرية** بتاريخ :25 فيفري 2004.

الفردية و يعاقب الفساد و يخصص الاستثمارات في قطاعي الصحة و التعليم للمواطنين و يعترف بحق المرأة ،و بدلا من توجيه مواطنيه نحو كراهية ورفض الآخرين يسعى إلى تحقيق أمال شعبه[1].

وبهذا المعنى أيضا قدم "كولن باول" وزير الخارجية مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، وإلى جانب القضايا الاقتصادية التي تتشابه مع ما ورد في خطاب "بوش"، ذكر "باول" أن هذه المبادرة صممت لدعم الرجال و النساء و الشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية و الحريات المدنية و حكم القانون و تحدث عن برامج واشنطن في هذا الصدد و التي تتضمن مايلي[2] :

- مساعدة المنظمات غير الحكومية و الأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط.
- دعم إنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية و شركات وسائل الإعلام المستقلة،ومنظمات إجراء الاستفتاءات ومؤسسات الفكر و الرأي و غيرها.
- برامج شفافية النظم القانونية و التنظيمية وتحسين إدارة العملية القضائية .
- التدريب للمرشحين لمناصب سياسية و لأعضاء البرلمانات و غيرهم من المسؤولين المنتخبين.
- التدريب و التبادل للصحفيين في الصحف التقليدية و الصحافة الالكترونية .

ورغم أن المبادرة تعرضت لقضية الإصلاح التعليمي ،إلا أنها أشارت فقط لبرامج تعلم القراءة و الكتابة و تحسين سبل اكتساب المعرفة ،أما هدف تغيير نظم ومناهج التعليم و السياسات الثقافية و الإعلامية فهو إنهاء الكراهية و التعصب ضد الولايات المتحدة وإسرائيل و الغرب عموما باعتبار أن هذه النظم و السياسات كما تزعم إدارة بوش هي المسؤولة عن تفريخ الإرهابيين و تشكيل وعيهم .

وقد ذكر في خطاب أخرى له انه مصمم على تقديم الدعم لأنصار الإصلاحات الديمقراطية في البلاد، وامتدح بعض النظم العربية التي أدخلت بعض الإصلاحات الديمقراطية وخص مصر بالتحديد عندما ذكر انه آن الأوان لكي تقود مصر جهود الديمقراطية بعد ان قادت جهود ما سماه السلام من قبل.

1- أنظر موقع الجزيرة الإلكتروني .
2- نفس المرجع السابق .

وقد عبرت إدارة " بوش" أيضا عن استعدادها لخوض مواجهة عنيفة في هذا المجال،وعبر بوش في خطابه في السابع من فبراير 2004م بمناسبة افتتاح معرض في مكتبة الكونغرس عن حياة القائد البريطاني "تشرشل" عن ذلك عندما ربط بين مكافحة الإرهاب و نشر الديمقراطية في العالم العربي، و أوضح أن أمريكا تتبع ما اسماه إستراتجية لنشر الحرية في المنطقة وبأنها تواجه أعداء الإصلاح و تتصدى لمن أطلق عليهم حلفاء الإرهاب، وأكد على أن أمريكا صارت تطالب أصدقائها الآن بم لم تفعل من قبل(1).

ويمكن القول في الأخير أن المشروع الأمريكي ذا التوجه الإمبراطوري تجاه الوطن العربي هو نتاج لإستراتجية تم توطيدها في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 2001،و توضحت معالمها من خلال احتلال أفغانستان و العراق ،وان هذا التوجه الإمبراطوري في السياسة الأمريكية يتميز باعتماد فكرة الضربات الاستباقية (Préemption) لا الاحتواء(Containement) و لا الردع (Deterrence) في مجال مواجهة ما يسميه هؤلاء" الأعداء الجدد للمصالح الأمريكية في العالم" مثل: الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل و "الدول المارقة" و النظم الإقليمية التي يعتقد هؤلاء المحافظون أنها تهدد تحالفهم مع إسرائيل مثل النظام الإقليمي العربي(2).

المطلب الثاني:الحرب الإستباقية الأمريكية و الحملة ضد الإرهاب:

لم تصبح إستراتجية الحرب الاستباقية التي تبنتها إدارة" بوش" الحالية كاملة البناء النظري و محددة الأهداف الا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م ،وهي الهجمات التي فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في عقيدتها الأمنية التقليدية السابقة التي لم تعد قادرة على الاستجابة للتحديات الأمنية التي يفرضها هذا النوع من التهديدات -الخطيرة و غير المألوفة- للأمن القومي الأمريكي (1).

وفي خطاب شهير بقاعدة "وست بونيت" في جوان 2002م ، حدد الرئيس الأمريكي "جورج بوش" معالم الإستراتجية الأمريكية الجديدة بالإعلان عن "المبدأ " الذي سيحكم سياسته في السنوات الأربع لحكمه،والذي أرسى للمرة الأولى "الفكر الاستباقي" في تأديب خصوم الولايات المتحدة سوءا من الدول المارقة أو جماعات مناوئة لواشنطن على الساحة العالمية ، وقد ثار جدل كبير في

1- نفس المرجع السابق .
2- مجلة **شؤون عربية** ، العدد 123 ، خريف 2005، ص 20.

الأوساط الأمريكية و الدولية حول مبدأ "الضربات الإستباقية" لردع الأعداء المحتملين عن تنفيذ عمليات ضد الدول العظمى الأولى في الوقت الذي كانت فيه الأوساط الرسمية الأمريكية تعد إستراتجية الأمن القومي.

ونفذت أولى الضربات الاستباقية في العراق ضد النظام العراقي بدعوى حيازة العراق لأسلحة دمار شامل تشكل خطرا كبيرا على مصالح الولايات المتحدة، واحتلت الولايات المتحدة - بمساندة بريطانية- العراق، ولم يعثر احد على أسلحة دمار شامل حتى تاريخه ،وهو ما فتح ملفا ساخنا في الأوساط الأمريكية حول سياسة الرئيس الأمريكي" جورج بوش "و اقرب معاونيه من تيار المحافظين الجد ممن صاغوا أفكار الإدارة الحالية[2].

وتستخدم إدارة "بوش" هجمات الحادي عشر من سبتمبر كلحظة تحول جديدة في التاريخ الأمريكي لإطلاق سياسة خارجية عدوانية جديدة لها أغراض ونيات أوسع من مجرد حرب ضد الإرهاب، وفي غضون ساعات من الهجمات أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش "حربا على الإرهاب" مماثلة كثيرا لحروب إسرائيل خلال نصف القرن الماضي، و العدو في كلتا الحالتين هم المسلمون و العرب و الفلسطينيون، و ليست السياسة الخارجية و الإستراتجية -العسكرية العدوانية و النزاعة إلى التدخل الانفرادي مجرد حرب عالمية على الإرهاب او ما يسمى "الدول المارقة" فحسب،إنما هي تنوي أيضا إعادة تشكيل مناطق معينة و العالم طبقا لمصالحها.

إن تقارب السياسة الأمريكية و الإسرائيلية يتجاوز السياسة و الإستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط،فالعقيدة العسكرية الاستباقية البازغة التي تطورها إدارة بوش في الوقت الحاضر تنفصل على طراز السياسة و الممارسة الإسرائيلية الراسخة،فالمفهوم الأمريكي لم يشكل إرهابا متأثرا مباشرة بالتعريف الإسرائيلي لهذا الأمر.[3]

فالشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص العالم العربي صار ميدان العمل الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية لعشرات السنين القادمة-من وجهة نظر الولايات المتحدة -و السياسة مدفوعة بفكر إيديولوجي لفريق "المحافظون الجدد" يرى أن عدم تدخل أمريكا في العالم من أسباب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وإنها يجب أن تتدخل و تعيد تشكيل الشرق الأوسط على شاكلتها،وان الأوضاع الداخلية في الدول العربية هي التي أدت إلى ظهور الإرهاب، و بالتالي فمن

1- غسان العزي ، " 11 ايلول 2001و النظام الدولي – تغيرات مفهومية محتملة" ، **شؤون الاوسط** ، عدد 105،شتاء 2002م، ص.32

2- " الضربات الاستباقية لضرب عمق المجتمع الامريكي " ، **الاهرام الدولي ،** صفحة متخصصة في انتاج مراكز الأبحاث العالمية.

3- سميح فرسون، " بزوغ الحملة ضد الارهاب " ، **مجلة المستقبل العربي ،** أكتوبر 2002م ، ص 17.

حق أمريكا التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية لان أوضاعها الداخلية هي التي حرضت على التدخل في الشؤون الداخلية الأمريكية يوم الحادي عشر من سبتمبر [1].

وإذا كان "المحافظون الجدد" وراء أفكار تغيير الشرق الأوسط وتغيير الأنظمة، فان ما يضاعف قوة تأثيرهم أن بقية الفرق الأخرى المؤثرة على سياسة حكومة بوش و على رأسها اليمين المسيحي، تركز على الشرق الأوسط وتنظر للشؤون السياسية من منظور ديني بحث ، يشمل ذلك نظرتها للنزاع العربي و الإسرائيلي و قانون الحريات الدينية التي كانت وراء إصداره[2].

وبعد إعادة انتخاب بوش،فمن المنتظر تصاعد الخط الاستراتيجي الحالي للسياسة الأمريكية في المنطقة ،فهو يعتبر نفسه قد حصل على تفويض كامل من الشعب الأمريكي كله بعودته الى البيت الأبيض،وسيطرة الحزب الجمهوري على الكونغرس بمجلسيه الشيوخ و النواب ،فهي العراق ليس هناك التزام أمريكي بأي انسحاب من العراق،أما في فلسطين فكل ما يصدر على الرئيس بوش لعملية السلام هو مجرد وعود تنقصها المبادرة المتكاملة لموضعها موضع التطبيق العملي.

وليس موقعا أن يتخذ بوش مبادرة تصل إلى حد تحقيق الأماني الوطنية للفلسطيـنيين ، وسوف يحاول تغيير الأسلوب و النهج الذي يتبعه لإعطاء إيحاء بأنه يتحرك ،لكنه سيظل متمسكا بمعتقداته[3].

لم يكن المسؤولون الأمريكيون و المثقفون العامون وكثيرون من العامة الأمريكيين في حالة مزاجية تسمح بالاستفهام عن أسباب الإرهاب أو المجادلة حول ما الذي يشكل إرهابا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ،لقد وصف الإرهاب و الإرهابيون باعتبارهم شرا ، وهو وصف ظهر وكأنه كاف لتفسير سبب الهجمات، وعدا ذلك فان أي تساؤل عن التعريف الأمريكي من جانب واحد للإرهاب قد نحي جانبا،ووصمت أي معارضة محلية أو إقليمية للسياسات الأمريكية في الخارج بأنها إرهاب أو جماعات أو دول داعمة للإرهاب.

ولا يشمل هذا التعريف الأمريكي للإرهاب الفردي أو التنظيمي إرهاب الدولة الذي كثيرا ما مارسته الولايات المتحدة نفسها،ومارسته إسرائيل و كثير غيرها من الدول التي تتحالف مع الولايات المتحدة أو هي عميلة لها ،ولكن هذا التعريف قد مد ليشمل ما يسمى "الدول المارقة" و هي الدول التي ليست حليفة أو عميلة أمريكية وإنما مناوئة.

1- عاطف الغمري، " مصر و العرب و الولايات المتحدة " ، **جريدة الاهرام ،** بتاريخ 05 جانفي2005م ، ص .14

2- نفس المرجع ، ص .14

3- " الضربات الاستباقية لضرب عمق المجتمع الامريكي " ، **مرجع سبق ذكره** ، ص .50

وهكذا انطوت حملة مناهضة الإرهاب على سياسة وأفعال ضد "الدول المارقة" ذات القدرة،أو القدرة المحتملة على امتلاك أسلحة للتدمير الشامل مثل العراق ،إيران،ليبيا،وكوريا الشمالية، ولنلاحظ هذا التناقض في أن دولا أخرى مثل إسرائيل و الهند و باكستان طورت ترسانات نووية،ليست مصنفة من جانب الولايات المتحدة باعتبارها "دولا مارقة".[1]

إن الجانب اللافت في هذا الواقع السياسي هو السرعة التي تحولت بها إيديولوجية مناهضة للإرهاب و الحملة ضد ما يسمى "الدول المارقة"إلى عقيدة قطعية رسمية،وإلى خطاب شعبي في الولايات المتحدة التي تعمل بجد على إضفاء طابع مؤسساتي على الحرب ضد الإرهاب على صعيد دولي[2].

وفي الأخير ،فان هجمات الحادي عشر من سبتمبر هي لحظة فاصلة في التاريخ السياسي الأمريكي،و الرد الأمريكي-حملة كبرى ضد الإرهاب –قد تبلور كسياسة في سياق ثقافة سياسية محافظة ،وكونغرس يهيمن عليه المحافظون ،وإدارة من المحافظون الجدد، وقد ساعدت أفعال الحكومة الإسرائيلية هذه الحملة و صياغتها الإيديولوجية مباشرة داخل أروقة السلطة الأمريكية وفي المحافل العامة.

لقد عمد "بوش" إلى قلب المعضلة على رأسها في الخطاب الذي ألقاه في 24 جوان 2002م و الذي قدم فيه رؤيته للسلام بقوله بان الإرهاب هو الذي يجبر إسرائيل على الإبقاء على الاحتلال،وليس أن الاحتلال هو الذي يولد المقاومة و الإرهاب، لقد وصف عرفات بأنه مذنب بارتكاب الإرهاب ووصف شارون بأنه"رجل سلام" و في كتابه الجديد "أزمة الإسلام: حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس" يقول"برنارد لويس" أن معظم المسلمين ليسوا أصوليين و معظم الأصوليين ليسوا إرهابيون ،و لكن معظم الإرهابيين في الوقت الحالي – هم مسلمون ، ويحددون هويتهم هكذا أي كمسلمين ،إن حروب أمريكا ضد الدول المارقة و التنظيمات الإرهابية لن تنهي الكراهية و العداء لها بين بعض المسلمين والغضب من سياستها عند معظم المسلمين [1] ،وليس من شك في أن نار الغضب الإسلامي ضد أمريكا يؤججها غياب حل للمسألة الفلسطينية.

المطلب الثالث : انعكاسات أحداث سبتمبر على السياسة الأمريكية في المنطقة :

1- سميح فرسون، " بزوغ الحملة ضد الارهاب" ، **مرجع سبق ذكره،** ص.18.
2- نفس المرجع ، ص 18.

ربطت الإدارة الأمريكية حربها ضد أفغانستان و العراق بشعار " الحرب ضد الإرهاب"، و أرادت هذه الإدارة اعتبار تاريخ 11 سبتمبر حدا فاصلا بين مرحلتين ، بحيث يسهل بعد ذلك رد كل التطورات اللاحقة إلى ما حدث في ذلك اليوم ، لتبدو الحروب الأمريكية المتوالية ضد" الآخرين" كما لو أنها رد فعل فقط على ما حدث ذلك اليوم ، و هي في ذلك تحيل ممارستها على الساحة الدولية إلى مرجعية واحدة هي " الإرهاب الإسلامي " [2] .

فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، تعالت الأصوات القائلة بأن ما حصل كان مخططا صهيونيا نفذته أياد أمريكية و بريطانية ، و بعد مبادرة الرئيس الأمريكي " جورج بوش " حول الشرق الأوسط الكبير ، تسارعت الاجتهادات القائلة بأنها صورة أمريكية لتمرير مشروع " شيمون بيريز" عن الشرق الأوسط الجديد ، و عادت إلى الواجهة المبالغات حول دور إسرائيل و اللوبي الصهيوني في رسم السياسة الأمريكية الشرق أوسطية ، وصلت عند بعض المحللين السياسيين إلى إحياء نظرية المؤامرة و اعتبار الولايات المتحدة بكل جبروتها مجرد أداة بيد إسرائيل تسخرها كيفما تشاء لتنفيذ مشروعها الصهيوني ، و إن سياسة واشنطن الشرق أوسطية تصنع في تل أبيب .

إن العلاقة بين أمريكا و إسرائيل لم تكن في يوم من الأيام سوى علاقة تكامل بين دورين في خدمة مصالح و أهداف واحدة ، فأي تقدم أمريكي في المنطقة – عسكريا كان أم سياسيا- يصب الماء في طاحونة إسرائيل و يعزز تفوقها النوعي على خصومها القائمين و العكس صحيح.[3]

إن تقاطع المصالح الإسرائيلية مع الأمريكية أمر يعد من السهل جدا إدراكه ، فإسرائيل لا تتوقف عن الدور الذي حدده لها مؤسسها الروحي "تيودر هرتزل " و هو أن تكون : " حصنا متقدما للحضارة الغربية في مواجهة بربرية الشرق " [4] ، إما السياسة الأمريكية فهي سياسة موجهة – عن بعد – عبر جهاز للتحكم ما زال بيد جماعة الضغط " اللوبي " الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة ، الذي أسمته صفيحة النيويورك تايمز " اللوبي الأكثر فاعلية ... وهو يتمتع بنفوذ هائل في السياسة الأمريكية في الشرق الأدنى " . وقد أكدت الصفيحة بان جماعة الضغط هذه

1- د. عاطف الغمري ، " مصر و العرب و الولايات المتحدة " ، **مرجع سبق ذكره ،** ص 14.

2- **شؤون الاوسط** ، فصلية متخصصة تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية ، بيروت : مركز الدراسات العربية الإستراتيجية ، العدد 115، صيف 2004م،ص02.

3- نجيب الغضبان، " الهيمنة الامريكة ... صياغة متجددة " **جريدة الفجر ،** بتاريخ : 13 افريل 2004م، ص.16.

4- روجيه جارودي ، " **امريكا طليعة الانحطاط** " ،تعريب : عمرو زهيري، الطبعة الثالثة ، القاهرة : دار الشروق ، 2002م، ص.ص:27-28.

تتمثل في 45 سيناتور على الأقل ، إلى جانب 200 نائب من بين 435 ،و اليهود الأمريكيون الذين يمثلون 2.6 % من السكان هم يمثلون في الواقع ، بمقتضى مجلة " فوربس" 20% من المليونيرات المستعدين لدفع ثمن الآراء المؤيدة لإسرائيل ، من خلال لجنة العلاقات العامة الأمريكية – الإسرائيلية (1) ، و لا شك أن الشخصيات التي تسيطر على مجريات الأمور في البيت الأبيض و مفاصل الأمريكي في الخارجية و الدفاع ، هم شبكة من هؤلاء الصهاينة ، و لهم عدد كبير من الصحف ووسائل الإعلام الأخرى مثل : " ويكلي ستاندر " ومجلة " ناشيونال ريفيو " ، و مجلة نيوريبليك " و " ناشيونال انترست " ، كما أنهم يسيطرون على العديد من المعاهد و مراكز الأبحاث مثل " أمريكان انتربرايز " ...الخ .

وإذا كان مثل هذا الوضع في الولايات المتحدة ليس بالجديد ، فان كثافته في عهد " بوش الابن " يثير مزيدا من الدهشة .(2)

لقد أعادت الو.م.ا النظر في كثير من منطقات سياستها الخارجية و الدفاعية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م الدامية ، وتعبير أخر ، يلاحظ البعض أن " القوة العظمى " وجدت بعد تلك الأحداث ، إن المناخ المحلي و الدولي أصبح أكثر ملائمة لاستغلاله أحياء عقيدة جديدة – قديمة عند الأمريكيين ، مبنية على تصور محدد لا يقل أن تكون الو . م . ا في موقع اقل من "القوة المهيمنة ".

إن تناقضات السياسة الأمريكية و مفارقتها ، نابعة من طبيعة التصور الذي تعمل الولايات المتحدة على تأكيده و ترسيخه لمصالحها في المنطقة ، وهي غير قادرة على تغيير هذا التصور بما يسمح باستيعاب جزء من مصالح المجتمعات العربية ، فالحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي ، و الرغبة في السيطرة المباشرة على النفط ، وما يترتب على ذلك من تعزيز القواعد العسكرية الأمريكية ، وإتاحة فرص أكثر للتدخلات العسكرية في دول المنطقة ، يحول واشنطن ،في نظر العرب إلى عدو مباشر مهما حاولت أن تدغدغ أحاسيس الناس بما تعلنه من نوايا"حسنة"تتضمن بعض التصورات أو البرامج للإصلاح السياسي و الاقتصادي ، فهي ستدفع السلطات المحلية ، وربما ستضغط عليها ، للأخذ بتلك الإصلاحات ، فكأن الولايات المتحدة ستأخذ بأيدي شعوب المنطقة إلى مزيد من العدل و الديمقراطية و حقوق الإنسان ...الخ (3) .

1- نفس المرجع ، ص .78

2- صالح عبد الرحمن سبعان ، " **نحن و امريكا "،** الطبعة الاولى ، دمشق ، 2003م ، ص.76

3- برهان غليون، **صحيفة الوطن ،** بتاريخ 28 سبتمبر 2003م، ص .08

إن الموقع غير المريح الذي تحتله الولايات المتحدة اليوم في وجدان الشعوب العربية، يبدو و كأنه لا يريد أن يترك أي مجال محتمل للتعاون ، حتى في مجال الإصلاحات اللازمة لتطوير أوضاع المجتمعات العربية ، بل إن ذلك الموقع السيئ يفسد أحيانا كثيرة على القوى الإصلاحية المحلية المعتدلة خطواتها ، في هذا الاتجاه ، وذلك لمجرد الإحساس بان الو.م.أ تؤيد مثل هذه التوجهات أو تدعمها.

إن مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، فيما يتعلق بشؤون المنطقة ، خيبت دائما أمال الشعوب العربية ، وأصابتها بالإحباط ، بل إن مواقف الإدارة الحالية ، على وجه الخصوص ، سواء من الصراع العربي – الإسرائيلي أو من طريقة إدارتها لما تسميه بالحرب على الإرهاب ، وبالتالي غزو العراق ، جعل هذه الشعوب تشعر أنها هي بذاتها المستهدفة من قبل الولايات المتحدة، بل تشعر أيضا أن الحرب على الإرهاب ، مثلا ، ما هي في حقيقة الأمر إلا حرب ضد الإسلام والمسلمين [1]

إن قناعة العرب والمسلمين بان الحرب على الإرهاب إنما تستهدفهم ، هم جميعهم ، كما تستهدف دينهم وثقافتهم ، سيكون لها انعكاسات خطيرة على المصالح الأمريكية في المنطقة ، وهي ستساعد التنظيمات الإرهابية على تسهيل تجنيد المتطوعين لقتال الأمريكيين خصوصا و الكفار والمشركين عموما ، إذ يستغل الشعور بالخطر لتتأجج العواطف ، وتشتعل النزعة إلى "الجهاد" بعيدا عن ضوابطها الشرعية [2]

وبناءا عليه ، فقد تحولت المنطقة العربية إلى نقطة ساخنة ، مفتوحة لمختلف أنواع التحديات والصراعات والحروب ، فأصبح أي تغيير أو تطوير أو تحوير في النظام العالمي كله أو على الأقل فيما يخص "الإصلاحات" التي تحتاج إليها بعض البلدان المتهمة بتنمية الإرهاب ، لابد له أن يمر عبر السياقات التي خلفتها أحداث 11 سبتمبر ومن خلالها فإعادة ترتيب العالم وإصلاحه ، تبدأ من منطقتنا ، فقد أصبح العرب هم الهدف أولا وهم الوسيلة ثانيا ، هم الهدف لمشروع التغيير والإصلاح في ذاتهم ، وهم الوسيلة- من بعد ذلك وكما تريد أمريكا -إلى إعادة ترتيب

1- محمد خير ندمان ، **صحيفة الوطن** ،بتاريخ 21 ديسمبر .2003

2-د. فهد العرابي الحارثي ،"**امريكا التي تعلمنا الديمقراطية ... و العدل** "،الطبعة الاولى ، بيروت : اسبار للدراسات و البحوث و الاعلام ، 2004، ص.39

3- نفس المرجع ، ص.ص : 73.72 .

العالم وفق المنظور الأمريكي الخاص ، حتى لو أدى ذلك المنظور إلى العودة بقوة إلى العقيدة الأمريكـية القديمة .[3]

لقد فتحت أحداث 11 سبتمبر حقل خيارات واسع أمام الولايات المتحدة للمضي في دعم وتأكيد سيادتها على العالم ، وهيمنتها على مستقبله ، فالحرب على الإرهاب ، كانت مناسبة لا يستهان بها في إظهار القوة العسكرية لأمريكا ، و الرئيس " جورج بوش الابن " نفسه يعترف بما لا يدع مجالا للمناورة ، بان الولايات المتحدة مسؤولة عن الأوضاع السياسية في المنطقة العربية ولاسيما فيما يتعلق بالحريات العامة ، ومستوى ما يتحقق من مسائل المشاركة السياسية ، فهو يقول بأنه" لا الثقافة الإسلامية ، ولا الثقافة العربية ، مسؤولتان عن جعل الحرية و الديمقراطية مستحيلتين هنا ، ولا كن السياسية الخارجية الأمريكية دعمت وضعا راهنا فاسدا لفترة طويلة ، مما جعل الأمور سيئة للعرب وللغرب في وقت واحد " [1] .

واللافت للنظر في السياسة الخارجية الجديدة ، لدى الإدارة الأمريكية الحالية ، هو توجيه الكلام في خطاب الديمقراطية والعدل إلى شعوب المنطقة أكثر مما هو موجه إلى أنظمتها ،لذا فان سياسات وممارسات الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر قد أوجدت ظروفا ومعطيات من شأنها الإضرار بقضية الديمقراطية في الوطن العربي،ومن هذه الظروف ما يلي :

1) أن هدف محاربة الإرهاب أصبح هو المحدد الرئيسي للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحدي عشر من سبتمبر، ولذلك أصبحت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأخرى محكومة في المقام الأول بدرجة تأييدها لها في حملتها ضد الإرهاب ، وليس بدرجة ديمقراطية النظم الحاكمة في هذه الدول .

2)إن الرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب تتمحور بالأساس حول المواجهة العسكرية /الأمنية لهذه الظاهرة، وهي بذلك تتجاهل الأسباب السياسية الاقتصادية والاجتماعية لها ، والتي يتطلب معها تبني إستراتيجية شاملة تأخذ مختلف أبعادها وأسبابها في الاعتبار .وبهذا المعنى فان قضية الديمقراطية سوف تبقى في أفضل الأحوال تمثل مكانة هامشية ضمن أولويات السياسية الأمريكية في المنطقة على الأقل خلال المدى المنظور .

3)إن الإدارة الأمريكية اتخذت العديد من الإجراءات وأصدرت العديد من القوانين والقرارات التي انطوت على تقييد لبعض الحريات المدنية داخل الو .م.أ ذاتها ، مما شكل مساسا بجوهر و آليات

1-فريد زكريا ، **صحيفة الوطن،** بتاريخ 12 نوفمبر 2003م، نقلا عن نيوزويك الامريكية.

النظام الديمقراطي الأمريكي ،وحسب بعض الدراسات ، فان قانون مكافحة الإرهاب رقم (56) للكونجرس (107) الصادر في أكتوبر 2001م،و المعروف بقانون " حب الوطن" يعتبر من ابرز القوانين التي صدرت في هذا السياق ، حيث وسع صلاحية أجهزة الأمن و الأجهزة التنفيذية بصفة عامة ، مما تترتب عليه تقييد ممارسة بعض الحقوق و الحريات المدنية [1].

4) إن النظم الحاكمة في عديد من الدول العربية و الأسيوية اتخذت من شعار الحرب ضد الإرهاب ذريعة لتشديد قبضتها على الحياة السياسية و تصفية الحسابات مع خصومها السياسيين . [2]

5) إن الإدارة الأمريكية تطالب دولا عديدة منها دول عربية و إسلامية باتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات و تنظيمات تعتبرها أمريكا إرهابية ، و المشكلة أن بعض هذه التنظيمات مشروعة ومعترف بها من قبل النظم الحاكمة ، بل ولها تمثيل في البرلمان كما هو الحال بالنسبة لحزب الله في لبنان .

إن قضية الديمقراطية لم تات قط ضمن أولويات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر ، وان جاءت فقد كان ذلك بصورة هامشية و ظرفية لاعتبارات براغماتية ، فرغم تجاهل أمريكا لقضية الديمقراطية في الدول الحليفة أو الموالية لها في المنطقة ، إلا أنها استخدمتها في بعض الفترات كورقة للضغط على الدول التي تتسم علاقاتها معها بالتوتر أو العداء كما هو الحال بالنسبة لعراق صدام حسين في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ، و ليبيا ، و السودان في ظل حكم البشير الترابي ...الخ . و هو ما يؤكد على أن طرح أمريكا لقضية الديمقراطية في وجه هذه الدول براغماتي يقوم على معايير مزدوجة ، وسياسة الكيل بمكيالين و لا يعبر عن التزام مبدئي بقضية الديمقراطية و حقوق الإنسان [3].

1-بروس اكرمان ، " قانون الطوارئ الامريكي: إرهاب ضد الإرهاب " ، **وجهات نظر**، العدد 39 ، افريل 2002م، منار الشوربجي ،"الحريات المدنية في الو.م. أ بعد 11 سبتمبر " ، **المستقبل العربي** ،العدد 285، نوفمبر .2002

2- لمزيد من التفاصيل انظر : **التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام 2002م** .

3- د. حسنين توفيق ابراهيم ، " الولايات المتحدة الامريكية و قضية الديمقراطية في الوطن العربي" ، **كراسات استراتيجية** ،العدد 130،السنة 13 ،2003م.

الفصــل الثانــي

الإصلاح في المفهوم الأمريكي

و مشروع الشرق الأوسط الكبير.

صدمت أمريكا بأحداث 11 سبتمبر 2001م ، ووجدت نفسها فجأة تواجه عدوا لم تعهده من قبل هو " الإرهاب " ، أو كما صنفته هي "الإرهاب الإسلامي " ، و بدأت تفتـش على عجل عن حلول ووسائل لمواجهة هذا الخطر الجديد، و شاءت الظروف وجود إدارة سياسة في واشنطن يسـيطر عليها تيار إيديولوجي يميني متطرف ، مقرب جدا من إسرائيل و بالتحديد من المتطرفين في حزب الليكود، قدم تحليلا سياسيا و تاريخيا مفصلا للأوضاع التي أدت إلى أحداث 11 سبتمبر، و شخص الداء وطرح العلاج ، فكان مشروع " الشرق الأوسط الكبير " [1].

انطلقت الإدارة الأمريكية و على رأسها المحافظون الجدد من نظرتي " مايكل دويل " ، و"فرانسيس فوكوياما" ، لتؤكد أن سبب الحروب المستمرة و انتشار الإرهاب و العنف في منطقة الشرق الأوسط هو بالدرجة الأولى غياب الأنظمة الديمقراطية ، واضعة القضايا القومية العربية كالصراع العربي – الإسرائيلي في المرتبة الثانية، و قد عبر "جيمس وولسي" ، وهو من رموز هذا التيار و المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية عن هذه الأفكار الجديدة بوضوح في مقال لجريدة " لوموند Le Monde " العام المنصرم ، حيث أكد أن الولايات المتحدة تخوض حربا ضد الإرهاب لتوسيع رقعة الديمقراطية إلى أطراف العالمين العربي و الإسلامي التي تهدد الحضارة الليبرالية ، وان المشكلة الكبرى هي غياب نظام ديمقراطي واحد في العالم العربي ، وعلى هذا الأساس النظري و الإيديولوجي أطلق مشروع " الشرق الأوسط الكبير" الذي دعا إلى إقامة أنظمة ديمقراطية بكل مكوناتها في المنطقة ،متجاهلا القضية الفلسطينية و الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

وقد وصف كاتب و صحفي عربي هذا المشروع بأنه علاج أمريكي بالصدمة و تدخل أبوي لتولي أمر منطقة قاصر ،ووصفت الصحافة العربية المشروع بأنه " شراكة من دون شريك" ، وقال آخرون بان المشروع " فزاعة أمريكية لإدخال الرعب في قلوب بعض الحكام العرب " ، وجميع التوصيفات تقترب من الواقع ، فقد نزل المشروع الأمريكي للإصلاح السياسي و دمقرطة الأنظمة العربية نزول الصاعقة على رؤوس المسؤولين العرب على اختلاف مواقفهم و

1- باسم يموت، " **قراءة في مشروع الشرق الاوسط الكبير** "، أجزاء من كلمة ألقيت في ندوة عن مشروع الشرق الاوسط الكبير.

إيديولوجياتهم الاقتصادية و السياسية ، و تباينت ردود فعل الأنظمة العربية الظاهرية بين مستسلم و بين متربص، و بين معارض حذر، هذا ما سنحاول عرضه في هذا الفصل .

المبحث الأول : الإصلاح و الديمقراطية من مفهوم أمريكي.

تسعى إدارة بوش في فترة رئاسته الثانية إلى بلورة رؤية نظرية و عملية تجاه المنطقة العربية خاصة و الإسلامية عامة ، حيث بدا الرئيس الأمريكي طرح تصوره عن مستقبل المنطقة بمدخل يمجد فيه القيم السياسية الأمريكية المتعلقة بنشر الديمقراطية و مفهوم الحرية داخل و خارج الولايات المتحدة ،ورأى ضرورة بث هذه القيم داخل المنطقة العربية و نظمها السياسية المدعومة من الولايات المتحدة، و التي اعتبرها مستبدة و فاسدة و تتسم بمركزية السلطة فيها، عبر رفضها المستمر للمشاركة و التعددية السياسية ، وانتهاكها الحريات المدنية و الاجتماعية بأشكالها المختلفة،كما رأى ان استمرار هذه الأوضاع يغدي البيئة المناسبة للحركات المتشددة المعادية للولايات المتحدة و الغرب عموما ،مما يؤدي في النهاية إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي في الداخل ومصالحة في الخارج ، هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي طرحها الرئيس الأمريكي تدعو من خلال إجراءات محددة إلى إعادة هيكلة التعامل مع المنطقة، من خلال تطبيقات تهدف في مجملها إلى إنهاء المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي ، مرورا بإحياء عملية السلام والمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ،و عدم اعتمادها كمصدر شرعي أو خيار حقيقي للمقاومة في مواجهة الدولة العسكرية – اليهودية ،يؤكد هذا الخطاب السياسي استمرارية ما يسمى الحرب الكونية ضد الإرهاب ، إلا أن هذا الخطاب يحمل في طياته رؤية أمريكية متناقضة مع مفهوم الإصلاح و التغيير في المنطقة العربية ، إذ يسعى في جوهره إلى تطبيق أنواع من التعددية الليبـرالية المشوهة داخل الأنظمة السياسية العربية ، مما يساهم في تخفيف الضغط على مؤسسات صنع القرار السياسية والأمنية في الو.م.أ ،هذه التعددية الليبرالية الجديدة تهدف تبعا للرؤية الأمريكية إلى استئصال الإسلام الأصولي المتشدد ، من خلال محاصرة تطبيقاته السلفية سواء في أفغانستان أو الخليج و تطبيقاته الأخرى المنتشرة داخل الوطن العربي و خارجه ، وتهدف أيضا إلى بناء تحالفات و نماذج تطبيقية حديثة ، بتبني أطروحات ما يمكن تسميته باتجاهات الإسلام الليبرالي، و الذي يمثل النموذج التركي في ممارساته البراغماتية نموذجا مثاليا يمكن الاحتذاء به ،

ويقدم الرئيس الأمريكي إدارته باعتبارها إدارة مؤيدة لجهود الإصلاح و التغيير السياسي في المنطقة العربية ، خصوصا في ظل تزايد الضغوط السياسية المحلية و الدولية الناقدة للسياسة الخارجية الأمريكية ودعمها للأنظمة الملكية الوراثية أو الحزبية الجمهورية ، أو العسكرية ، رغم إدراكها طبيعة هذه النظم السياسية و احتكارها المستمر للسلطة السياسية و الاجتماعية ، ورفضها للتداول السلمي للسلطة ، كما ساهم الانتقاد المتزايد لازدواجية المعايير في إدارة الصراعات الإقليمية ، ودعم الإدارة الأمريكية للانتهاكات المستمرة للحريات العامة داخل هذه الأنظمة الصديقة للولايات إلى إعطاء انطباعات سلبية عن الو.م.ا.داخليا و عالميا.

إن مشروع الإصلاح الذي تقدمه الإدارة الأمريكية تحكمه المصالح الأمريكية العملية و محدداتها في هذه المنطقة ، والتي هي في مجملها الحفاظ على امن إسرائيل كدولة حليفة و قوية للولايات المتحدة ، و الحفاظ على مصادر الطاقة في المنطقة لضمان استمرار التفوق و السيطرة الأمريكية على الاقتصاد العالمي . مع الحفاظ على الأنظمة التي تقدم الدعم ضد الاتجاهات التكاملية و الوحدوية، أو الاتجاهات التي ترفض التغلغل الأمريكي و دمج المنطقة اقتصاديا في نظام العولمة، و الذي هو في تداعياته و خطواته يقوم على جعل المنطقة – بطرق نظامية – جزءا من النظام العالمي الجديد ، من خلال تدوير البنى الاقتصادية المنتجة محليا ، و إحلال قوانين تجارة السوق العالمية التي ترفض السيطرة الأمريكية الاقتصادية على مكونات و تركيبات الاقتصاديات المحلية الضعيفة في المنطقة ، والتي لا تمتلك القدرة التقنية أو المادية على المنافسة في هذه المرحلة ، مما يحولها في نهاية المطاف إلى أسواق مصابة بالشره الاستهلاكي لمنتجات النخبة الرأسمالية الأمريكية المتحكمة في الأسواق العالمية ،كما أن ذلك يعد في الوقت نفسه من مستلزمات تذويب الخصوصيات الثقافية و المعرفية و تهميش الإرادات السياسية المتنقلة في المنطقة .

إن مصداقية المبادرة الأمريكية الجديدة الداعية إلى ضرورة توسيع المشاركة في الإجراءات و الخطوات السياسية هي محل اختبار حقيقي في هذه المرحلة التاريخية بالذات ، فالتساؤل المحوري للمجتمعات و القوى السياسية العربية الفاعلة يكمن في تقبل الإدارة الأمريكية نماذج و أشكال من الممارسة السياسية تعمق من إمكانيات التقدم السياسي – الاقتصادي بصورة جدية و واقعية ، حتى لو تعارضت مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

فالدعوة الأمريكية إلى ممارسة الديمقراطية ، وحشد الرأي العام العربي تجاه إجراء انتخابات سياسية داخل الأنظمة العربية ، لا يعني بالضرورة المشاركة في صنع القرار ، إنما يهدف – في مرحلة الأولية – إلى تسويق الديمقراطية بمعنى " التصويت " أي تسويق الديمقراطية بمدخلاتها لا مخرجاتها داخل الواقع السياسي العربي .

لذا فان الاستجابة الرسمية للدعوة الأمريكية الجديدة للإصلاح و الديمقراطية تكون من خلال الخبرة المكتسبة في ممارسات و سلوكيات هذه الأنظمة ، والتي تدرك أنها لا تملك شرعية الوجود المؤسسي داخل أنظمتها السياسية – من حيث تأسيس و إسناد وممارسة السلطة و أنماط التعبير السياسي فيها – و من هذا المنطلق سوف تسعى هذه النظم إلى وسائل ميكانيكية ، لتجاوز الضغط الخارجي المطالب بالإصلاح و التعددية السياسية المقيدة ، وإحدى هذه الوسائل تتمثل في رفع شعار الإصلاح الإداري و محاربة الفساد ، وتجنيد قوى جديدة تدعم الاتجاهات الليبرالية للسلطة مع زيادة نسبة التمثيل النسبي لقوى المعارضة التي تقبل قواعد اللعبة السياسية ، بما لا يكسر احتكار القوى المسيطرة على مقاليد السلطة و عمليات صنع القرار مع القبول بمساحة اكبر لحرية التعبير و النقد في المجالات الإعلامية ، وقد تساهم هذه الدعوة في ظهور ممارسات تتصف بالتسامح و المرونة مع حركات التغيير الاجتماعي في المجتمعات المدنية العربية ، كحركات المرأة و الأقليات و جمعيات حقوق الإنسان .

ومن البديهي أن هذه الاستجابات ستخفف الضغوط و التوقعات من الدور الأمريكي في المنطقة، و سيبقى معرفة أن أسلوب و ملامح التغيير الديمقراطي التي تعلن الولايات المتحدة أنها تسعى إلى إيجاده في المنطقة العربية و الإسلامية يظل هو محور الجدل و النقاش ، خصوصا بعد أن قامت هذه الإدارة الأمريكية بإلصاق مفهوم الإرهاب جغرافيا بالمنطقة العربية و عالميا بالإسلام كعقيدة وحضارة و ثقافة .[1]

كما أن هذه الدعوة للديمقراطية و التعددية تمر عبر تبني الإدارة الأمريكية لمداخل متعددة ، أهمها الدعوة إلى إجراء تغييرات دستورية و قانونية بما يساعد في رسم طبيعة و أشكال من الأنظمة السياسية المستقبلية التي تساهم في خدمة المصالح الأمريكية على المدى البعيد، هذه التعديلات الجديدة تسعى في مجملها إلى إعادة صياغة منظومة القيم السياسية و الاجتماعية بما يخدم الأخر حضاريا وان هذه الدعوة الأمريكية ستساهم في مساعدة النظم العربية على تقبل آليات

1- خالد العوامله ،" الاصلاح و الديمقراطية من منظور امريكي "، **مجلة السياسي العربي ،**العدد 05، من 24 الى 30 افريل 2005م، ص.ص 15-17.

سلمية لتداول السلطة ، عير إفراز نخب جديدة أكثر حداثة و براغماتية في تطبيق السياسات العامة داخليا و خارجيا .

غير أن مشروع الإصلاح الأمريكي لا يستطيع أن يؤدي أهدافه إلا عبر إعادة صياغة أدوات التنشئة التعليمية و الفكرية و الثقافية ، بما يقلل من درجة العداء المتزايدة تجاه الو . م . أ و مصالحها في المنطقة ،وكذا إلى حليفتها إسرائيل و سياستها العدائية اتجاه العرب و المسلمين.

إن السياسات الأمريكية المعلنة تدفع بالرؤية الإستراتجية الأمريكية المستقبلية إلى مستويات جديدة في التعامل ، من خلال محاولة فرض معطيات سياسية جديدة داخل الواقع السياسي العربي ، رغم إدراكها أنها أكثر الإدارات الأمريكية ممارسة لمنطق القوة تجاه المنطقة العربية و الإسلامية بطريقة لم تسبقها إليها أي إدارة أمريكية أخرى ، بما يضعف في النهاية من مدى مصداقيتها و قبولها لدى الرأي العام العربي و الإسلامي .[2]

المبحث الثاني : "مشروع الشرق الأوسط الكبير " : الطرح و المواجهة

ساهمت النواقص الثلاثة التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و 2003 م ، وهي " الحرية ، المعرفة ، و تمكين النساء " في دفع الولايات المتحدة الأمريكية لفرض مشروع لإصلاح المنطقة العربية يسمى بمشروع " الشرق الأوسط الكبير " يضم هذا المشروع إضافة إلى بلدان العالم العربي الـ 22 . الدول الإسلامية التالية : باكستان ، أفغانستان، إيران و تركيا ، يضاف إلى الكل إسرائيل – الخلية المزروعة في غير جسمها – و العامل المحوري في هذا المشروع .[1]

أما من حيث الإصلاح الذي يدعوا إليه المشروع فانه يرتكز على ثلاثة أسس :

1- تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح .

2- بناء مجتمع معرفي .

3- توسيع الفرص الاقتصادية .

فمن حيث جانب الديمقراطية، يشير المشروع إلى افتقاد الديمقراطية و الحرية في الشرق الأوسط و تبقى إسرائيل البلد الوحيد الحر الذي يدعوا إلى تقديم مساعدات تقنية لعدة بلدان في الشرق الأوسط الكبير، و التي أظهرت استعدادات لإجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية ، وإحداث إصلاحات تشريعية ، كما يدعو هذا المشروع إلى زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية

2- نفس المرجع ، ص 17.

و المدينة، و إلى تقديم المساعدات القانونية للناس العاديين كي يحصلوا على حقوقهم ، وكذلك إلى زيادة الشفافية ومكافحة الفساد على مستوى العمل الحكومي ، و كذا تامين حرية عمل منظمات المجتمع المدني خصوصا في مجال حقوق الإنسان ووسائل الإعلام .

أما على بناء المجتمع المعرفي ، يدعوا المشروع إلى مساعدة دول الشرق الأوسط كي تكافح الأمية و إصلاح التعليم وترجمة مؤلفات غربية في الفلسفة و الأدب وعلم الاجتماع و علوم الطبيـعة ... و تشجيع شعوب المنطقة على استخدام الانترنيت و تجهيز المدارس بالكمبيوتر و تمويل برامج تعليمية في إدارة الأعمال.

وفيما يخص توسيع الفرص الاقتصادية ،فان المشروع يدعو إلى تمويل النمو من خلال تمويل مشاريع صغيرة ، ثم تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط و الكبير بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة بقيادة القطاع الخاص، كما يدعو إلى مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار " البنك الأوروبي للإعمار و التنمية " لمساعدة الدول على توفير احتياجاتها في مجال التنمية ، والى تحسين اندماج بلدان الشرق الأوسط الكبير في النظام المالي العالمي من خلال رفع الحواجز أمام التعاملات المالية بين الدول ، و تحديث الخدمات المصرفية و تحسين اقتصاد السوق ، و إطلاق حرية الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى تشجيع الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية، و إقامة مناطق محددة خصيصا في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم و تصنيع و تسويق المنتجات ، كما يدعو المشروع إلى إنشاء منبر للفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير ،الذي يجمع المسؤولين الكبار من الدول الصناعية الثمانية (G 8) ومن دول الشرق الأوسط ، إضافة إلى مشاركة رجال الأعمال لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي .

فمن خلال كل ما سبق ذكره، يتبين لنا أسس الإصلاح التي يجري الحديث عنها أمريكيا ، و المطلوب انجازها عربيا، وصولا إلى إقامة علاقات أو ترتيبات على مستوى الشرق الأوسط .

المطلب الأول :

I)الجذور التاريخية للمشروع و الخطورة فيه :

1- " الشرق الاوسط الكبير –مشروع امريكا الجديد – " ، **جريدة الاهرام** ، بتاريخ 20مارس 2004م ، ص 11.

أ – الجذور التاريخية :

إن هذا المشروع لم يولد من فراغ ،وإنما هو حصيلة جهد أمريكي طويل عريض ، تدخل فيه جميع التحركات الأمريكية في العالم ، سواء تلك التي كانت ضمن الصراع و السباق نحو التسلح، أو في إطار معركة تصفية الاستعمار أو محاربة الشيوعية ، أو حتى مشكلة الشرق الأوسط و جهود ما يسمى " السلام " ، كل ذلك لا يمكن فصله عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي لا يعتبر مشروع جديد بل أفكاره مكررة ، وسبق للرئيس الأمريكي " بوش الأب " بعد انتهاء الحرب الباردة أن أعلن عن نظام دولي جديد ، و كان من أهم ملامحه هو نقل الديمقراطية من الغرب إلى العالم الثالث، إلا انه فشل في الانتخابات الرئاسية للفترة الثانية ، كما فشل أيضا مشروع شيمون بيريز -الشرق أوسطية -[2]، ففي سنة 1993م صدر كتاب للرئيس الأمريكي " نكسون " بعنوان " أمريكا و الفرصة التاريخية " ، وقد كان الكتاب مشروعا سياسيا بمحاوره الكلية متكامل ،يقترح كاتبه على قيادة بلاده كيفيات عملية للتعاطي السياسي في منطقة الشرق الأوسط خصوصا و العالم عموما ، وقد اعتبرت الدول العربية مقترحات الرئيس " نكسون " المتعلقة بقضايا جزئية " ساذجة "، فهو يقترح على قيادة بلاده أن تراقب الإعانات التي تتقدم بها أمريكا إلى العالم الإسلامي، و تحرص لأن لا تتحول إلى جيوب المسؤولين منهم ، كما يدعو إلى تفهم التذمر التي تكنه الشعوب المستضعفة ، بل يتقبل الشتائم الموجهة إليه من طرف بعض المسؤولين ، باعتبار أن ذلك يدخل في عملية التنفـيس السياسي ، كما ينبه إلى اخذ الإسلام كمحور هام في العملية الإنمائية في منطقة العالم الإسلامي و العربي ،وقد تزامن صدور هذا الكتاب نهاية الحرب الباردة و سقوط الشيوعية و سقوط جدار برلين ... الخ ، وقد شهدت الساحة الفكرية جملة من الاهتمامات و الطروحات ، وصدرت جملة من الدراسات و الأبحاث في هذا المجال ، واهم ما ركزت عليه وسائل الإعلام يومها " نهاية التاريخ " لفوكوياما ،و " صراع الحضارات " لهنغـتغتون ، و كلا الكتابين يبحث في كيفية تصدير التجربة الأمريكية و تعميمها على العالم كله ، ومن تجليات تلك الطروحات فكرة " العولمة " و مشروع " الشرق الأوسط الكبير " الذي يعد مشروعا للعالم الإسلامي بديلا للعالم الإسلامي القائم، إذا وضع في إطاره التاريخي فانه سوف يكون امتداد للطروحات الأمريكية التي تكون جزئية في مراحل فتكتمل لتصبح مشروع مجتمع كامل [1] .

1- التهامي مجوري ،" نحو عالم اسلامي امريكي " ، **جريدة السفير ،** العدد 198 ، 20 مارس 2004م، ص 12.
2- نفس المرجع ، ص 12.

ويمثل طرح " الشرق الأوسط الكبير " **الموجة الثالثة** لتيار الشرق أوسطية المعاصرة في الصياغة الأمريكية ، والتي أعقبت الصياغة البريطانية " للشرق الأدنى " ، وكلاهما مفهوم استعماري ينطلق من نزعة المركزية الغربية التي تحكمت فيها تصورات الإمبراطوريتين ، وهي تصورات ارتبطت بالجغرافيا السياسية للإقليم العربي ودورها في الإستراتيجية العالمية السائدة آنذاك، فالشرق الأدنى كان مجرد طريق بريطانيا إلى الهند ، بينما كان الشرق الأوسط دائما هو المجال الحيوي للإستراتيجية الأمريكية وأحد محاور حركتها نحو العالمية .

ففي **الموجة الأولى** لتيار الشرق أوسطية كان الطرح بقصد حصار الاتحاد السوفياتي في خمسينات القرن العشرين للدفاع عن الشرق الأوسط ، وفي **الموجة الثانية** كانت " الشرق أوسطية " طرحا شاملا و تبشيريا للانتقال بالعالم العربي و " إسرائيل " من عصر الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة ، والتحالف الغربي – الأمريكي ضد العراق بهدف تحرير الكويت ، وفي قلبه كان الهدف المركزي هو إدماج " إسرائيل " في المنطقة باعتبارها الوكيل الاستراتيجي الأساسي لها في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي و إعادة بناء التحالف الغربي .[2]

وأما في **الموجة الثالثة** " الراهنة " فيأتي تعبيرا عن الحضور الجديد و المختلف للولايات المتحدة في المنطقة و الذي صار ضاغطا عليها وغير قانع بأنماط التأثير السابقة فيها عبر بوابة التوافق الغربي الواسع حولها ، أو من خلال التفاهمات مع الدول الكبرى المعتدلة ، ونازعا إلى حصارها عبر الأدوات الصغيرة من قضايا فرعية أو خلافية (تورط بعض العرب في أحداث سبتمبر) أو إشكالية (الموقف من الديمقراطية) والتي قادت تدريجيا و تصاعديا الى مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي تتسم بأمرين يميزانها عن الموجتين الأوليين للطرح :

أولهما : الاتساع الجغرافي الملحوظ من الوصف " الكبير " ومن التحديد ،اذ يضم ليس فقط باكستان وتركيا كما كان في الموجة الأولى، أو تركيا وحدها في الموجة الثانية، بل تركيا و أفغانستان و باكستان و إيران بجانب العرب وإسرائيل ، و هما الركيزتان الدائمتان للشرق الأوسط صغيرا كان او كبيرا .

وثانيهما : العمق الوظيفي المطلوب من الطرح و هو " التغيير الشامل " ،فعلى عكس الموجتين الأوليتين من تيار الشرق أوسطية و التي استهدفنا أبعاد سياسية و إستراتجية ضد الاتحاد السوفياتي

1-نفس المرجع ، ص 12.
2- صلاح سالم ، " الشرق الاوسط الكبير ... التحدي الغربي و الاستجابة العربية " ، نقلا عن جريدة **الراي الاردنية .**

او تكيفا مع متطلبات الصراع العربي -الإسرائيلي ، تستهدف الموجة الراهنة إحداث تغييرات ثقافية عميقة على عدة مستويات أهمها النظام التعليمي و الخطاب الديني ، فضلا عن المكونات القومية في تركيب الثقافة العربية ، وان استنبطت هذه الأهداف لمطالب ليبرالية و إنسانية مثل دور المرأة في الحياة العامة ،ودور المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني،والمشاركة الديمقراطية ...الخ [1] .

ب) الخطورة في المشروع:

في كل عملية إصلاحية توجد غاية أو بعد اقتصاد المقام أو تطلبته المرحلة ، ولم يؤثر على احد من الناس انه اعترض على هذا الإصلاح أو ذاك ، وإنما المسجل فيه الاعتراض ،هو محتوى هذه الإصلاحات او تلك ، وكذلك الأمر هنا في هذا المشروع المعترض عليه هو انه مشروع لا علاقة له بالمجتمع العربي و الإسلامي ، إلا في جانبه الاقتصادي و بعض الجوانب السياسية، لان صياغته المنطلقة من المنظور الأمريكي و المصلحة الأمريكية و الفلسفة الأمريكية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية العربية و الإسلامية ، وهذا يساعد على تذويب الخصوصيات الثقافية، و الدينية و الفكرية ، وحتى إذا بقيت بعض الخصوصيات فإنها ستبقى مشوهة ، فاقدة لكل جذورها التي تستمد منها قوتها [2].

إن مقترحات المشروع فيما يتعلق بالمنظومة التربوية و المرأة و المجتمع المدني ، مقترحات من صميم اهتمامات المجتمع ، ولكنها مقترحات بوصفها فاقدة لخصوصيات العرب و المسلمين ، تؤدي حتما الى التصادم مع القيم العقدية الثابتة في المجتمع ، فالغاية الأمريكية هي إيجاد الفرد العالمي الذي لا طعم له و لا لون ولا رائحة ، معبوده الوحيد هو الدولار و محرابه السوق ، مثلما هو مقترح مشروع المنظومة التربوية الجزائرية الذي وضعته لجنة "بن زاغو " ، منظومة تجرد الفرد من جميع خصائصه الجزائرية و العربية و الإسلامية ، ولو هذا يصعب تحقيقه في مجتمع له دين و معتقدات و تراث ثقافي هائل ، يمثل في رصيده العملي المرجع الأساس ، وإذا أريد رفضه بالقوة فان العنف و الاضطرابات ستتسع رقعتها، وسيعم الإرهاب مساحات أوسع وبقاع اشمل [1] .

ولعل الأمر الأكثر خطورة في الموجة الراهنة لطرح "الشرق الأوسط الكبير" كونها لا تنطلق كغيرها من ضرورة حل الصراع العربي– الإسرائيلي كأساس لإغلاق ملفات الجغرافيا

1-- صلاح سالم ، " الشرق الاوسط الكبير ... التحدي الغربي و الاستجابة العربية "، مرجع سبق ذكره.
2- التهامي مجوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

السياسية المفتوحة وصراعاتها الموروثة من القرن العشرين ، لتستبدل بها ملفات الجغرافيا الاقتصادية القائمة على أنماط التعاون و التكتل و تدعيم النزعة العالمية المفترض كونها روحا للقرن الحادي و العشرين ، وإنما من إمكانية أو " وهم " تحييده إلى مشكلة عادية فرعية قد تحل أو لا تحل ، لان الغاية النهائية أصبحت شل قدرة المنطقة على إفراز العنف أو الإرهاب على نحو يهدد الأمن الأمريكي ، ونزع عقيدة القومية العربية في الحقيقة .[2]

II)الدوافع الأمريكية لطرح المشروع و آليات مواجهة :

أ)الدوافع الأمريكية لطرح المشروع :[3]

تتلخص الدوافع الأمريكية لإطلاق الشرق الأوسط الكبير فيما يلي :

1- محاولة الولايات المتحدة التغلب على البنية الثقافية العربية التي ترى فيها أمريكا خطرا داهما وخصوصا بعد 11 سبتمبر ، وإنها تعتقد بان المنطقة العربية هي أكثر المناطق تهديدا لأمنها القومي، ولذلك لابد من تغيير المحتوى الفكري لشعوب هذه المنطقة ، من اجل تغيير أحوالها لاحقا.

2- ترى الولايات المتحدة في مشروعها غطاءا ومبررا للانخراط أكثر في شؤون المنطقة ، وذلك عبر التصاق الحكومات أكثر بالولايات المتحدة من اجل القضاء على قوى التطرف و العنف في المنطقة ، فضلا عن اعتقاد واشنطن بان فرض الديمقراطية في المنطقة قد يحسن من صورة الولايات المتحدة في نفوس شعوب المنطقة ويغفر لها خطيئة العراق ، ويمحو الكثير من خطيئة التحيز الواضح لإسرائيل .

3-و دون استبعاد رائحة الانتخابات الأمريكية من المشروع ،فانه ضمن في حال لم تفز الإدارة الأمريكية الحالية بالانتخابات الرئاسية بولاية ثانية ،(إلا أنها فازت بالانتخابات) ، النجاح في إجبار الإدارة القادمة الأخرى على السير على خطى منهج " الإصلاح " نفسه باعتباره خيارا استراتيجيا لضمان امن الولايات المتحدة و تحقيق مصالح إسرائيل بسهولة.

4- بدأت الولايات المتحدة وبعد حربها و احتلالها للعراق ،بتغيير خريطة الشرق الأوسط الذي كانت قد مهدت له ثقافيا وسياسيا عبر مشروعها، واقتصاديا لاحقا عبر انضمام البعض من دول المنطقة كالجزائر ، ولبنان و السعودية و اليمن (التي قدمت طلبا) وأفغانستان و إيران و ليبيا

1- التهامي مجوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

2- صلاح سالم ، " التحدي الغربي و الاستجابة العربية " ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 11.

3- خليل العناني ، " الشرق الاوسط الكبير " ، **السياسة الدولية ،** عدد 156 ، افريل 2004م، ص : 99-100.

و سوريا(التي لم ينظر بعد في طلبها) ، و العراق الذي منح صفة مراقب إلى منظمة التجارة العالمية ،و بالتالي ستقوم الولايات المتحدة بإعلان الشراكة الأمريكية العربية و الأمريكية التركية، وهلم جرا مع الدول المرشحة للدخول في الشرق الأوسط الكبير ، وبالتالي إقامة حلف " الشرق الأوسط الكبير " بزعامة أمريكية على غرار حلف شمال الأطلسي .

أنها مشاريع أمريكية وبالطبع لا تلقي رضى أو موافقة الدول العربية و إيران ، ولكن المواجهة تتطلب حدا أدنى من التضامن العربي .

ب)آليات المواجهة :[1]

تسعى الولايات المتحدة إلى اعتماد آليات محددة لتطبيق مشروع " الشرق الأوسط الكبير " مثل : الاحتلال المباشر ، إقامة منظومات تعاون إقليمية على غرار منظمة الأمن و التعاون الأوروبي (ولا تستثنى إسرائيل من هذه المنظومة)، توسيع دور حلف شمال الأطلسي ليشمل منطقة الشرق الوسط ، لتخرج أمريكا من كونها رأس الحربة في المشروع الجديد وتوريط الآخرين فيه لمصالحها هي:

لذلك ولموجهة هذه الهجمة الجديدة الشرسة نشدد على المقترحات التالية :

1- إقامة أوسع تحالف على صعيد المجتمعات المدنية في كل دول العلم الإسلامي عبر مؤتمرات وتظاهرات واجتماعات على المشروع الأمريكي .

2- إقامة أوسع جبهات ضغط داخل كل دولة على الأنظمة لعدم الانخراط في هذا المشروع .

3- إقامة أوسع حملة نوعية من نوعها لمنع فرز المسلمين بين " إسلام معتدل " و " إسلام متطرف " و التنبيه على أن الإسلام بجوهره هو المستهدف .

4- التحذير من استخدام من يوصفون بـ " الإسلام المعتدل " (تركيا خصوصا) أداة لتمرير المشروع الأمريكي (سواء بسبب عضويتها الأطلسية أو تطلعها الأوروبي) ودور تركيا في إفشال المشروع مركزي إذا أحسنت قراءة الأهداف البعيدة له و الذي لا تنأى عنه تركيا وحده جغرافية أو مذهبية .

5- التحذير من أن تتخذ مقاومة المشروع الأمريكي صفة المواجهة بين السلام و المسيحية وضرورة التنبيه إلى أن التعرض لأسس الثقافة الإسلامية سينعكس سلبا أيضا على العلاقة

1- **شؤون الاوسط ،** مجلة متخصصة تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية ، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية ، عدد 115 ، صيف 2004م، ص 07.

بين الإسلام والمسيحية ، وفي هذا الإطار من المفيد للغاية إقامة أوسع حوار مع القوى الأوروبية وحتى داخل الولايات المتحدة لإظهار أن السياسات الأمريكية و الإسرائيلية العدوانية هي لا " الإسلام" سبب 11 سبتمبر ولا المسيحية سبب كل هذا التوتر غير المسبوق في العالم ، وان تحميل الإسلام مسؤولية ما جرى هو خطا له عواقبه الوخيمة على الجميع وليس فقط على الإسلام .

المطلب الثاني : أهداف مشروع " الشرق الأوسط الكبير "

يهدف مشروع " الشرق الوسط الكبير " إلى تحقيق جملة من الأمور يعتبرها جوهرية في كل عملية إصلاحية في المجتمع، وتتمحور هذه العملية على ثلاثة أمور :

- تحقيق الحريات – رفع السقف المعرفي– تمكين النساء من المشاركة في جميع المجالات .

وقد انطلق المشروع في تحديده لهذه الأهداف من تقارير رسمية عربية تتضمن إحصائيات في مختلف المجالات من اجل إصلاح الوضع العربي و الإسلامي .

1- الأهداف المعلنة :[1]

لا تخفي المصادر الإستراتيجية الأمريكية حقيقة أن الولايات المتحدة لها مصالح محددة تتمثل في تحقيق عدد من الأهداف :

و أول هدف معلن هو محاربة الإرهاب ، وليس هذا مستغربا ، لان الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ،تقوم على أساس الحرب ضد الإرهاب ، التي جعلت منها الولايات المتحدة الأمريكية غطاء يخفي أهدافها الحقيقية و التي تتمثل في ضمان الإمداد المستمر بالنفط ، و تأكيد هيمنتها المطلقة على شؤون الكون بحكم أنها الإمبراطورية الكونية بلا منازع ، التي تطمح إلى أن تحكم العالم خلال القرن الحالي ، بل انه -أكثر من ذلك- لديها إستراتيجية معلنة لإجهاض محاولة أي قوة دولية كالصين مثلا لمنافستها حتى باستخدام القوة العسكرية لتبقى هي القطب الأوحد.

وان كانت الجماعات الإرهابية تعتمد أساسا على البلاد العربية و الإسلامية في مجال تجنيد الكوادر و التمويل معا ، فلابد إذن من التركيز على هذه البلاد لتجفيف منابع التطرف ، واستئصال الإرهاب، ومن ثم يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية واجب مساعدة شركائها من

1- رجب البنا ، " اهداف المشروع الامريكي " ، **جريدة الاهرام ،** بتاريخ 24 سبتمبر 2004م ، ص15.

الحكومات العربية و الإسلامية لمحاربة الإرهاب ، وعلى المستوى الشعبي ضمان إلا تتوجه فئات من سكانها لتنضم إلى الجماعات الإرهابية .

والهدف **الثاني** المعلن في قائمة المصالح الأمريكية هو ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط ، ويؤكد هذا أن الغزو الأمريكي العسكري للعراق تم تحت شعار القضاء على التهديد العراقي للأمن الأمريكي و العالمي ، على أساس امتلاك العراق لأسلحة التدمير الشامل وان كانت الأحداث لم تثبت هذه الحجة الكاذبة،غير أن الهدف الثاني هو الذي يفسر السياسات العدوانية الأمريكية ضد إيران بحكم سيرها في طريق التطوير الذري ، و ذلك بتحريض مباشر من إسرائيل ، و التي وضعت خططا عسكرية لضرب المفاعلات الذرية الإيرانية ، إن وصلت المسألة إلى مرحلة الخطر الذي يهدد أمن إسرائيل.

و الهدف **الثالث** المعلن للمصالح الأمريكية هو ضمان تدفق النفط و استقرار أسعاره في نفس الوقت و الهدف **الرابع** المعلن هو ضمان امن الأنظمة السياسية العربية و الإسلامية الصديقة ، و الصداقة هنا تعني بكل بساطة التزام هذه الأنظمة بتنفيذ التوصيات ، و تحقيق أهداف الأمن القومي كما تحدده الولايات المتحدة الأمريكية .

أما **الهدف الكبير** : هو ضمان امن إسرائيل، و الولايات المتحدة الأمريكية ترى في إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة تماما للغرب ، في سياق منطقة الشرق الأوسط الحافلة بالاضطرابات ، كما أنها ترى فيها دورا محوريا في محاربة الإرهاب و مواجهة التهديدات العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في نفس الوقت ، و ترى المصادر الإستراتيجية الأمريكية أن نسبة كبيرة من الشعب الأمريكي تؤيد إسرائيل ، ومن هنا التزام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالأمن الإسرائيلي ، و الذي يترجم عمليا في الواقع بالانحياز الفاضح للدولة الإسرائيلية ، و تأييد كل سياساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني حتى ما كان منها يمثل إرهابا للدولة ، أو جرائم ضد الإنسانية و هي تستخدم حقها في "الفيتو" لمنع صدور أي قرار من مجلس الأمن ضد إسرائيل .

أما الهدف المعلن **الأخير** ، فهو تدعيم الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان في العالم العربي و الإسلامي .

2- الأهداف الخفية : [1]

إن الخطة الأمريكية ببنودها المعلنة تبدو خطة ايجابية ، فهي تريد التشجيع على نشر الديمقراطية ، و هي تريد توسيع قاعدة المعرفة و التعليم ، و هي تريد العناية بالمرأة و دورها

و مستقبلها ، و هي تريد تخصيص صناديق ضخمة للصرف على مشاريع التطوير ، و هي تريد إنشاء بنوك إقليمية تتولى دعم مشاريع التنمية ، و هذه كلها بنود ايجابية تمت صياغتها بكلمات طيبة، تجعل الدفاع عن المشروع أمرا سهلا ، و تجعل رفض المشروع أمرا يرتد على صاحبه .

هذا حين نأخذ المشروع بما يقول و يعلن ، و حين نغض النظر عما يختبئ خلف ذلك ، أو حين نبحث عما وراء تلك الكلمات الجميلة و المشاريع الطيبة ، وأما حين نحاول أن نقرا ما لا يقوله المشروع وما لا يعلنه ، فإننا سنصل إلى نتائج متناقضة تجعلنا نرفض المشروع من أساسه، لا لأننا نرفض الإصلاح و التطوير و التقدم، بل لأننا نريد مشروعا أخر للإصلاح و التطوير ، نطرحه نحن ، و نعده بناء على فهمنا نحن لمشكلاتنا و الصيغ الأنسب لحلها ، ونتعاون في هذا المشروع مع القوى العالمية الفاعلة كلها ، وليس مع الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

1) المشروع الأمريكي ، حسب قراءتنا له يغفل مسالة الهوية و الخصوصية ، وهو يفعل ذلك منذ اللحظة الأولى ، حين يطرح نفسه على انه مشروع للشرق الأوسط الكبير ، شاملا بذلك دولا متعددة و متنوعة ، ذات قوميات مختلفة ، وصاحبه تجارب سياسية مختلفة ، ولا يجمع بين هذا الخليط كله سوى أمر واحد هو الانتماء إلى الدين الإسلامي ، داخل هذا المشروع تختفي الهوية العربية ، و يختفي التطلع العربي لبناء مستقبل عربي واحد ، وقوة عربية موحدة ، وتحل محل ذلك هوية جديدة مائعة و غامضة اسمها " الشرق الأوسط الكبير " و يتم ذلك من دون أن يسال العرب ، أو تسال دول المنطقة فيما إذا كانت تريد الاندماج في هذا الانتماء أم لا . وهذه مسالة هامة للغاية تبدو نظرية في البداية ، ولكنها تصبح جوهرية للغاية عندما يبدأ التنفيذ ، إذ لا يمكن بناء من دون هوية ، ولا يمكن بناء دول و تطويرها بعد أن يتم وضعها في إطار هويات بعيدة عن هوياتها الأصلية .

2) إن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم نفسها على أنها صاحبة المشروع و راعيته و الممول الأول له ،إنها باختصار القائدة سياسيا و إداريا و ماليا ، ويطرح هذا منذ البداية أن الولايات المتحدة ستكون الدولة المسيطرة و المهيمنة على هذه الدول كافة ، تطبيقا لنزعاتها الإمبراطورية الحديثة بالسيطرة على العالم ، وهي تختار العالم الإسلامي لتعلن سيطرتها عليه، إن هذا العالم الإسلامي يحتوي بداخله على اكبر جزء من الثورة النفطية العالمية ، وحين يقول الأمريكيون من خلال موفديهم لعملية الترويج (غرو سمان) أنهم سيتشاورون مع الدول المعينة في الخطة المطروحة ،

1- بلال الحسن ، " ماذا تريد واشنطن : تطويرنا ... ام استعمارنا ؟ " ، **جريدة الشرق الأوسط** ،12 مارس 2004م ، ص 16.

ولن يفرضوها عليهم فرضا، فان الأمر سيكون هنا شبيها بمشاورات البنك الدولي و اقتراحاته و خططه ، إنهم يتشاورون حولها ولكن ما إن يتم الرضوخ لها حتى يصبح البنك الدولي هو الموجه و القائد ، و حتى يصبح الخروج من قبضته أمرا شبه مستحيل ،إن ما تعرضه الولايات المتحدة هو خطة للتطوير تؤدي إلى خضوع هذه الدول للسياسة الأمريكية ، و للهيمنة الأمريكية و للسيطرة الأمريكية.[1]

3) إن هذا المشروع يتضمن دمج إسرائيل في الشرق الأوسط الكبير ،و لا يقول كلمة واحدة عن الصراع العربي الإسرائيلي أو عن القضية الفلسطينية و الشعب الفلسطيني ،ويكرر هذا الموقف الإصرار الأمريكي على عدم رؤية الخطأ الكبير الكامن في سياستها القائمة على دعم إسرائيل في مواجهة العالم العربي كله إضافة إلى العالم الإسلامي كله ، بل تذهب إلى القول : أن لا دور لإسرائيل في تعطيل عملية البناء الديمقراطي في العالم العربي ، إنها تبرئ إسرائيل سلفا من كل المشكلات التي نجمت عن وجودها العدواني في المنطقة ، وحين تصر الولايات المتحدة على تجاهل هذه المشكلة ، و القول بسذاجة أن فشل محادثات التسوية العربية – الإسرائيلية يجب أن لا يكون عائقا أمام قبول مشروع الشرق الوسط الكبير ، تضع نفسها منذ البداية ضد مصالح المنطقة العربية و تلزم نفسها منذ البداية بمصالح إسرائيل بينما يرى الكل بأعينهم أن مصالح إسرائيل هي التعبير المباشر عن المصالح الأمريكية العدوانية في المنطقة ، ويشكل هذا الموقف استفزازا للدول العربية و الإسلامية تتعاطى الولايات المتحدة معه باستخفاف مهين .

4) إن الولايات المتحدة تطرح مشروعها منفردة ،وهي تريد أن تجر إليه الدول الاقتصادية الثماني الكبرى في العالم ، بحيث يعمل الجميع في النهاية داخل الخطة الأمريكية و بقيادتها .

لذا يجب علينا كدول عربية العمل بمنطق الأمور، أي معرفة هدف الشيء قبل الموافقة عليه و قبوله " مشروع الشرق الأوسط الكبير " ،وفي هذا الصدد يجب العمل بالمثل الانجليزي " أن الشيطان يكمن في التفاصيل " فنحن اليوم في مفترق الطرق سيحدد مصيرنا إلى سنوات طويلة مقبلة، فإما الأخذ بالحداثة و الإصلاح منهجا لتغيير واقع مجتمعاتنا المتداعية ، وإما المزيد من التداعيات و الكوارث ، فالإصلاح هنا ليس خيارا بل شرطا لازما فإما أن يكون بإرادتنا وإلا فالبديل يكون من باب الآخرين بشروط واملاءات .[1]

1- بلال الحسن ، " ماذا تريد واشنطن : تطويرنا ... ام استعمارنا ؟ " ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

المطلب الثالث : ردود الفعل من المشروع :

لابد أن يكون لأي فكرة أو مشروع دولي ردود أفعال دولية، سواء كانت ايجابية ام سلبية ، كما هو الحال بالنسبة لمشروع الشرق الأوسط الكبير ، والذي يمكن تقسيم ردود الفعل منه إلى : ردود فعل عربية و أخرى أوروبية .

I. ردود الفعل العربية :

لقد نزل المشروع الأمريكي للإصلاح السياسي و دمقرطة الأنظمة العربية نزول الصاعقة على رؤوس المسؤولين العرب على اختلاف مواقفهم وإيديولوجياتهم الاقتصادية و السياسية ، وتباينت ردود فعل الأنظمة الظاهرية بين مستسلم، وبين متربص وجل ،وبين معارض حذر .

فبمجرد نشر بعض وسائل الإعلام خبر مشروع الشرق الأوسط الكبير نشبت خلافات بين الدول العربية التي كان وزراء خارجيتها مجتمعون في القاهرة لبحث الوثيقة السعودية – المصرية – السورية ، لإصلاح الجامعة العربية .

فهناك توجهات لدى دول عربية تطالب بفتح قنوات حوار مع الدول الغربية حول هذه المبادرات بدلا من الرفض الصريح و الكامل لأي مبادرات إصلاحية ، وهناك دول عربية تطالب بعدم إبداء أي رد في انتظار تبلور المبادرات المطروحة و إجراء اتصالات مكثفة بشأنها مع الدول التي تطرحها وهناك دول عربية ترفض هذه المبادرة علنية على غرار سوريا ومصر و السعودية، حيث طلبوا من وسائل الإعلام العربية تجاهل المبادرات الخارجية و التركيز على مبادرات الإصلاح العربية ، بحيث أن أي إصلاح يجب أن يبدأ من الدول العربية لان العالم العربي يحتاج إلى إصلاح مناهجه التعليمية وان يطور نظرته إلى حقوق الإنسان و المرأة على نحو خاص [(1)].

لقد حاولت الحكومات العربية إبداء بعض المواقف من المشروع الأمريكي، وقد صدرت تصريحات من هذه الدول ترفض المشروع مباشرة ، وترفض أي تدخل خارجي وبان الإصلاح لا يفرض بالقوة و إنما ينم من الداخل و بإرادة " حكام و شعوب المنطقة "،فالمفهوم الأمريكي لقضية الإصلاح في العالم العربي يختلف كليا عن المفهوم العربي لها ، فرفض ما تريده أمريكا مشروع ، ولا يقبل احد أن تأتي الإصلاحات بوحي من واشنطن ولا بأوامر وتصورات أمريكية لان الشارع العربي يعتبر أن كل ما يأتي من أمريكا لن ينفع العرب و قضاياهم الكبرى ، فحصيلة أمريكا مع الإصلاحات في الدول العربية معروفة ، حيث ساهمت في عمليات القمع التي تمت ضد محاولات

---

[1]- " الشرق الاوسط الكبير –مشروع امريكا الجديد- "، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

التفتـح في العالم العربي ،ولم تحرك أمريكا ساكنا لمساعدة التجربة الديمقراطية في الجزائر ، بل انتظرت واستغلت الانزلاقات التي وقعت في البلاد مع مر السنين ومحاربة الإرهاب لتضغط أكثر على الجزائر و ترفض عليها خياراتها السياسية و الدبلوماسية .

لقد واجه المشروع الأمريكي مناهضة عربية واضحة المعالم ، وكان لقاء العاهل السعودي مع الرئيس المصري بداية أسست للمناهضة العربية ، من ثم توال الرفض لدى أطراف عربية أخرى ، حتى وصلت حد المناقشة في اجتماعات عدة لأطراف خليجية و عربية مثل اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة ، فهناك من الأطراف العربية من عد المشروع الأمريكي انتقائي يغفل ما تفعله إسرائيل بالعرب ، كما انه يغفل سياسة الكيل بمكيالين ،و منهم من وجد في المشروع غامطا لحق الخصوصية العربية بدليل انه يعرض لشرق أوسط كبير يشمل تركيا و أفغانستان و إيران و إسرائيل ، ومن الأطراف أيضا من وجد فيه جوانب ايجابية يمكن التعامل معها بعقيدة براغماتية لصالح العرب و المنطقة [1] .

إن محاولات بعض الدول العربية لتشكيل موقف عربي موحد من مشروع الشرق الأوسط الكبير ، لطرحه أمام القمة العربية بتونس، يعني ضمانا وضع المشروع على جدول أعمال القادة العرب ، وهو بالتالي يتساوى مع موضوع إصلاح الجامعة العربية من حيث الأهمية ، ولعل زيارات بعض القيادات العربية لواشنطن قبل انعقاد القمة ، وإنما هو عملية جس نبض للنوايا الأمريكية .

وإذا كان مشروع التغيير الأمريكي من الخارج قد انطلق مبررا نفسه بالواقع العربي المتردي الذي كشف عنه تقريران للتنمية البشرية صدرا في العامين الماضيين فقط ، فليس منطقيا أن تهمل النخبة العربية الحاكمة كل الأفكار النهضوية و المشروعات الإصلاحية التي قدمها عشرات من المفكرين و المثقفين العرب من دعاة الإصلاح على طول القرنيين الماضيين من "رفاعة الطهطاوي" مرورا "بمحمد عبده" و "زكي نجيب محمود "و "جابر الأنصاري" ... فالمطلوب الآن هو الحوار مع هذه النخبة و تلك الأفكار و المشروعات الإصلاحية ، وتبنى ما هو ممكن من بينها لإعادة رسم ملامح الإسلام الحضاري ذي الوجه المشرق الذي أسس للنهضة الحضارية العربية الوسيطة و للثقافة العربية المتسامحة ، والذي ضمن للإسلام نفسه نقاءه وبقاءه ، بل امتداده و انتشاره ، فلا سبيل إلى استعادة مجتمعاتنا العربية ضد محاولات تطويعها

---

[1]- د. رسول محمد رسول ، "رؤى الاصلاح المتصادمة بين الغرب و الشرق " ، **جريدة الفجر ،** بتاريخ 16مارس 2004م، ص16.

بدعاوي الإصلاح و التغيير ، وثقافتنا العربية ضد محاولات اختطافها باتهامات العنف و الإرهاب إلى ذلك التلاقي الضروري بين نخبة الفكر على طريق التحرر و النهوض عبر التطور و التغيير الشامل ولكن الذاتي و المستقل ، والوطني و القومي .

وبالطبع لا يمكن أي إنسان عاقل مسؤول في العالم العربي أن يرفض الإصلاح الديمقراطي أو إصلاح نظم التعليم أو غيرها من الإصلاحات الضرورية ، ولكن الأمر البديهي في هذا كله ، هو انه من المستحيل أن يتم أي إصلاح حقيقي بالفرض أو الإملاء من الخارج ، قد يكون هناك حث و تشجيع على ذلك الإصلاح وقد تكون هناك مساعدة في تنفيذه ، ولكن المبادرة بالإصلاح و القيام بالدور الرئيسي فيه هو أولا و أخيرا مهمة القوى الداخلية الادرى بشؤون بلادها و الأكثر وعيا بظروفها و أولوياتها.[1]

ومن الممكن القول بان استعجال الولايات المتحدة في طرح مشروعها و تسريبه للإعلام ، إنما يقصد منه إحاطة العرب علما به قبل انعقاد قمتهم العربية في تونس .

إن هناك خشية من اتساع الشرخ في العلاقات العربية-العربية ، و تحديدا إزاء الموقف من مشروع الشرق الأوسط الكبير، فالرفض العربي وحده لا يعتبر حلا وموازيا للتحدي ، ولا يشكل موقفا عقلانيا و عمليا في مواجهة المشروع الكبير ، فليس المطلوب الرفض أو طلب المشاركة ، ولكن المطلوب هو صياغة مشروع نهضوي عربي ، يرتكز على الثوابت الحضارية و القومية للأمة العربية ، ويشخص الواقع العربي تشخيصا علميا و يعترف بحالة الأمة و المخاطر التي تهددها، و يضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية لإقامة مجتمع المعرفة ، الديمقراطية و الحكم الصالح، وأن صياغة هذا المشروع يجب أن تتم عن طريق تشكيل فريق عربي من المثقفين و السياسيين و المفكرين العرب بتكليف من القادة العرب ، وان تلعب الجامعات العربية و المعاهد ومراكز الدراسات الإستراتيجية و الأحزاب السياسية العربية دورا حقيقيا في وضع هيكلة المشروع ومرجعياته ، ويمكن أن تقوم الجامعة العربية بإدارة المشروع و التنسيق بين لجانه لإعداد التقرير النهائي للمشروع القومي للنهضة العربية .[2]

II. ردود الفعل الأوروبية:

في موازاة الإصلاحات- التي تعتبر احد أركان التحديث في منطقة تمتد من المغرب حتى أفغانستان -تريد واشنطن أن يعزز الحلف الأطلسي التعاون مع هذه الدول في مجال الأمن و

[1]- د. رسول محمد رسول ، "رؤى الاصلاح المتصادمة بين الغرب و الشرق "، **مرجع سبق ذكره ،** ص .16.
2- نفس المرجع ، ص16.

الدفاع، وقد تم بحث هذه المسالة خلال قمة بروكسل و كذا اجتماع مجموعة الثمانية، أما في قمة الدول الثمانية (8G) بدأت الخلافات تظهر بين الرئيس الأمريكي وبعض الدول الأوروبية حول دور الحلف الأطلسي في العراق ، وقد اظهروا محدودية التعامل بالنسبة لمشروع الشرق الأوسط الكبير، ولقد بدأت الخلافات في نهاية اليوم الأول للمؤتمر ، فخلال المؤتمر الصحفي الذي نشطه الرئيس الفرنسي " جاك شيراك " أعلن انه ضد فكرة التدخل العسكري للحلف الأطلسي في العراق و تخفيض قيمة ديون هذا البلد ، كما انه انتقد مشروع الشرق الأوسط بشدة وبطريقة غير لائقة، وصرح أن دول الشرق الأوسط الكبير و شمال إفريقيا ليسوا بحاجة لمصدري الديمقراطية ، كما أعلن أيضا وبالحرف الواحد :" **إن علاقتنا مع الولايات المتحدة ممتازة ، لكن هذا لا يعني أننا موافقون كلما تكلمنا " ،** وأعرب أيضا : " **نستطيع أن نكون أصدقاء دون أن نكون ملزمين "** .

ومن جهته أعرب ممثل ألمانيا " GERHARD SHROEDER " عن تحفظه عن هذا المشروع ، أما " توني بلير " فقد اقترح بتسوية الوضعية في اللقاء المقبل لدول الحلف الأطلسي الذي سينعقد مع نهاية جوان باسطنبول[1]، إذن فالمشروع الأمريكي بالنسبة لدول أوروبا يبقى كالإعصار الذي يجب معرفة أخطاره قبل وصوله ، لان الأمر هنا يدور بين قوتين عظمتين فالكل يريد الوصول إلى النظرية الصفرية فكل طرف يريد أن يخرج فائزا دون أن يشعر الطرف الأخر.

في اجتماع بروكسل ببلجيكا يوم 25 و 26 مارس 2004 م، أعلن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي عن موافقتهم للعمل إدارة الرئيس الأمريكي " جورج بوش " بإطلاق مبادرة جديدة لدفع الديمقراطية في الشرق الأوسط ، وقد أكد المجتمعون أنهم سيبحثون المبادرة مع الإدارة الأمريكية ، وشددوا على ضرورة اطلاع دول المنطقة كافة بالمبادرة، وأشاروا إلى أن المبادرة يجب أن تتضمن حلا للنزاع العربي – الإسرائيلي ، بحيث يعتبر ذلك ضروريا لتحقيق " نجاح كامل"، كما أبدت روسيا من جهتها تحفظا على هذا المشروع وقد بدا ذلك واضحا خلال القمة للدول النامية (G8) التي انعقدت في "سي ايلاند" بمقاطعة "جورجيا" ، حيث وبعد ساعات من انطلاق الحوار أبدى الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " تحفظه عن المشروع ، وقد صرح احد الدبلوماسيين الروس في 07 جوان أن موسكو تقاطع فكرة الشرق الأوسط الكبير المقترح من طرف الولايات المتحدة " وترى روسيا ضرورة وجود مقاربة متعددة الأطراف لحل مشاكل الشرق

1- le Sommet du G8 (le site officiel).

الأوسط،في حين تشاطر موسكو هدف الولايات المتحدة في مساعدة دول الشرق الأوسط للتطور وحل مشاكلهم السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية .[1]

من خلال ما سبق من ردود فعل عربية كانت أم أوروبية ، يتوجب على العالم العربي ومن ينضم إليه التنسيق مع أوروبا خاصة ألمانيا وفرنسا وروسيا وكل الدول المستعدة لتفهم الموقف العربي ومساندته واستخدام شتى الوسائل المتاحة لحفز الدور الأوروبي بعيدا عن المشروع الأمريكي لإضعافه و تعريته بالكشف عن الجوانب الإمبراطورية له و المؤثرات الإسرائيلية فيه ، فيبقى مشروع أمريكي – إسرائيلي – ولا يتحول إلى موقف غربي عام يعطي الموقف الأمريكي مزيدا من القوة و الشرعية أو كيلهما معا.

وحين وقفت الحكومات العربية وقوى سياسية و إسلامية في مواجهة المشروعات التي طرحتها قوى دولية كبرى بشان الإصلاح في المنطقة العربية و بالرغم من اختلاف المنطلقات للرفض ، فقد يحمل معاني التضامن بين الحكام و المحكومين، لكن من جانب أخر علينا أن نعترف أن مواقف القوى الكبرى ولحسابات وعوامل عديدة ، استطاعت أن تطور موقفها من قضية الإصلاح في المنطقة العربية ،على نحو استوعب – نظريا على الأقل – كثيرا من مبررات الرفضين العربي الحكومي و الشعبي، مما يشكل تحديا من نوع جديد ، وحين يضاف إلى طبيعة القرار الدولي المصر على تغيير المنطقة سياسيا و اقتصاديا و استراتجيا ، جنبا إلى جنب مدى الضعف العربي، يصبح الموقف كله دافعا إلى التأمل و التفكير المعمق فيما يجب فعله في المدى القريب جدا .

فمع صدور مواقف قمة الثمانية الكبار في جوان 2004 م بشان التغيير و الإصلاح في المنطقة العربية تحولت إلى مهمة دولية بالدرجة الأولى، بمعنى أن الأمر لم يعد قاصرا على المتغيرات المحلية و حسب ، فقد أصبحت هناك أطراف دولية مؤثرة و تعتقد أن عليها دورا أو مهمة في دفع الإصلاحات التي تحدث عنها دول المنطقة و صاغتها في مبادرات ووثائق بعضها رسمي كبيان **قمة تونس** العربية في ماي 2004م حول الإصلاح ، و الآخر غير رسمي صدر عن منظمات غير حكومية و مجالس رجال الأعمال كما ظهر في **وثيقة مكتبة الإسكندرية** و مؤتمر صنعاء و مجلس رجال الأعمال العرب و منظمات أهلية عربية أخرى و أحزاب سياسية .[2]

1- le Sommet du G8 (le site officiel).

2- د. حسن ابو طالب، " ثلاثية الاصلاح و الحريات و الامن – دراسات سياسية –" ، **جريدة الاهرام** ، بتاريخ 17 سبتمبر 2004م، ص 10.

و إذا كان هناك من يعتقد أن إصدار مثل هذه الوثائق العربية كان بهدف الاستهلاك المحلي، فالأمر من الناحية العملية لم يعد كذلك ، فقد صار هناك التزام مشترك بين المحلي و الدولي يصعب الفكاك منه ، على الأقل أمام الرأي العام العربي المتطلع إلى تغيير حياته و تحسينها بأسرع .

إن نظرة سريعة إلى الوثيقتين اللتين صدرتا عن قمة الدول الصناعية الكبرى في جوان 2004م ،واللتان تخصان الإصلاح في المنطقة العربية و بلدان إسلامية أخرى ، توضح أننا أمام تطور مهم جدا في الطريقة التي ستتم بها الإصلاحات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، الوثيقة الأولى حملت مسمى الشراكة من اجل مستقبل مشترك و لأحد ضد الشراكة من اجل التنمية من حيث المبدأ ، أما الثانية فجاءت في صورة مخطط أولي اتفقت عليه الدول الثمانية لدعم جهود الإصلاح في كل المجالات تقريبا ، و الوثيقتان متكاملتان من حيث المضمون و آليات التطبيق ، فالأولى تمتلئ بالمبادئ و تحدد الإطار العام لقضية الإصلاح الشامل من وجهة النظر الدولية ، أما الثانية فتتحدث عن آليات عملية في مجالات مختلفة [1].

المبحث الثالث : أوروبا و مشروع الشرق الأوسط الكبير :

خلال اقل من ثلاثة أسابيع من شهر فيفري 2004 م ،انهال على البلاد العربية مشروعان يمسان مستقبلهما : احدهما قدمته الإدارة الأمريكية وأسمته مشروع " الشرق الأوسط الكبير "، و الثاني قدمه وزير خارجية ألمانيا " يوشكا فيشر " واسماه مشروع " الشرق الأوسط الأدنى " ، وقد أعلنت القمة الثلاثية التي عقدت في برلين " شيراك – بلير – شرودر"تبنيهما للمشروع

1- د. حسن ابو طالب، " ثلاثية الاصلاح و الحريات و الامن – دراسات سياسية –" ،**مرجع سبق ذكره**، ص 10.

الألماني، وكان من الطبيعي أن يثير المشروعان لا سيما في البلاد العربية ، قلقا عند البعض منذ اللحظة الأولى (مصر و السعودية وسوريا) ، وترويا لدى البعض يطالب بالحوار مع الأمريكيين قبل اتخاذ موقف (بعض دول الخليج) ، وصمتا من قبل عدد من الدول العربية التي كثيرا ما تشعر أنها بين المطرقة و السندان أمام كل موقف يتعلق بأمريكا أو الدولة العبرية [1] .

ويكتشف الناظر لمختلف المواقف الأوروبية الراهنة حيال مشروع " الشرق الأوسط الكبير "، مدى قناعة حكومات القارة القديمة بمحدودية فاعلية سياستها الخارجية في عالمنا العربي ، إذا ما ابتعدت عن توجهات الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك عدد من المسببات تأتي دروس الأزمة العراقية في مقدمتها ، حيث عنى رفض المشاركة في الحرب ببساطة الاستبعاد من دوائر التأثير و النفوذ ، و البادي من سلوك الحكومتين الألمانية و الفرنسية كقطبي الموقف الرافض يظهر بجلاء عمومية الرغبة في العودة إلى السياقات المعهودة للعمل المشترك في داخل التحالف الغربي [2] ،في هذا الإطار جاء حديث وزير الخارجية الألماني " يوشكا فيشر " في السابع من فيفري عن مبادرة أطلسية جديدة للشرق الأوسط مستخدمها مفاهيم السلام و الاستقرار و الديمقراطية ليشكل انتقال نوعية.

فمن يطالع نص خطاب " فيشر " الذي ألقاه على هامش انعقاد مؤتمر الأمن السنوي في مدينة " ميونيخ " لا يعثر مبدئيا على فروق جوهرية بينه و بين النص المعلن لمشروع الشرق الأوسط الكبير ، فكلاهما يشدد من جهة على التحول الديمقراطي و تنمية دول المنطقة بصورة شاملة ، ومن جهة أخرى على الدور المحوري للتحالف الغربي في تحقيق الاستقرار و تمكين الحكومات و قوى المجتمع المدني من انجاز صلاحيات حقيقية ،لكن المغزى من مبادرة الوزير الألماني و كذلك حالة الاستنفار في العواصم الأوروبية الكبرى قبل بدء سلسلة لقاءات القمة على مستوى الدول الصناعيـة الثمانـية و الاتحاد الأوروبي و "الناتـو" لاحقا يمكن في ثلاثة أمور أخرى : [1]

1- ترغب حكومات الاتحاد الأوروبي ، وعلى الرغم من خلافاتها المستمرة حول مشروعية الحرب على العراق وتنوع مصالحها في الشرق الأوسط ، في عدم المخاطرة بإضعاف "الناتو" استراتيجيا ، بل تبدو الآن باحثة عن ادوار خارج النطاق العملياتي التقليدي في أوروبا ،فالإبقاء على آليات التنسيق العسكري و السياسي مع واشنطن يشكل قاسما مشتركا بين أوروبا القديمة و

1- منير شفيق ، " هجمة مشاريع الشرق اوسطية " ، **جريدة الاهرام**، بتاريخ 13 مارس 2004م، ص 10.
2- د. رسول محمد رسول ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 16.

الجديدة   و ضمانة للأمن في داخل القارة على حدودها من وجهة نظر النخب السياسية ، ليس فقط في لندن و وارسو بل أيضا في برلين و باريس ، يقتضي ذلك خاصة في ظل الإلحاح الأمريكي على مشاركة الناتو في العراق ، اعتبارا من تاريخ نقل السيادة ورؤية الإدارة الأمريكية لدوره كمصدر للاستقرار في الشرق الأوسط صياغة وجهة نظر أوروبية واضحة المعالم ،قدمت مبادرة " فيشر " هنا إجابة أولية اعتمدتها القمة الأخيرة بين "بلير" و"شيراك" و "شرودر" ، وتنبني على أساس الدمج بين ميكانيزمات الشراكة الاورومتوسطية بسلاتها الأمنية- السياسية و الاقتصادية و الثقافية   و برنامج الناتو المسماة " الشراكة من اجل السلام " ،وربما كان هدف القوى الأوروبية الرئيسة هو الاستيعاب الجزئي لدور الناتو القادم لا محاولة في سياق سياستها هي اتجاه منطقة الشرق الأوسط أو على الأقل التأثير في صياغة وجهته و أولوياته من خلال مؤسسات طورتها خبرة حوارها مع دول المنطقة العربية و غير العربية .

2- تخشى أوروبا من عسكرة العلاقات الدولية في المنطقة و فقدان الأدوات التوافقية -التفاوضية لأهميتها النسبية عند التعاطي مع أزمتها المتتالية التي تحددها الدبلوماسية الأوروبية في الصراع العربي – الإسرائيلي ،و معضلة التحول الديمقراطي و الإرهاب ،في هذا الصدد يأتي اقتراح " فيشر " تأسيس كيان إقليمي شبيه بمنظمة الأمن و التعاون الأوروبية ، وان لم يسمي الأخيرة في المبادرة بمثابة محاولة لتسويق خبرة أوروبية هامة عربيا ،و التصور المطروح يستند إلى خطة زمنية ذات مرحلتين كبيرتين : مرحلة تعاون و تنسيق بين دول الناتو و الاتحاد الأوروبي من جهة و الدول المتوسطية بما فيها سوريا و الأردن و إسرائيل وفلسطين من جهة أخرى ، تكون مفرداتها الأمن ومكافحة الإرهاب الجهادي (على حد تعبير فيشر) و الإصلاح السياسي و المجتمعي الشامل .وتعد الو.م.أ و أوروبا الجادة في تحقيق الأهداف السابقة بمساعدات عسكرية و ترتيبات أمنية و مناطق تجارية حرة وفتح للأسواق أمام منتجاتها ،ثم مرحلة ثانية جوهرها هو " إعلان لمستقبل مشترك " تتبلور معالمه من خلال إدراج بقية دول الجامعة العربية وإيران في إطار التعاون الأطلنطي – الأوروبي – التوسطي ، ومن خلال استحداث ميكانيزمات متخطية لحدود الدول القومية لتحقيق الأمن و الاستقرار و الديمقراطية .

و المقصود ، كما ظهر في تصريحات لعدد من المسؤولين الأوروبيين كان من بينهم المفوض السامي للسياسة الأوروبية المشتركة " خافيير سولانا " و " كريس باتن " المسؤول عن

1- د. رسول محمد رسول ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 16.

الشرق الأوسط ، وهو تدشين منظمة شرق أوسطية على غرار نموذج هلسنكي فاعلة في نطاق جغرافي يقترب كثيرا من مفهوم الشرق الأوسط الكبير (وان أشار إليه فيشر بالشرق الأوسط الأوسع) ، يسعى الاتحاد الأوروبي إذن إلى تسويق تجربة القارة في تحقيق تحول سلمي لنظام ديمقراطية في شرقها ووسطها وإنهاء الحرب الباردة من خلال أدوات توافقية – تفاوضية على نحو يجعل منها نموذجا يحتذى ، والتأكيد على القرب الحضاري بين أوروبا و الشرق الأوسط في مقابل البعد الأمريكي عنه ،تكررا " فيشر " أكثر من مرة في خطابة السابق الإشارة إليه لمقولات أن الاتحاد يرفض الوصاية و المنطق الأبوي في التعامل مع الشرق ويرغب في تشجيع مبادرات الإصلاح المحلية و الإقليمية وان مشروطية أوروبا هي بالأساس ايجابية لا تتضمن العقوبات عند الإخفاق ، لا يمكن أن يفهم هذا إلا في السياق .

3- شهدت أروقة الحوار الاورومتوسطي في السنوات القليلة الماضية العديد من جولات التقييم فيما يتعلق بواقع عملية برشلونة ومستقبلها، ولم تكن أغلبية الأطراف الأوروبية راضية أو على استعداد للاستمرار في ممارسات أضحت غير مجدية اتجه جل الانتقادات إلى السلة الأمنية – السياسة و الكيفية التي تؤثر بها بالسلب على الأصعدة التعاونية الأخرى ، فظواهر مثل الفساد وغياب الشرعية و الشفافية في جنوب المتوسط رتبت من وجهة النظر الأوروبية عدم فعالية التعاون الاقتصادي و الحوار الثقافي، وقاد البحث عن بدائل خاصة في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 2001م الأوروبيين تدريجيا إلى التفكير في استراتيجيات واليات مساعدة التحول الديمقراطي، وشكل ذلك تضيقا وتحديا صارخا لمنطقة محرمات واسعة ومألوفة في الإدراك الأوروبي – على خلاف الأمريكي – تقوم على خصوصية الديمقراطية وارتباط تجاربها بالغرب وحتمية عزوف دول القارة عن نشرها عالميا ولم تكن سلاسل الحوار مع "إيران" و العالم العربي وتحفظ ممثلي الحكومات الأوروبية عند الحديث عن حقوق الإنسان في العقود الماضية إلا تعبيرا عن مثل هذه النظرة النمطية (العنصرية في بعض الأحيان حتى وان تخفت خلف قيم الإنسانية و النسبية الثقافية) .

تعطي مبادرة "فيشر " للنقلة النوعية نحو دعم الديمقراطية شكلا محددا و تحسم في إطار خطاب ديبلوماسي جريء تردد بعض الساسة الأوروبيين ، فالشرق الأوسط قد أضحى من أن يترك بمعزل عن تحولات منظومات القيم العالمية بداعي الاستثناء الثقافي أو منطق التميز الحضاري، ربما كانت هذه محاور فهم "فيشر " الجديدة والتأييد الأوروبي ،بل و الأمريكي السريع

لها ،فهناك بالفعل خطاب عالمي متجه نحو منطقتنا مفرداته الديمقراطية و الإصلاح والتنمية، لم يعد أمريكيا وحسب ذات المفردات حتى عندما تؤكد على الجوانب المتجاهلة أو المهمشة في الرؤى الغربية ، والقضية الفلسطينية على سبيل المثال ، لا بديل لها خطاب إصلاحي عربي إن أردنا الانتقال من الراهن إلى مرحلة الفعل و المشاركة في صياغة سيناريـوهات الشرق الأوسط في السنـوات القادمة [1].

إن الهدف من المبادرة الأوروبية هو تفويت الفرصة على المشروع الأمريكي ، وطرح بديل أوروبي ، فالمشروع الأوروبي للشرق الأوسط و الأدنى حاول إزالة المخاوف من انه يتعامل مع دول المنطقة تعاملا أبويا ، وهو بهذا يغمز من قناة المشروع الأمريكي ، ومن ثم يسير إلى ضرورة التشاور مع المعنيين في المشروع [2] .

ولكن ذلك لا يمنع من انه فعل ما فعلته إدارة "بوش" بصوغ استراتيجي قد يقرر مستقبل المنطقة لعقود قادمة ، وبالطبع لم يقصر المشروع الألماني في الإفادة بدوره لتعزيز محتواه من تقريري التنمية الإنسانية العربية نفسها ، مما يفترض مرة أخرى التوقف أمام "السر " الذي جذب قادة أمريكا وأوروبا ليجعلوا من هذين التقريرين مستندا لتدخلاتهم في المنطقة وهو ما لا يحصل مع أي تقرير من تقارير هيئة الأمم المتحدة من قبل او التقارير العربية ،لكن الخلل الأشد الذي يجب أن ينتبه إليه " يوشكا فيشر " هو ما تكرر في تقريره من استخدامه لعبارة " الإرهاب الجهادي " ،وقد ظن انه بهذا يتجنب النقد الذي تعرضت له بعض المواقف الأمريكية التي استخدمت عبارة " الإرهاب الإسلامي " ،ولنفترض أن الذين صاغوا عبارة " الإرهاب الجهادي " لم يقصدوا الإساءة إلى الإسلام و المسلمين وإنما لا يعرفون أن الجهاد و الإرهاب لا يجتمعان و لا يعرفون أنهما مفهومان وفعلان متناقضان ومتنافيان ، وهذا ما يجب أن ينتبه إليه وزير خارجية ألمانيا ، كما أوروبا عموما [3] .

ولكن يبقى من الضروري القول انه لا يمكن أن ترفض الدول العربية المشروع الأمريكي ، ولا يكفي ان تتفاعل الدول العربية مع أوروبا في صياغة المبادئ التي يجب أن تحكم أي مشروع عالمي جديد ، لابد بعد ذلك من أن تبادر الدول العربية (وكذلك الدول الإسلامية أخرى) إلى

1-منير شفيق ، " هجمة مشاريع الشرق اوسطية " ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 10.
2- د. رسول محمد رسول ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 16.
3-منير شفيق ، " هجمة مشاريع الشرق اوسطية " ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 10.

طرح مشروعها الخاص للتطوير و التغيير ، وإلا فان السلبية ستنهزم أمام إغراءات التمويل للمشاريع الاقتصادية الضخمة المعروضة .

فان تكون المنطقة العربية بحاجة إلى خطة إصلاح وتطوير ، وهو أمر لاشك فيه ، وحين تبدي الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لمساعدة المنطقة في تطوير نفسها ،فان هذا الموقف يجب أن يقابل بايجابية ، ولكن هل يعني ذلك أن نقبل الخطة الأمريكيـة لتطوير " الشرق الأوسـط الكبير " ؟ ،الجواب : لا، والجواب الايجابي البديل هو أن تضع المنطقة خطتها للتطوير وان تطلب من الولايات المتحدة ومن غيرها من الدول أن تساعدها على وضع الخطة موضع التطبيق .

الفصـــل الثـــالث

مبادرات الإصـلاح :

مقوماته، آليـات تحقيقه، ومعوقاته.

تخوض أغلبية الدول العربية عملية مراجعة للذات تنطلق في الأساس من الأوضاع الداخلية ، ثم تنتقل بعدها إلى المستوى القومي ، و الهدف النهائي هو تمكين النظم الحاكمة و النظام الإقليمي العربي من التلاؤم مع التحولات التي يشهدها العالم و منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص .

وإذا كانت خطوات المراجعة و الإصلاح في الداخل يكتنفها الكثير من الحذر و التردد ارتباطا بتأثيراتها المباشرة على الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي للنظم القائمة ، فان مبادرات الإصلاح المطروحة على المستوى القومي تتميز بقدر كبير من الجرأة و الشمولية ، كما أنها تنطوي على أبعاد غير مسبوقة في العمل العربي المشترك، منها على سبيل المثال الربط بين الإصلاح الذاتي و إصلاح النظام العربي ، وبين عضوية النظام العربي ومشروعية الوصول إلى السلطة في أية دولة عربية علاوة على أهمية مشاركة المواطن العربي بشكل مباشر في مراقبة معدلات أداء النظام ، وذلك إلى جانب البنود التقليدية مثل إعادة النظر في نظام التصويت ، واليات تسوية المنازعات و إنشاء محكمة عدل عربية .

وتعبر المبادرات الأربع عن ليبيا و السعودية و اليمن ومصر ، عن إدراك عميق سواء لدى هذه الدول أو لدى الشعوب العربية عامة لنوعية التحديدات و المخاطر التي تواجه الأمة العربية في ظل نظام القطب الواحد ، واضطراب العلاقات السياسية و الاقتصادية الدولية تحت دعاوي العولمة وحرية التجارة و مقاومة الإرهاب وإشاعة القيم الديمقراطية الغربية ،والتي أسفرت في مجملها عن عودة أشكال الاحتلال العسكري المباشر وتجاهل عوامل السيادة الوطنية و المشروعية الدولية و الإقليمية في حركة القوة الدولية الكبرى .

ويواجه العالم العربي اليوم نقطة اختبار دقيقة ، أما أن يتمكن من اجتيازها و يعيد فرض وجوده كعنصر مؤثر معدلات القوة على المستوى الدولي و الإقليمي ، او يتحول إلى مجرد عنصر هامشي في الإستراتيجية التي تطبقها القوة الكبرى بمعاونة أطراف إقليمية تعمل على إعادة ترتيب أوضاع المنطقة ، و إلغاء الهوية العربية تماما و طمس البعد القومي من أشكال التعاون المطروحة لصالح صيغ اكثر اتساعا لا يقدر على تطويعها و التحكم فيها سوى القوى الكبرى التي

تسعى للانفراد بتسيير شؤون العالم وفقا لرؤاها الخاصة ومصالحها الذاتية ، فهل تنجح المبادرات الجديدة المطروحة لإصلاح النظام العربي في وقف التدهور الذي يشهده هذا النظام ، ويعيد العرب إلى مستوى من التلاحم يمكنهم من التعامل بفعالية مع مستجدات العصر الذي نعيش فيه دون أن يعني ذلك فقدان الهوية الخاصة للعروبة ؟ هذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل .

المبحث الأول: المبادرات الأربع المطروحة :
وحدة الهدف واختلاف الأسس والدوافع :

قد يكون من المميز في هذه المرحلة من الدراسة إلقاء الضوء على هذه المبادرات ، والتطرق إلى ما بينها من اوجه توافق أو اختلاف.

لقد اتفقت المبادرات الأربع الصادرة عن كل من ليبيا والمملكة العربية السعودية، واليمن ومصر على مجموعة عناصر أساسية هي:[1]

1- حتميـة الإصلاح والتطوير للنظام العربي استجابة لضرورات الزمن والتحـ ـولات الدولية و الإقليمية على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والعلمية ، وباعتبار أن استمرار انعزال العالم العربي عن هذه التحولات يفضي إلى مزيد من الضعف والتفكك ويوفر الفرص المواتية لنجاح الاستراتيجية الخارجية خاصة من جانب القوة الكبرى وبعض القوى الإقليمية لتحقيق أهدافها دون إدخال العنصر العربي في الاعتبار .

2- أن الإصلاح المطلوب يجب أن يكون شاملا لا يقتصر على تعديلات جزئية في ميثاق الجامعة أو قطاع بذاته من قطاعات العمل العربي المشترك ، وإنما يجب أن يشمل كل القطاعات والميادين وبما يتطلبه ذلك من تعديلات قانونية ومؤسسية في إطار العمل المشترك ، ومن ثم النظام الإقليمي العربي مع إفساح مساحة متميزة نسبيا العنصري الاقتصاد والأمن في إعادة ترتيب الأوضاع العربية وإكسابها القوة الممكنة.

3- تعد قاعدة "الالتزام" هي الأساس الذي يجب أن ترتكز عليه أي محاولة للإصلاح، وباعتبار أن تنفيذ المقررات العربية في إطار الجماعي يجب أن يسبق أية التزامات أخرى للدولة السواء في

1- عبد الحليم محجوب ، " المبادرات الاربع المطروحة " ، **كراسات استراتيجية** ، السنة 13 ، العدد 133، 2003م، ص.ص: 21.22.

الداخل أو في الخارج، وعليه فان وضع آليات محددة للتنفيذ تصبح ركنا أساسيا في ضمانات نجاح الإصلاح المنشود.

4- حرصت المشروعات الأربعة على عدم المساس بسيادة الدولة أو الانتقاص منها ، وبغض النظر عن أولوية الالتزام القومي ، فان سيادة الدولة على قراراتها من منظور قطري يظل هو العمل الأهم في إدارة العلاقات العربية / العربية أو القضايا القومية بوجه عام .

وبرغم أن صياغة المشروعات الأربعة جاءت كمحصلة لغالبية المساهمات السابق طرحها بهدف تطوير النظام الإقليمي العربي ، فضلا عن الاستفادة من التجارب المماثلة في كل من أوروبا وإفريقيا ، إلا أن ثمة **اختلافات جوهرية** عكستها التفصيلات الفرعية في كل مشروع نجمت بشكل خاص عن عامل التوقيت من ناحية ، و طبيعة التفكير السياسي الذي يوجه النظام القائم بطرح المشروع و ارتباطاته الإقليمية و الدولية.

1) – فمن حيث التوقيت :

1- كانت **المبادرة الليبية** سابقة لكل الأحداث التي شهدتها السنوات الأخيرة بما فيها انتفاضة الأقصى أو أحداث نيويورك أو غزو العراق ، وارتبط توقيتها بشكل خاص بعملية إعادة تقييم للسياسة الإقليمية لليبيا و تحديد اتجاهها الرئيسي ما بين العروبة و الأفريقية، علاوة على احتدام مشكلة "لوكربي" وتفاقم الأزمة الليبية مع الغرب،ومن ثم طرح المشروع الليبي كورقة أخيرة قبل إعلان ليبيا أن إفريقيا هي ميدان حركتها الرئيسية ، ومحاولة لإظهار العجز العربي الكامل ، خاصة في مواجهة القوة الكبرى اكثر منها مدخلا لأحياء مقومات العمل العربي المشترك داخل الجامعة و منظماتها الفرعية ، و عليه جاء المشروع الليبي أشبه بمشروع أكاديمي ينشد الحدود القصوى و يتجاهل معوقات العمل المشترك سواء النابعة من داخل الوطن العربي أو القادمة من الخارج، أي أنها طرحت تحت شعار " إما / أو " ، فإما القبول بالمشروع الليبي كاملا أو الانسحاب للبحث عن ميدان حركة جديدة بعيدا عن الساحة العربية .

2- أما **المبادرة السعودية،** فقد طرحت في توقيت يسبق مباشرة التنفيذ الفعلي للغزو الأمريكي البريطاني للعراق ، وبعد أن كانت كل الشواهد تشير إلى ترجيح وقوعه ، وفي وقت تجاوز العنف المسلح الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة كل الحدود العقلانية أو غير العقلانية دون أن يتمكن الطرف العربي من اتخاذ أي خطوات جادة أو عملية لوقف التدهور على الساحتين العراقية و الفلسطينية . و الأخطر من ذلك أنها طرحت بعد شهر واحد تقريبا من إعلان وزير الخارجية

الأمريكي لمبادرته التي أطلق عليها " الشراكة بين الولايات المتحدة و دول الشرق الأوسط " ، بل واكبت أيضا تحول السعودية إلى هدف للاتهامات الأمريكية - رسمية أو غير رسمية – بأن ثمة جهات في داخلها وثقافات تروج لها تشجع على انتشار الإرهاب و تتمحور هذه الاتهامات حول عناصر و أشخاص في السلطة الحاكمة أو مقربة منها .

ويمكن اعتبار المبادرة السعودية بمثابة خط دفاع عن النفس و محاولة لتنشيط العمق العربي الإسلامي في مواجهة هذه التحديات ، فضلا عن تأكيد حيوية الدور السعودي في توجيه مسيرة التضامن العربي و اجتياز المأزق الراهن .

3- وتأتي **المبادرة المصرية** ،و التي جاءت في أعقاب الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق بما يطرحه هذا الحدث من أسئلة صعبة على صانعي السياسة العربية على اختلاف مواقعهم ، وما اقترن به من تفجر اكثر من أزمة بين دول عربية و جامعة الدول العربيـة أو مع أمينها العـام (إعلان الانسحاب الليبي من الجامعة، أزمة العلاقات بين الكويت و الأمين العام عمرو موسى) يضاف إلى ذلك طبيعة الدور المصري الذي مورس مؤخرا في القضية الفلسطينية سواء في مجال العلاقات بين السلطة الوطنية و منظمات المقاومة أو داخل السلطة نفسها ، وكان الهدف الأكبر من الجهود الديبلوماسية المصرية هو تهيئة الأرض لتطبيق خريطة الطريق و فتح طرق التفاوض مع احتواء مصادر العنف قدر الإمكان من قبل مختلف الأطراف .

أن طرح الرؤية المصرية لإصلاح النظام العربي في هذا التوقيت ، مع الأخذ بعين الاعتبار سوابق المساهمات المصرية التي أفردت لها الورقة المصرية حيزا لا بأس به تعكس رغبة في الدفاع عن الدور المصري و تجرد أهدافه و التأكيد على أن التطلعات القومية مازالت هي العامل المحرك له في كل الميادين ، علاوة على الحرص على احتواء بعض الأزمات المفتعلة او الحقيقية في النظام العربي و التي يبرز في مقدمتها أزمة الانسحاب الليبي أو الأزمة المثارة مع بعض الدول الخليجية بسبب دورها في أحداث العراق ، و التحرك بهدف " انقاد ما يمكن إنقاذه " .

4- جاءت **المبادرة اليمنية** متزامنة تقريبا مع توقيت طرح المبادرة المصرية ، وبعد أن اكتملت ملامح المخطط الأمريكي في المنطقة و ربما كان العامل الأهم في تحريك الموقف اليمني ، وهو تصاعد الخلافات العربية في أعقاب الغزو الأجنبي للعراق ، و تعرض بعض الدول خاصة في الخليج لاتهامات مباشرة بمساعدة القوى الغازية و تفجير موجهات علنية حادة مع الأمين العام للجامعة ، إضافة إلى المواجهة التي وقعت بين السعودية و ليبيا خلال مؤتمر قمة " شرم الشيخ "

في مارس 2003 م ، ومحاولات بعض الأطراف بمن فيهم الطرف اليمني تجنب المضاعفات الخطيرة لهذه المواجهة ، ونضيف لذلك ما تميزت به الدبلوماسية اليمنية من نشاط ملحوظ على المستوى العربي خلال الفترة الأخيرة اقترنت بمحاولات يمنية حثيثة للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي من جانب ، وتزايد معدل التنسيق الأمني مع الولايات المتحدة في مواجهة الأنشطة الإرهابية من جانب آخر . وعليه يمكن القول بان المبادرة اليمنية تكتسب أهدافا ترويجية للدور اليمني وتعكس رغبة في احتواء الأزمات الثنائية العربية قدر الإمكان .[1]

2)- **ومن حيث طبيعة التفكير السياسي للأنظمة و ارتباطاتها الدولية** :

1- تنبع فلسفة المشروع الليبي من فكرة الوحدة العربية والتي أعلنت الثورة الليبية تبنيها والدفاع عنها منذ يومها الأول ، برغم أن بعض الممارسات التي شهدتها الثلاثون عاما الأخيرة -خاصة بعد فشل اتفاقية"جربة" ومشروعها الوحدوي مع تونس في جانفي 1974- جاءت في جانب كبير منها مناقضة لهذه الدعوة أو على الأقل سببت أضرارا كبيرة لها .

على أي حال ، فقد حفل المشروع الليبي بالعديد من الإشارات إلى كلمات الوحدة والاتحاد والتوحيد ....الخ ، وانطلقت بدورها من إلغاء جامعة الدول العربية بشكلها الحالي لتحل محلها " جامعة الوحدة العربية " ، و اقترح المشروع قيام العديد من المؤسسات الوحدوية في الميادين السياسية و الاقتصادية و العسكرية و القضائية،واهتم أيضا بمبدأ المساواة بين الدول داخل الكنفدرالية المقترحة على النمط الأوروبي من حيث تداول الرئاسة أو توازن الأعباء و المسؤوليات، و حرص على نقل فلسفة التجربة الليبية في الحكم إلى المستوى القومي باقتراح صيغة المؤتمر القومي ليكون الإطار المناسب للمشاركة الشعبية ،وبحيث يتساوى فيه عدد ممثلي كل دولة بغض النظر عن عدد السكان ، وان يترك أمر اختيارهم وفقا لنظامها الخاص ،وعند تطرقه للمنظمات الفرعية اهتم المشروع الوحدوي الليبي بالجانب الإعلامي وطالب بتوحيد الخطاب الإعلامي العربي وهو هدف يكاد أن يكون مستحيلا بينما عمل على دمج الثقافة بالتعليم، ربما تفاديا لدور المؤسسات الثقافية في توجيه القرارات السياسية .

2- و بنفس السياق تشابهت المبادرة اليمنية مع مثيلتها الليبية في اعتماد مفهوم الوحدة و الاتحاد كمنطلق للتغير و الإصلاح، و استبدال جامعة الدول العربية بصيغة اتحادية جديدة هي " إتحاد الدول العربية " يقوم على مبادئ عدم التدخل و احترام سيادة الدول الأعضاء ، و لكنه يضيف بعدا

---

[1]- عبد الحليم محجوب،"المبادرات الأربع المطروحة "،**مرجع سبق ذكره** ، ص 22.

جديدا لم يرد في أي المبادرات الأخرى و هو "عدم الاعتراف بالوصول إلى السلطة بالقوة او بالطرق غير الشرعية في أي دولة عربية ، ووقف عضوية أي دولة تتعرض لذلك، إلى حين استعادة الشرعية " ،و هو نص يمكن أن ينطبق على دولة مثل العراق بقدر ما ينطبق على أي محاولة انقلابية تقع في دولة عضو ،و بالرغم ان كلا المبدأين اللذين تتركز عليهما المبادرة اليمنية أي الوحدة و الشرعية، يعبران عن ثقافة سياسة تخص اليمن اكثر من غيرها ، الا انهما يوجدان مشكلات كبيرة في آلية عمل التنظيم الإقليمي المقترح و كيفية تعامله مع مثل هذه الحالات ، فقد وقع مثل هذا التغيير الانقلابي في قطر دون ردود فعل تذكر من التنظيمات العربية الجماعية، كما أن معضلة التمثيل العراقي وجدت طريقة للتسوية بسهولة نسبية حرصا على عدم تفجير الجماعة من داخلها.

3- و بخلاف المبادرة الليبية اليمنية يرشح المشروع السعودي " مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة " لإنجاز مهمة التطوير و لكن في شكل صياغة " عهد و ميثاق عربي جديد"، أي أنه يقر بقاء جامعة الدول العربية ، لكن التطوير يجب ان يعمل على إلغائها فعليا ووضع ميثاق جديد ضمن المصالح المشروعة وتحقيق المطالب العادلة للشعوب العربية .

وربما كانت هذه النقطة مصدر غموض متعمدا في المشروع السعودي ، فإذا كانت الجامعة باقية يصبح التطوير مرتكزا على نفس الفلسفة التي انطلقت منها الجامعة في العلاقات العربية /العربية وفي العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية ، والأهم من ذلك في معالجة قضايا المصير العربي،و إذا كان المطلوب استبدالها . بمنظمة جديدة تحقق المطالب المشار إليها في الديباجة فماذا عن النظام العضوية ومعاييرها ، وهل تصبح المصالح المشتركة أمنية واقتصادية وسياسية هي المعايير المعتمدة لهذه العضوية. إن الصياغة المطروحة للميثاق المقترح تركز على مفهوم العروبة ومقومات العمل العربي المشترك ،لكن استبدال الميثاق بميثاق جديد ربما استهدف تجنب الدخول في مناطق بعينها مثل الدفاع المشترك والمشاركة الشعبية التي وردت بوضوح في المشروعات الثلاثة الأخرى .

إن بعض الأقلام التي تناولت المبادرة السعودية بالتحليل و الإشادة انطلقت من أنّ"الجامعة العربية ماتت في صدر كل عربي ولم يبقى منها الا أطلالها" [1]،ولكن البعض الأخر يتناول المبادرة بوصفها تكملة لمبادرة سابقة أطلقها الأمير "عبد الله بن عبد العزيز" حول الصراع العربي

1- د. محمد بن ضيبتان ،" اصلاح النظام العربي و المبادرة السعودية "، **جريدة الشرق الاوسط ،**العدد 150476، بتاريخ 03 فيفري 2003،ص 12.

الإسرائيلي وتحولت – من خلال قمة بيروت في مارس سنة 2003 – إلى المشروع العربي للسلام ،ويرى هؤلاء أن المبادرة الجديدة ربما تشكل مخرجا للأزمات التي وقعت فيها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي برمته منذ 11 سبتمبر 2001 م[1] ، و هو اتجاه يجعل من المشروع السعودي و بحق استجابة التطورات هذا الحدث ، و بالتحديد فيما يتعلق بانعكاساته على العلاقات الأمريكية – السعودية و التي تتزايد حدتها تدريجيا في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق و تداعيات الموقف السعودي منه.

و انطلاقا من هذه النقطة بالتحديد تنفرد المبادرة السعودية بالتطرق إلى " الإصلاح الذاتي" في الدول العربية باعتباره المنطلق الأساسي لبناء القدرات العربية ، و توفير شروط النهضة الشاملة ،و يصعب تجاهل أن هذا الإصلاح الذاتي نفسه هو محور مبادرة "باول" للشراكة بين الولايات المتحدة و دول الشرق الأوسط ، و التي جاءت ضمن إطار حملة أمريكية تستهدف إجراء تعديلات جذرية على آليات المشاركة السياسية، و أنظمة التعليم ، و حرية الحركة المتاحة لمؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية حتى يمكن تأهيلها لهذه الشراكة.

4- و تأتي المبادرة المصرية في أعقاب اكتمال ملامح الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، و في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق و ما قد يفرزه من أزمات جديدة في النظام الإقليمي العربي ، حيث ينصب الجزء الأكبر من أضرارها على الدول ذات الثقل مثل مصر و السعودية و سوريا ، و تضع المبادرة في اعتبارها صعوبات التصادم المحتمل بين أية قوة عربية و بين القوى المحركة لهذا الغزو ، على خلاف الدور الذي لعبته الجامعة العربية في مقاومة المشروع الصهيوني في السنوات الأولى بعد قيامها أو في قضايا التحرر الوطني في مراحل تالية ، بدءا من ليبيا و وصولا إلى الصومال مرورا بالجزائر و جنوب اليمن و منطقة الخليج العربي ذاتها التي شاركت الجامعة بدور مهم في المحافظة على عروبتها و مواجهة الخلل الديمغرافي بسبب تزايد نسبة العنصر غير العربي على العنصر العربي، إضافة لمقاومة ادعاءات شاه إيران بتبعية البحرين لبلاده بوصفها جزءا من الأراضي الإيرانية .[2]

إن أي نظام عربي لابد أن يعمل على تأييد المصالح العربية و مقاومة كل أشكال التدخل الأجنبي ، لكن التحولات الدولية و الإقليمية حولت هذا الهدف إلى مجرد إطار نظري يصعب

1- باسم الجسر ،" خارطة الطريق السعودية" ، **جريدة الشرق الاوسط ،** 147243، بتاريخ 16 جانفي 2003م.

2- د . سيد نوفل ، " جامعة الدول العربية و قضايا الخليج العربي" ، **المجلة المصرية للعلوم السياسية ،**العدد 67، جوان 1970م، القاهرة ،ص 75.

ترجمته عمليا على أرض الواقع ، و بالتالي فإن المشروع المصري و برغم شموليته و تطرقه إلى مختلف ميادين العمل العربي المشترك ، بل و إضافاته القيمة في قضايا حل النزاعات و الأمن العربي ...الخ، جاء بمثابة محاولة" لإنقاد ما يمكن إنقاذه " من ايجابية الفعل العربي.

و لم يعترض المشروع المصري للجامعة العربية كمؤسسة و هياكل تنظيمية ، إلا انه حاول إجراء تعديل جذري في آليات عملها بما يقدم لنا – إذا ما تحققت – منظمة جديدة تماما تساير متطلبات العصر و تخدم المصلحة العربية .

و الواقع أن المشروعات الأربعة بقدر ما تحمله من انفصال عن الواقع الراهن بكل عناصره الإقليمية و الدولية ، فإنها تنطوي في الوقت نفسه على قدر واضح من الازدواجية في التفكير السياسي حيث يصطدم الحديث عن إصلاح النظام العربي في إطار قومي بنزعات قطرية و فردية تتحكم بشكل كبير في توجيه القرارات السياسية لغالبية الدول العربية ،و لقد أدت هذه النزعات إلى إيجاد قطاع كبير داخل المجتمع المدني يكاد يعادي الاتجاه القومي العربي بشكل صريح ، و يبحث عن المبررات التي تدعم و تعمق من التفرد القطري ،كذلك فإن الحديث عن " الإصلاح الذاتي " للدول العربية يواجه بالعديد من التحفظات في ظل أنظمة سياسية تقدم كل تعديل مهما كان هامشيا على انه " مكرمة " من الحاكم ، و ترفض بشدة أي مقترحات لتطوير أساليب المشاركة السياسية أو توسيعها ، و رفض فكرة تداول السلطة في المجتمع بأية صورة.

تبدو بعد ذلك هذه الازدواجية اكثر وضوحا في التعامل مع الاستراتيجيات الدولية التي تستهدف تعويق أية محاولة لإحياء العمل العربي المشترك على أسس قوية و مستدامة ، فهناك دائما الحديث عن العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ، و هناك المحاولات الدءوبة من جانب دول يجري تصنيفها ضمن " محور الشر " لفتح قنوات الحوار مع واشنطن و استبعاد مبررات هذا التصنيف مهما كانت التجاوزات الأمريكية ضد الحقوق العربية[1] .

فالولايات المتحدة تقود حملة هيمنة شرسة على المنطقة ، و تمتلك نقاط تمركز حيوية في أكثر من موقع عربي ، و أيا كانت الدعاوي و الشعارات التي رفعتها في استراتيجيها هذه ما بين مقاومة الإرهاب أو فرض نظم ديمقراطية أو التخلص من أسلحة الدمار الشامل ، فقد أصبحت الأهداف الحقيقية أصعب من أية قدرة على إخفائها ، فالبترول و امن إسرائيل و فرض نوع من السلام الأمريكي هي المحصلة النهائية التي تعمل على تحقيقها في المنطقة ، و هي مستعدة في

1- د . سيد نوفل ، " جامعة الدول العربية و قضايا الخليج العربي" ،**مرجع سبق ذكره**، ص 75.

سبيل تحقيق أهدافها أن تجري مزيدا من الجراحات في خريطة الشرق الأوسط، و في الجسد العربي دون أي اعتبار للآثار الجانبية أو المضاعفات التي يمكن إن تحدث على المدى البعيد

المبحث الثاني : " مبادرات الحاضر ".
- أبعاد البيئة السياسية و الأهداف الذاتية –

تلاحقت الأحداث على مدى السنوات الثلاث الأخيرة و بخاصة في أعقاب انعقاد القمة العربية الطارئة بالقاهرة في أكتوبر سنة 2000 م ، والتي اعتبرت نقلة نوعية أمكن بواسطتها قطع حالة الجمود الذي أصاب العمل العربي المشترك منذ انعقاد قمة اوت 1990 م.

لقد جاء الحديث حول إصلاح النظام العربي مواكبا لأحداث شكلت في حد ذاتها فوارق جوهرية في منطلقات الإصلاح بين الماضي و الحاضر ، وكان من أبرزها :

المطلب الأول :تراجع فكرة القومية (1)

شكلت تراجع تأثير الفكرة القومية ، القوة المحركة الرئيسية لمبادرة الإصلاح ، فبرغم أن كل المبادرات التي طرحت في الفترة من سنة 1945 م و حتى سنة 1989 م قد اتسمت بالطابع الموسمي، أي أنها جاءت كرد فعل لتهديدات مباشرة تعرضت لها الأمة العربية ، إلا أنها اتخذت من مفهوم الأمن الجماعي ورسوخ الفكرة القومية في ثقافة صانعي السياسة العربية منطلقا للتطوير و الإصلاح . وبغض النظر عن حجم الخلافات بين الدول العربية و بعضها ، فلم يتجرا نظام عربي واحد على إعلان تخليه صراحة عن هذه المنطلقات .

أما في الوقت الراهن ، فقد أصبحت مفاهيم الأمن الجماعي أو التضامن العربي عرضة للإهمال وربما حافزا للسخرية ، وأصبحت كل دولة تنطلق من تجربتها الذاتية في التعامل مع هذه المفاهيم ، فالخطر الذي كنا ننتظره من الخارج جاء و على غير المتوقع من داخل النظام العربي نفسه ، ودفع مجموعة الدول المتضررة في منطقة الخليج إلى إعادة صياغة سياساتها الأمنية على أسس تتناقض مع المنطلقات القومية ، اعتمادا على إمكانية توفير متطلبات الأمن من خارج المنطقة و مقاومة أي دور إقليمي في هذا المجال ، وبدا يتبلور تيار يعادي الفكرة من أساسها و يعادي

---

[1]- عبد الحليم محجوب،" مبادرات الحاضر –ابعاد البيئة السياسية و الاهداف الذاتية-"، **كراسات استراتيجية** ،السنة13 ، العدد 133، 2003م، ص 16.

إطارها التنظيمي المتمثل في الجامعة العربية ، غير أن هذه النتيجة لم ترتبط فقط بانفجار قضية الأمن من داخل النظام العربي ، بل جاءت أيضا كنتيجة مباشرة لنكوس عربي واضح في التصدي للعدوان الخارجي و مقاومة أشكال الحصار التي تعرضت لها دول عربية بذاتها .

ولنأخذ قضية " لوكيربي " كمثل، فوفقا للمعايير الخمسينات و الستينات، لم يكن من السهولة بمكان نجاح مثل هذا الحصار الذي تعرضت له ليبيا مهما كانت المبررات وراء تطبيقه، وبحيث تجتمع مواقف الدول العربية كاملة على التنفيذ كل معطيات الحصار بما في ذلك إغلاق الأجواء العربية بالكامل أمام حركة الطيران من والي ليبيا،وبغض النظر عن الجهود التي بذلتها دولة مثل مصر في تخفيف حدة الحصار و فتح طرق التسوية ، فقد كان الموقف الجماعي العربي عاجزا عن التدخل في هذه المسالة ، وكان من نتيجة ذلك أن حولت ليبيا دفعة اهتمامها إلى إفريقيا ، باحثة عن مصادر الدعم و أوراق للضغط على الدول الغربية ،و بالقطع فقد تميزت معالجة منظمة الوحدة الإفريقية للمشكلة بفاعلية تفوق بكثير دور جامعة الدول العربية .

والواقع أن تراجع تأثير الفكرة القومية في توجيه السياسة العربية قد بدا في فترة مبكرة في عقد الستينات من القرن الماضي حتى في ظل قيادة " جمال عبد الناصر "، وقد كان انهيار الوحدة العربية السورية من اكبر الضربات التي تعرضت لها ، لكن السبب الأهم هو فقدان التكافؤ بين حجم الطموح القومي الذي جسدته ثورة يوليو ورواد التيار القومي لدى الجماهير ، وبين القوة الفعلية التي توفرت لها لتحقيق هذا الطموح ، الأمر الذي حول الفكرة القومية إلى إطار أكثر قربا للنظرية ، في وقت كانت كل القوى المناوئة محليا و دوليا تعمل بمنتهى الجدية و المثابرة على إفشالها و حصرها في عملية جدل فكري أو سياسـي شارك فيه القوميون أحيانا و خاصة أولئك الذين تحفظوا على زعامة عبد الناصر للتيار القومي أو وجدوا في الاتجاه الماركسي عامل جذب يفوق التزامهم القومي ، وعمل البعض الآخر في أحيان أخرى على تفجير مواجهة بين ما سمي تمايزا بين العروبة و الإسلام .

وجاءت نكسة سنة 1967 م لتضع حدا فاصلا ، عمل الجميع على تجاهله، ما بين مطالب استرداد الأراضي العربية المحتلة من جانب ، و القضية الفلسطينية من جانب آخر ، ثم كانت وفاة عبد الناصر و انقلاب العديد من القوى داخل مصر و على صعيد الوطن العربي كله على الفكرة القومية في محاولة لتقديم البديل للزعامة الناصرية ، و انطلقت كل دولة على حدة في بناء تجربتها الذاتية بمعزل عن الانتماء القومي .

و عندما جاء الرئيس "السادات" إلى الحكم ، كان الحد الفاصل بين الوطني و القومي اكثر وضوحا ، وربما كان العامل الأهم في صياغة الخط الذي سلكه سلما كان أو حربا حتى توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل ، وثمة ترجمات عربية أخرى لهذه الحالة انعكست على سبيل المثال في قيام جبهة الصمود و التصدي في نوفمبر سنة 1977 م ، و التي قدمت نفسها بوصفها القوة البديلة لمصر و المناوئة لخطة السادات ، لكن انسحاب العراق بعد اليوم الأول من اجتماعاتها في طرابلس ، كشف الأهداف الفردية ليس لبغداد فقط ، و إنما كل المشاركين في هذه الجبهة و التي تحولت بعد ذلك إلى تجمع للمصالح الفردية و المزايدات ، يشهد على ذلك مؤتمرها الأخير الذي عقد في طرابلس أيضا في سنة 1982 م ، و الذي اختفت الجبهة بعده من خريطة العمل العربي ،و كانت قمة بغداد في أكتوبر سنة 1978 م ، التي أقرت قطع العلاقات مع مصر و تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية فور توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل امتدادا لنفس الخط .

لقد لعب العراق بقيادة صدام حسين وقتها دور كبير في صدور القرارات،وكانت الشعارات و البرامج القومية جاهزة في كل الأحوال لاستقطاب المعارضين و القوميين على امتداد الوطن العربي ، وتوالت الأزمات و توالت معها محاولات التوظيف بعيدا عن مفهوم الأمن الجماعي العربي .

و لا يخفى هنا أن الاختلال الخطير في موازين القوة بين العرب و القوى التي تشكل مصدر تهديد مباشر لأمنهم القومي ، قد ساعد بدوره على إلغاء تأثير عنصر القومية في تخطيط استراتيجية الأمن على مستوى كل دولة على حدة ، فلا هي مستعدة للمشاركة في منظومة للأمن الجماعي ، ولا هي واثقة في توفر مصدر قوة عربيا يدعم أمنها الوطني ، ولما كان هذا الأمن يمكن تدبيره من خارج الوطن العربي فالأجدر هو أن يكون التعامل مع المصدر خارجي مباشرة حتى لو سعى إلى تحقيق منافع تتعارض مع المصلحة القومية .

إذن فالفكرة القومية التي وضعت الأساس القوي لقيام جامعة الدول العربية وتأمين استمراريتها طوال هذه الفترة ، تشهد انحصارا ، وبرغم المحاولات الدءوبة من جانب بعض منظمات المجتمع المدني والمتمسكين بالفكرة القومية ، إلا أن ثمة قوى داخلية وخارجية تعمل بنفس القدر من المثابرة على طرح البدائل لتنظيم الجامعة وإدخال البعد القومي في أدراج النسيان ، والنظر إليه باعتباره ًيوتوبياً غير قابلة للتحقيق .

كان في مقدمة هذه البدائل" الشرق أوسطية" الذي طرحه" شيمون بيريز" ،وحاول طرحه على عدة خطوات، لكن وصول ما يسمى باليمين المتطرف إلى سدة الحكم في إسرائيل في سنة 1996م ، ساهم في تحجيم المشروع وإبطاء خطواته حتى قبل أن يرفضه العرب .

وكانت التجمعات الفرعية التي شكلت في بعض الأقاليم العربية ولم يبق منها فعليا سوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، احد هذه البدائل بحكم تفوق التزام أعضائها تجاهها على التزامهم تجاه جامعة الدول العربية، كذلك تبلورت ظاهرة أخرى هي انضواء أطراف عربية ضمن تجمعات إقليمية تحيط بالعلم العربي من كل جانب مثل تجمع المحيط الهندي ، وتجمع البحر المتوسط ، وتقديم العمل الإفريقي على العمل العربي ، وكلها صياغات عكس ضعف الاهتمام الحقيقي لدى الأطراف العربية بإحياء صيغ العربي المشترك والأمن الجماعي.[1]

المطلب الثاني :انفجار ظاهرة العولمة :

في ظل هذه الأجواء، ظهر عامل مهم جاء ليساهم بقوة في تشكيل البيئة السياسية المحيطة بهذه المبادرات الداعية لإصلاح النظام العربي ، ألا و هو انفجار ظاهرة " العولمة " بكل تجلياتها السياسية و الثقافية و الاقتصادية . لقد جاء تبلور هذه الظاهرة في أعقاب تغييرات سياسية هائلة في أوروبا الشرقية أدت إلى سقوط العدو الأول للغرب .[2]

و إذا كانت النتيجة المباشرة لظاهرة العولمة هي انفراد قوة واحدة بالهيمنة بحكم امتلاكها لقدرات اقتصادية و عسكرية غير مسبوقة ، فقد اقترن هذا الانفراد بدعوات للتصدي للنظام السلطوية التي مازلت في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، ويرى السيد "يسين" انه ما من شك ان الديمقراطية و التعددية و احترام حقوق الإنسان أصبحت من ابرز شعارات العولمة ، و بحيث أصبحت الديمقراطية – نظرية و ممارسة – احد الموضوعات الهامة الداخلة في صميم حوار الحضارات .[3]

و انطلقت مؤسسات الفكر و الإعلام إلى جانب صانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة بوجه خاص من اعتبار أن انتقال النموذج السياسي الغربي بحذافيره اصبح ضرورة حتمية و أن الإصلاح السياسي الداخلي هو المدخل الحقيقي لمشاركة فعالة في النظام العالمي الجديد،وتجاهلت

1- عبد الحليم محجوب،"مبادرات الحاضر-أبعاد البيئة السياسية و الأهداف الذاتية-"، **مرجع سبق ذكره** ،ص16 .
2-السيد ياسين ،"**حوار الحضارات :الغرب الكوني والشرق المتفرد**"،القاهرة:مهرجان القراءة للجامع –مكتبة الأسرة -،2002م،ص 262 .
3-نفس المرجع ص27 .

هذه الحملات الفروق الجوهرية بين أنساق القيم في الحضارات المختلفة وطبيعة دور الدين في الدولة ، لكن الجدير بالذكر أيضا أن بعضا من النظم التي استشعرت مخاطر هذه التحولات ، عملت على التستر وراء هذه الفروق لتأجيل بحث الإصلاح لأطول فترة ممكنة .

لقد أدت هذه الظاهرة إلى تسليط الضوء على الفروق الهائلة في مستويات التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم حيث لعبت الثورة الاتصالية الكبرى والتي تعتبر شبكة الانترنيت هي مركزها البارز ، دورا مهما في بلورة العديد من ملامح الحضارة العالمية التي تعتمد أساسا على الثورة العلمية و التكنولوجية التي قامت منذ عقود في عدة بلاد صناعية متقدمة ، وساعدت على الانتقال بكفاءة من المجتمع الصناعي على مجتمع المعلومات العالمي والذي يتحول ببطء إلى مجتمع المعرفة .[1]

لكنها في الوقت نفسه ولدت شعورا بالعجز والدونية إلى حد كبير لدى صانعي القرار السياسي في العالم الثالث ، وحدت من قدرتهم على الحركة في مواجهة الضغوط التي يفرضها القطب الواحد .والأكثر من ذلك أن وظيفة الدولة خضعت لاختبارات حقيقية ، فقد وقعت الدولة بين مطرقة العولمة القادمة من الخارج وسندان منظمات المجتمع المدني الذي يتطور دورها تدريجيا إلى حد التعامل بندية مع الدولة في بعض الحالات .

إن هذه التطورات العالمية وضعت مطالب التغيير السياسي في مقدمة الأولويات المطروحة على النظم السياسية القائمة لكن الاستجابة لهذا المطالب ظلت محدودة للغاية،وربما كان استخدام الصوت العالي على الصعيد الإقليمي وإلقاء كل المسؤولية على نظام عربي عاجز، هو مجرد محاولة للهروب المؤقت من هذا المأزق .[2]

المطلب الثالث :أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

أما العامل الثالث والمهم هو حدث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001 م ،وهو الحدث الذي وضع العالم كله بما فيه المنطقة العربية في مأزق غير مسبوق نتيجة للسياسة التي انتهجتها واشنطن، لقد أعلن"جورج بوش" في أعقاب الحدث صراحة ودون مواربة أن كل من لا يقف مع بلاده فهو مساند للإرهاب، وانطلقا صانعوا السياسة الأمريكية والباحثون في رصد منابع الإرهاب

1- -السيد ياسين،"حوار الحضارات:الغرب الكوني والشرق المتفرد"،**مرجع سبق ذكره**،ص29 .
2-نفس المرجع، ص29.

كما يرونها ، ووجدوا في العالم الإسلامي ضالتهم ،ووجهوا سهامهم إلى نظم التعليم وآليات العمل السياسي والمرجعيات الثقافية وكافة الجهات التي تتخذ من مقاومة الهيمنة الأجنبية دستورا لحركتها ، وتطور الأمر إلى مطالبة النظم السياسية القائمة بإعادة مواءمة أوضاعها مع التوجه الأمريكي الجديد ، فكانت مبادرة وزير الخارجية الأمريكية " باول " التي طالبت بإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية في الدول العربية ، إلى جانب المواقف الأمريكية الرافضة لأية نزعة للمقاومة أو التحرر من هذه الحملة الشرسة،و أصبحت إعادة هندسة الجغرافيا السياسية للمنطقة في إطار مخطط شامل يضم أيضا وسط آسيا و شرقها ، هو الهدف الذي يجب أن يعمل له الأمريكيون بمنتهى التصميم .[1]

وانطلقت واشنطن في عملية تصفية حسابات واسعة مع النظم و الجماعات التي أرقت مضاجعها في فترات سابقة ، ومرة أخرى وقعت النظم السياسية في مأزق جديد ، فهي غير قادرة على الإفلات من المطالب الأمريكية التي تتوسع تدريجيا ،وهي أيضا غير قادرة على مواجهة الفعل الأمريكي ضد دول او هيئات و منضمات عربية و إسلامية حتى ولو كانت لا علاقة لها بأحداث الحادي عشر من سبتمبر مثل منظمات المقاومة الفلسطينية و إنتهاءا بالعـراق و ما وقع فيه ، ونصب الأمريكيون من أنفسهم رقباء بل و موجهين لما يجب عمله حتى تطمئن قلوبهم وتنعم بلادهم بالأمان المنشود ،ووفقا لعقيدة " بوش " حول الحرب الاستباقية أصبحت هناك" دول مارقة" يجب أن يتحالف الجميع مع واشنطن لمواجهتها ، و اصبح هناك منظمات تعيق السياسات " السلمية العادلة " التي تعمل واشنطن على تطبيقها في فلسطين او القضاء على منابع الإرهاب في العالم .

إن عددا من الدول العربية التي كانت تصنف كحلفاء استراتجيين لواشنطن أصبحت في موقف الاتهام المباشر و الصريح إما بتشجيع الإرهاب بطرق و أساليب مختلفة أو لضعف كياناتها و حاجاتها للإصلاح ، و لوحظ أن مصطلح "الإصلاح" اخذ يتردد في الخطاب السياسي بطريقة غير المسبوقة لهذه الدول ، وعملت دول أخرى استهدفت بالعداء الأمريكي على تطويع سياستها بصورة تساعد على احتواء الاندفاع الأمريكي و لو مؤقتا ،و محاولة إقناع واشنطن من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات الداخلية أو الخارجية باستعدادها للاستجابة لمطالبها و تفريغ العلاقات معها من عوامل التوتر قدر الإمكان، ولعل في السياسات التي انتهجتها كل من ليبيا وسوريا بوجه خاص ما يقدم الشواهد الحية على هذه التوجهات بل التحولات ،أكثر من ذلك فان

1- عبد الحليم محجوب،"مبادرات الحاضر-أبعاد البيئة السياسية و الأهداف الذاتية-"، **مرجع سبق ذكره** ،ص19 .

ثمة دولا أخرى عملت على تقديم نفسها كبدائل لمراكز التواجد الأمريكي العسكري و السياسي التقليدية ، وبرغم كل ما يجري في فلسطين ، فان قنوات الاتصال بين العالم العربي و إسرائيل تشهد نشاطا ملموسا ، ويتزايد الحديث حاليا حول توسيع تبادل السفارات مع دول جديدة ، بينما تغرق القضية الفلسطينية في خلافات داخلية تم التخطيط لها بعناية ، سعيا لإغلاق طرق التفاوض لأطول فترة ممكنة .[1]

خلاصة القول أننا نشهد بيئة سياسية تنطلق في ظلها مبادرات الإصلاح ، قد لا تختلف كثيرا من تلك التي كانت سائدة وقت قيام جامعة الدول العربية ،فالنظم السياسية في حالة ملائمة ورغبة في التكيف و إعادة ترتيب للأولويات تقدم التوجهات القطرية على الانتماء القومي ، وتجعل قضية امن النظام و الحكم في مقدمة هذه الأولويات ، وتقتصر حركتها على توفير هذا الأمن من خارج الوطن العربي ،و القوة الكبرى تسعى إلى فرض شرعية جديدة لكل تصرفاتها تسقط من خلالها كل القيود الأخلاقية او السياسية التي حاولت التستر وراءها في الماضي ، وتعتبر أن حقها في التدخل لفرض هذه الشرعية يتقدم على مطالب السيادة الوطنية لهذه الدول ، سواء أكان هذا التدخل مقترنا بمطالب صريحة بضرورة إجراء التغيير أو التهديد باستخدام القوة، او استخدامها بالفعل و احتلال دولة عربية بقوة السلاح و تحت دعاوي شتى ، إن الفارق الوحيد عن الوضع الذي كان سائدا وقت قيام الجامعة العربية هو دور المجتمع المدني ، لقد تحول هذا الدور من قوة محركة للأحداث تفرض نفسها على صانعي القرار و توجه آراءهم في أحيان كثيرة إلى قوة يجري تطويعها و إغرائها في مجادلات أفقدتها في النهاية الرؤية الشاملة للمستقبل و كيفية إحياء او بعث الأمة العربية و الأمن الجماعي العربي على أسس قوية و راسخة .

تلك هي البنية السياسية التي طرحت في ظلها المبادرات الأربع الكبرى لإصلاح النظام العربي حيث يتوقع أن تحتل أولوية البحث في الاجتماعات القادمة داخل جامعة الدول العربية سواء على مستوى مجالس الجامعة أو على مستوى القمة .

1- عبد الحليم محجوب،"مبادرات الحاضر-أبعاد البيئة السياسية و الأهداف الذاتية-"، **مرجع سبق ذكره** ،ص19 .

المبحث الثالث : مقومات الإصلاح و معوقاته ،و آليات تحقيقه،.

المطلب الأول : حول مفهوم الإصلاح و ضرورراته.

منذ سقوط حائط برلين و انتهاء الحرب الباردة ، يشهد العالم تجارب متباينة في صياغة الأنظمة الإقليمية في المناطق المختلفة ، فبينما تحركت أوروبا بخطى ثابتة لترسيخ وحدتها الاقتصادية و العمل بصورة متدرجة على إيجاد نوع من التمايز بين استراتيجيتها العالمية و الإستراتيجية الأمريكية ، تم استيعاب الدول السوفياتية السابقة في شرق أوروبا ضمن إطار المجتمع الأوروبي الموسع ، وشهدت أمريكا الوسطى و الجنوبية حالات متعددة من التمرد إزاء إصرار واشنطن التعامل معها وفقا "لمبدأ مونرو" الذي يربطها كاملا بالسياسة الأمريكية ، في نفس الوقت الذي نجح فيه إقليم شرق آسيا في حل المعادلة بإعادة ترتيب نظامه الإقليمي تحت الإشراف الأمريكي و الذي يولي المسؤولية الأمنية كاملة تقريبا للولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن ثمة تهديدات مستمرة تسببها الصين و كوريا الشمالية ، علاوة على البرنامج النووي في كل من الهند و باكستان .[1]

وقد تمكنت الدول الإفريقية من اجتياز عنق الزجاجة و الانتقال من مستوى المنظمة الإقليمية إلى إطار الاتحاد ، وذلك بإعلان قيام " الاتحاد الإفريقي " في قمة لوزاكا في جوان 2001م بعد أن كان قد اقر –من حيث المبدأ – بناء على المشروع الليبي في اجتماعات القمة الاستثنائية التي عقدت في مدينة " سرت " الليبية في سبتمبر 1999م [2]، حيث انطوت الصيغة الجديدة على عديد من عناصر المواءمة و التكيف مع الظروف الإفريقية من جانب ، و التغيرات الدولية من جانب آخر .

وإن كان الدور الليبي الفاعل في التوصل إلى هذه النتيجة قد شكل استفزاز للولايات المتحدة و فرض عليها توجيه اهتمام اكبر إلى إفريقيا و ربما دفعها إلى اختلاق معركة جديدة مع طرابلس محورها الرئيسي هو الحركة الليبية في إفريقيا .

أما في منطقة الشرق الأوسط ، فقد بقيت السمة المميزة لنظامه الإقليمي متمثلة في وجود حالة فوضوية تحول دون استقرار الوضع الاستراتيجي من جانب ،وعدم استبعاد الخيار العسكري في إدارة العلاقات الإقليمية بين دوله من جانب آخر .

1- عبد الحليم محجوب،"مبادرات الحاضر-أبعاد البيئة السياسية و الأهداف الذاتية-"، **مرجع سبق ذكره** ،ص28 .

2- السفير احمد حجاج ، " افريقيا من منظمة الوحدة الافريقية الى الاتحاد الافريقي"، **مجلة افاق افريقية** ،المجلد الثاني ، العدد السادس ، صيف 2001م، القاهرة : الهيئة العربية العامة للاستعلامات، ص 12.

فالولايات المتحدة تقود حملة هيمنة شرسة على المنطقة ، وتمتلك نقاط تمركز حيوية في اكثر من موقع عربي ، وأيا كانت الدعاوي و الشعارات التي رفعتها في استراتيجيتها هذه ما بين مقاومة الإرهاب أو فرض نظم ديمقراطية أو التخلص من أسلحة الدمار الشامل، فقد أصبحت الأهداف الحقيقية أصعب من أية قدرة على إخفائها ، فالبترول و امن إسرائيل و فرض نوع من السلام الأمريكي هي المحصلة النهائية التي تعمل على تحقيقها في المنطقة ، وهي مستعدة في سبيل تحقيق أهدافها أن تجري مزيدا من الجراحات في خريطة الشرق الوسط و في الجسد العربي دون أي اعتبار للآثار الجانبية أو المضاعفات التي يمكن أن تحدث في المدى البعيد . وثمة حقائق تبدو على السطح يجب أخذها في الاعتبار هي [1] :

1- لا يشكل الفكر الإمبراطوري الذي يتميز السياسة الأمريكية الحالية موقفا طارئا يرتبط بإدارة بوش وحدها ، فالمتوقع انه في حالة انتهاء ولاية بوش الابن في عهدته الثانية - و الواقع عكس ذلك -فان باب العمل العسكري و التوسع الإمبراطوري الذي جرى فتحه اصبح من الصعب إغلاقه إزاء إغراءات القوة و محدودية العقبات .

2- برغم محاولات المواءمة الأمريكية مع الدول الرئيسية في المنطقة و الهادفة إلى إيجاد غطاء إقليمي للدور الأمريكي، فان احتمالات الصدام مع واشنطن تفوق بكثير احتمالات الوفاق ،و تعتبر كل من السعودية و مصر من اكثر الدول المرشحة لهذا الصدام في ضوء انتقال مركز التأثير الرئيسي في السياسات البترولية إلى العراق ثم بعد ذلك إلى إيران التي يجري التخطيط حثيثا لإسقاطها من الداخل ، وفي ضوء التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية و التي تواجه طريقا مسدودا يصعب فتح أية نافذة ضوء فيه طالما بقي "شارون" في السلطة ، و الأرجح هو انتقال القضية إلى مزيد من التدهور و انتقال حالة الفوضى وفق تخطيط محكم إلى سوريا و لبنان و الأردن ،وربما كان العامل الأخطر الذي ينذر بمواجهة أمريكية / مصرية هو طبيعة الفعل الأمريكي في السودان و الذي يصر على فصل الجنوب و تحويله إلى ورقة ضغط عنيفة ليس على شمال السودان فقط و إنما على الأمن القومي المصري (تهديد منابع النيل) .

3- إن الهزات العنيفة التي أحدثتها انفجارات الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001م ، ثم بعد ذلك الغزو الأمريكي للعراق في اقتصاديات اكثر من دولة عربية ، قد أكدت أن اقتصاديات هذه الدول مهما تعاظمت لا تستطيع أن تقف منفردة في مواجهة مثل هذه الهزات ، و انه لابد من التجمع

1- بيير كلام و اندريه بالمان ، " **الدولة في القلب –مبادئ جديدة لتسيير اليات الحكم –"** ،ترجمة : د.سمير ابراهيم غبور ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، 2000م، ص 91

لمواجهة الانفجارات العالمية و الإقليمية من جانب، و التكتلات الاقتصادية و الشركات العملاقة المتعددة الجنسية من جانب آخر .

4- إذا كانت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001م قد أسكتت جميع الأصوات حيال المواقف الأمريكية المتطرفة منذ تولي إدارة بوش الابن للسلطة ، فان التجربة العراقية في دائرة الفعل الأمريكي دفعت بالأصوات الناقدة للظهور من جديد و خاصة من جانب دول في أوروبا التي رأت في السلوك الأمريكي أمرا يتجاوز الضوابط الأخلاقية و يقود إلى انهيار الأمم المتحدة، فإذا أضفنا إلى ذلك القدرة التنافسية من قبل الاقتصاد الأوروبي للاقتصاد الأمريكي ، فانه يمكن القول ان الولايات المتحدة لن تظل اللاعب الوحيد في النظام العالمي وان الزعامة فانه يمكن ان تواجه تحديات مؤلمة لصناع القرار الأمريكي .

5- مع افتقاد النخبة السياسية في اغلب الدول العربية لإرادة الفعل الحقيقي ، ونجاح السلطات الحاكمة في توظيفها لصالحها فان احتمال تزايد التهديد و انفجار الأوضاع الداخلية يعد أمرا ورادا حيث تقلصت القدرة على الصمت ليس فقط بسبب غياب توازن المشاركة السياسية و إنما بتأثير اتجاهات ترى في الموقف الأمريكي عودة لإشكال الاستعمار القديم من ناحية ، و تزايد الضغوط الناجمة عن الفضائيات التي تحيط بالمواطن من كل اتجاه و التي تفقد الإعلام الرسمي الكثير من قدرته على الهيمنة أو الابتلاع من ناحية أخرى .

6- إن الاتجاه الغالب لدى العديد من الدول العربية هو محاولة احتواء هذا الاندفاع الأمريكي بإظهار عزمها على الإصلاح الداخلي أولا و تطويع سياستها الخارجية في اتجاه لا يتصادم مباشرة مع الموقف الأمريكي ثانيا .

فهناك توجه للتغيير في سوريا يرتكز على فلسفة الإصلاح ،و ثمة محاولات ليبية دءوبة لتسوية مشكلاتها مع الغرب ، وتبرز أيضا وعود سعودية و مصرية بان الإصلاح قادم لتوسيع دائرة المشاركة السياسية أمام فئات أخرى في المجتمع .

إن الحصيلة التي يمكن الخروج بها من كل ذلك تشير إلى عدم قدرة أي دولة عربية منفردة أن تواجه مخاطر المرحلة القادمة ، كما أن التحالفات الجزئية في المجالات السياسية و أمنية لا تملك بدورها مقومات الصمود ، و الواضح أن غالبية القادة السياسيين في العالم العربي يرهقون أنفسهم فقط من اجل النجاة من المشكلات الراهنة دون امتلاك القدرة على التفكير في طبيعة

المشكلات التي تعصف بمستقبل المنطقة العربية ككل و هي التي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال منظور جماعي و ليس فردي .

وإذا كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى شراكة حقيقية من جانب الدول العربية تعينها على تحقيق أهدافها ، فان أسلوب العسكرة و الانحياز الكامل ضد مبادئ القانون الدولي أو الانضباط الأخلاقي يمكن أن يقود إلى ظهور قوى جديدة في المجتمع العربي يصعب السيطرة عليها ، و تفرز مزيدا من الفوضى و الانفجارات .

أما فيما يتعلق بفلسفة الإصلاح المنشود ، فيبدو أنها يجب أن تعتمد أولا : " العروبة " هوية و منطلقا للعمل المشترك على المستوى العربي ، و المسالة هنا لا تتعلق بمصطلح "الوحدة" و إنما بكيان امة يجب أن تبحث لنفسها عن مكانة محترمة لها في التاريخ القادم و ليس الاكتفاء بالتاريخ الماضي فقط ، ويجب ثانيا أن يأخذ هذا الإصلاح في اعتباره التطورات الثورية ليس فقط فيما يتعلق بثورة الاتصالات أو الفجوة المعرفية التي تفصلنا عن العالم ، بل أيضا من حيث دور الدولة و ضرورة إقامة علاقات سوية مع المجتمع السياسي في الداخل وأيضا على المستويين الإقليمي و الدولي ، إننا في اشد الحاجة إلى استعادة صورة الدولة الواثقة في شرعيتها السياسية و المقتنعة بمسؤوليتها الجبارة نحو التطور و التحديث .[1]

المطلب الثاني :مقومات الإصلاح و معوقاته :

أ) مقومات الإصلاح :

إن أهم مقومات الإصلاح تتمثل في صلابة الإرادة السياسية و قوة العزيمة ، و الاثنتان ترتبطان بادراك المخاطر و التحديات و التعامل معها مباشرة دون أية محاولة للالتفاف أو الهروب ،و هذه العوامل لم تتوفر حتى الآن لدى الأنظمة العربية ،فنحن هنا لا نتحدث عن مقومات اللقاء أو الوحدة العربية فهي لا تعد و لا تحصى ، ولكن أسلوب توظيف هذه المقومات هو ابعد ما يكون عن العمل الجاد حتى الآن ، على أن الأمر لا يخلو من بشائر للأمل التي تنبع أساسا مما يلي :

1- تتبلور موجة الإصلاح الداخلي في اكثر من دولة عربية و التي تمثل المدخل الأكثر ملائمة قبل الانتقال للإصلاح الإقليمي ،فإذا كانت بعض المبادرات المطروحة تتحدث عن آلية معينة للمشاركة الشعبية في القرار القومي ، فكيف يمكن ترجمة ذلك عمليا إذا كانت هذه المشاركة غائبة

1- بيير كلام و اندريه بالمان ، " **الدولة في القلب –مبادئ جديدة لتسيير اليات الحكم –**" ،**مرجع سبق ذكره، ص 91.**

فعليا على الصعيد الداخلي ؟ ومن ثم فإن حسم هذه المشكلة في الداخل تعد شرطا للانتقال بها إلى الصعيد الإقليمي .

غير انه مما يعيب هذه الموجة و يحد من فعاليتها أنها أولا تأتي نابعة من القمة ، أي أنها تحرك فوقي محكوم بقيود يفرضها الحاكم حتى يضمن استمرار يته في السلطة ، وقد تكون الدعوة في حد ذاتها فاقدة للاهتمام الشعبي أمام التصنيفات التي تصنفها الحكومات للمجتمع و النخبة السياسية بوجه خاص ، فهي إما نخبة تصفق كثيرا الكل ما يقدمه الحاكم ، أو أنها تقف في صفوف المعارضة التي يجب مطاردتها و القضاء عليها .

وبعيدا عن ارتكاز هذه الموجة نحو الإصلاح الداخلي على المبادرات الخارجية أكثر منها نابعة من الداخل ، فان نجاحها الحقيقي يرتبط بتوفر " ثقافة الديمقراطية و المشاركة " لدى صناعها الحقيقيين ، وهو أمر يرد عليه العديد من التحفظات .

2-عدم وجود تعارض فعلي بين النزاعات القطرية و الدعوة القومية ، لقد نمت النزعات القطرية في عديد من دول العالم الثالث وبشكل اكثر وضوحا في الدول العربية بعد رحيل المحتل الأجنبي، حيث راحت كل دولة تكتب لنفسها تاريخا موغلا ، وتبني تجارب سياسة الهدف منها هو المحافظة على قدرة القيادة على الاستمرار في موقعها ، ونظما اقتصادية تتجنب بواسطتها أطماع الطامعين من الفقراء المحيطين بها ، ثم راحت بعد ذلك تلح على امتلاك خصوصية ثقافية و حضارية لصيقة بها وحدها ، وقد تبدو في بعض الحالات ندا للثقافة القومية ذاتها و ليس للثقافات غير العربية فقط .[1]

وشكلت معضلة الأمن هاجسا مؤرقا في الفكر السياسي لغالبية الدول العربية حيث اتجهت إلى بناء إستراتيجيتها الأمنية بمعزل عن مفهوم الأمن الجماعي العربي وأعاقت أية فرص للاستعانة بالمصادر العربية لمواجهة التهديدات الداخلية أو الخارجية، وفي كل هذه الحالات كانت الاستعانة بالمصدر الخارجي اسبق بكثير حتى من مجرد التفكير في المصادر المحلية خاصة العربية ،وصارت عوامل الفرقة العربية اكثر تفوقا على عوامل الالتقاء بما في ذلك من ثوابت تقليدية من لغة ودين و تاريخ مشترك وتلاصق جغرافي ، إلى غير ذلك من عوامل ترسخت في أذهاننا ، وظهرت أمامنا نظم عربية تبدي حساسية بالغة كلما ترددت كلمات الوحدة أو الاتحاد أو

1- عبد الحليم محجوب،"مبادرات الحاضر-أبعاد البيئة السياسية و الأهداف الذاتية-"، **مرجع سبق ذكره** ،ص33.30 .

القومية العربية ، و تتصدى لها داخل كواليس المفاوضات ، وترى فيها مساسا بالسيادة الوطنية أو بالتراكم الثقافي الهزيل الذي تبنته هذه الأنظمة بعد الاستقلال .

أما اليوم و في ظل الطغيان الذي سببته ظاهرة العولمة على السيادة الوطنية ، و الحقوق التي تلعن القوة الكبرى امتلاكها في مواجهة الجميع مبررة تخطيطها لأية حدود سياسة أو ضوابط قانونية تحول دون وصولها إلى أهدافها المرسومة ، فلم يعد هناك مناص من إيجاد نقطة توافق بين التوجهين القطري و القومي، تعطي للأول حريته و فاعليته الذاتية ، و توظف الثاني لصالح أهداف ابعد تمكن هذه الأمة من التعامل بفعالية مع كل التحديات المستقبلية . [1]

لقد خاضت دول عربية معارك طاحنة تحت راية القومية ، وجربت دول أخرى ان تعزل نفسها عن مسيرة التيار القومي بدعوى بناء تجربتها الذاتية ، كما حرص فريق ثالث على ان يركز جهوده على القوى الخارجية لتوفير الأمن بدعوى إن التهديد قد جاء من الداخل ، لكنها اليوم نواجه جميعا عدة أنواع من التهديدات الأمنية ، منها السياسي الذي تحركه قوى ترفض الأوضاع الحالية و تعمل على تعديلها بكل السبل ، ومنها العسكري الذي تمارسه قوى جعلت من اللجوء لاستخدام القوة المسلحة الخيار الأقرب بدلا من أن يكون الخيار الأخير ، و منها أيضا الاقتصادي ، حيث لم يعد أي اقتصاد عربي أمنا أمام الهزات التي تحدثها التحولات العالمية أو التدخلات الأجنبية أو الانفجارات الداخلية ، وأخيرا الثقافي و الإعلامي الذي تحركه قوى غربية تغذي مفهوم الصراع بين الحضارات من جانب شبكات واسعة من الفضائيات تضعف كثيرا من الدور الذي يقوم به الإعلام الرسمي مهما بلغت درجة عنفوانه أو انتشاره .

إن أكثر الدول العربية اطمئنانا لأوضاعها الداخلية لم تعد آمنة إزاء هذه التهديدات المتنوعة ، ولم تعد أيضا قادرة وحدها على التعامل معها مهما كانت تحفظاتها على اللقاء العربي الجامعي ، وأصبحت قضية السيادة القطرية قابلة لإعادة النظر من الناحية الواقعية بغض النظر عن المواقف الرسمية العلنية .

ب) معوقات الإصلاح :

إن من أهم معوقات الإصلاح للنظام العربي التدخل الأجنبي القادم من الخارج ،لقد كان الحديث عن التدخل الخارجي حتى شهور قليلة يتركز حول سعي بعض القوى الدولية أو الإقليمية لتامين مصالحها و تحقيق أهدافها من خلال تدخلات غير معلنة للتأثير على القرار السياسي لدول

1- نفس المرجع ، ص 33.

المنطقة سواء أكان ذلك من خلال إقناعها مباشرة بان مصالحها تمكن في التعاون مع القوى الدولية ، أو عن طريق توظيف عناصر الضعف بهدف ممارسة ضغوط تقود إلى نفس الهدف .

أما اليوم فقد اختلف الأمر بصورة جذرية، حيث تعود جهرا صيغة الاحتلال المباشر الذي كانت الحرب العالمية الثانية و ما أعقبها من تطورات إيذانا بالتخاص منها بصورة نهائية ، و صحب ذلك اقتطاع دولة عربية لها وزنها و بكل طاقتها و إرادتها السياسية من مقومات العمل العربي المشترك ، بل وتشارك دولة عربية بدرجات متفاوتة و تحت دعاوي متباينة في انجاز هذا التغيير ، وثمة دور إسرائيلي أيضا يسعى للاستفادة من التغير الذي وقع على ارض العراق في طرح معالجات للقضية الفلسطينية تتفق مع المنظور الإسرائيلي الاستراتيجي في الأساس ،و إلى جانب العراق ،هناك منطقة الخليج التي تعمل واشنطن على إعادة ترتيب أوضاعها و العودة بها إلى ما يشبه الصندوق المغلق المعزول عن البعد القومي كما كان الوضع سائدا في عقدي الأربعينات و الخمسينات ، و هو الوضع الذي أدى صعود التيار القومي إلى اختراقه بصورة فعالة .(1)

ويمكن القول أيضا أن التهديد الأمريكي الإسرائيلي المشترك جعل من الشعب الفلسطيني و قضيته العادلة مجرد رهينة في يد إسرائيل لا تملك الدول العربية أية قدرة على تحريرها إلا من خلال جهود ديبلوماسية محدودة الأثر مع الراعي الأكبر لما يسمى بعملية السلام و هو الولايات المتحدة نفسها ،و تسعى الولايات المتحدة بجهود حثيثة إلى جهاد نقاط حاكمة لتواجدها على امتداد الوطن العربي كله من المغرب إلى السودان ، إلى اليمن ، إلى سلطة عمان ، ثم تعمد إلى نقل مقر قيادتها المركزية من السعودية إلى قطر تمهيدا للانتقال إلى قاعدة الحبانية في العراق كهدف نهائي فيما يشبه العودة إلى سياسة الحصار و الاحتواء التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية .

ولا بد حتى يمكن إنجاح هذه السياسات أن تقف واشنطن متيقظة لأية محاولات للقاء العربي الحقيقي و التحكم في مسارات إصلاحه حتى لا تفاجأ بأية منغصات قد تعيق حركتها في المنطقة في المدى الطويل ، كما تسعى في الوقت نفسه إلى تعديل المرجعية الثقافية في اكثر من دولة عربية سواء في مناهج التعليم أو الثقافة السياسية أو الخطاب الديني حتى تتوفر الضمانات الأزمة للسياسات المشار إليها ،ولا يخفى على احد حالة الحصار الدولي المفروض على برامج التسليح و التصنيع العسكري في الدول العربية و الرقابة التي تفرضها واشنطن بشكل خاص على هذه

1- نفس المرجع ، ص 33.

الأنشطة وتهديدها بفرض عقوبات مباشرة- دولية أو فردية -على أية دولة قد تتجاوز الحدود التي وضعتها الولايات المتحدة في هذا الشان .

المطلب الثالث :الخيارات المطروحة واليات تنفيذها :

تكمن المشكلة الرئيسية في النظام العربي في أن النظم العربية تدير أزماتها بطريقة جزئية مرحلية ، بينما تتحرك القوى الدولية الكبرى في إطار إستراتجية شاملة بعيدة المدى مما يوفر لها قدرا عاليا وضوح الرؤية وامتلاك زمام المبادأة في اغلب الأحوال،و أن العمق العربي إذا ما أجيد توظيفه يمكن أن يرتب عائدا ايجابيا و فعالا لصالح الأمن الوطني قبل أن يتبلور مردوده المؤكد لصالح الأمن القومي العربي ولعل هذا البعد يكون قد صار اكثر وضوحا في صناعة القرار السياسي لدى الدول التي بادرت بطرح مبادراتها لإصلاح النظام العربي ،ويؤكد حقيقة أن عملية المراجعة لا تقتصر فقط على الشان الداخلي أو إدارة العلاقات الثنائية وإنما تمتد لبحث الوضع المستقبلي للوطن العربي كله .

إن ثمة عناصر ايجابية تبدو واضحة في هذه المبادرات ،و في سلوك الدول العربية بوجه عام ،و عليها أن تنتقل مباشرة إلى مستوى الفعل الحقيقي و الذي يمكن أن يختار بين أربع بدائل رئيسية وفقا لما يبديه صناع القرار العربي من جدية و تصميم :

البديل الأول : سياسة التجاهل

و تعني تأجيل بحث أي من هذه المبادرات خلال الاجتماعات العربية القادمة بدعوى إحالتها إلى المزيد من البحث و الدراسة بواسطة الخبراء و اللجان المختصة، وإذا كان التوافق حول انتهاج هذه السياسة يساعد على تأجيل الصدام الداخلي لأطول فترة ممكنة حتى تتهيأ العلاقات العربية بالصورة المناسبة و كذا تأجيل المواجهة مع القوة الكبرى إلا انه لا يضمن زوال الخطر بل على العكس سوف يتيح الفرصة كاملة لتنفيذ مخطط الهيمنة و الانفراد بكل دولة أو مجموعة عربية على حدا الإسراع بإعادة تشكيل النظام الإقليمي بما يخدم هذه المخططات .

<u>البديل الثاني</u> : التعامل مع المبادرات في إطار تنافسي

ويعني ذلك أن تعمل الدول صاحبة المبادرات بطرح مشروعاتها – كل على حدى – مع التعامل مع مشروعها باعتباره تعبيرا عن وزنها الإقليمي و مشاركتها الايجابية في صياغة المستقبل العربي، ولا شك أن هذا النوع من المعالجة يقود إلى المزيد من الصدامات فضلا عن تزايد حركة الاستقطاب الداخلي عملا على حشد المؤيدين دون أن يوفر ذلك قوة حقيقية لإنجاح عملية الإصلاح المطلوبة، فالأرجح أن يلتزم المؤيدون وان يخرج المناوئون على الأغلبية، ومن ثم وقوع المزيد من الانقسامات التي قد تؤدي إلى ذات النتيجة المترتبة على البديل الأول .

<u>البديل الثالث</u> : التوافق حول صيغة موحدة من واقع المشروعات المطروحة .

لا شك أن التقاء الدول العربية حول صيغة موحدة للإصلاح يعد الصورة المثالية التي تنشدها جميعا ، لكن الصعوبات التي تحيط بفرص تحقق الإجماع العربي الفعال يمكن أن تجعل هذه الصيغة مجرد إطار نظري يفتقد قوة الالتزام العملي إذا ما انتقل إلى مرحلة التنفيذ، وقد يدفع القوى الدولية و الإقليمية المناوئة إلى التعجيل بتنفيذ مخططاتها و الاحتواء عملا على كسب الوقت قبل أن تتبلور نتائج فعلية على ارض الواقع ، وان تسعى هذه القوى إلى ضرب الإجماع العربي من الداخل و افتعال معارك جانبية لتحويل الاهتمام عن المجرى الرئيسي للعمل القومي.

<u>البديل الرابع</u> : استخدام منهج التدرج

قد يعترض البعض على استخدام منهج التدرج في تلبية احتياجات النظام العربي و استعادة فعالياته ، باعتبار أن عامل الوقت لا يعد في صالح العرب ،لكننا نرى أن استخدام هذا المنهج ، إذا اقترن بإرادة سياسة و رؤية متكاملة لمكونات الإصلاح و مراحله و قدرة على الالتزام من جانب القوى العربية الرئيسية على الأقل، يمكن أن يقودنا خلال عقد واحد من الزمان لاستعادة الفعالية القومية و توظيفها لصالح الشعوب العربية واحتواء اغلب المخاطر و التحديات المطروحة أمام صانع القرار العربي .

ومع تفضيلنا للبديل الرابع ، فان نجاحه الحقيقي لابد أن يتركز على المبادئ التالية :

1- **عروبة الهوية**: ويقتضي ذلك المحافظة على نقاء جامعة الدول العربية وفقا للأسس التي ارتكزت عليها منذ البداية حتى ولو اقتضى ذلك خروج بعض الأطراف التي لم تستكمل مواصفات العروبة وفقا لما حدده الميثاق،لكن الأهم هو عدم دخول أطراف غير عربية إلى الجامعة.

2- **مصداقية الفعل الوطني و القومي** : فإذا كنا قد طرحنا لزومية الإصلاح الوطني في الداخل باعتباره المدخل الأكثر ملائمة لتحقيق إصلاح مثمر على الصعيد العربي ، فان المرحلة التي نمر بها و التحديات التي تواجه امتنا العربية لم تعد تحتمل أية محاولات للالتفاف أو المناورات ، وعليه يجب أن تقتنع الطبقة الحاكمة في كل دولة بضرورة إفساح المجال لمشاركة فئات أخرى في المجتمع و القبول بمبدأ الرقابة السياسية و الشعبية على قراراتها و توفر الضمانات اللازمة لكفالة حقوق الإنسان وبشكل خاص حقوق المرأة و التي مازلت تتعثر في عديد من البلدان العربية ، و يصعب تصور وجود رقابة إقليمية (برلمان عربي – محكمة عدل عربية) قبل ان تتوفر هذه الرقابة في الداخل أولا، و بقوة الدستور و القانون.

3- **التزام الواقعية** : فنحن امة تملك من تجارب التاريخ و ثروات الحاضر و المخزون الحضاري و الثقافي و صدق الإيمان ما يؤهلها لأن تحتل مكانتها المتميزة ضمن المنظومة العالمية ، لكنها لم تستطع أن تحقق هذا الانجاز على مدى عشرة قرون على الأقل ،و جرت محاولات كثيرة اقتربت من المائة مشروع وحدوي خلال القرن العشرين وحده ، فشلت جميعا بل وقادت إلى المزيد من الانقسام[1] .

و عليه يصبح الحديث عن " وحدة عربية " في الظروف الراهنة ضربا من الشطط بل وربما كان مجرد البحث عن إجماع عربي حول قضية بذاتها أو مجموعة القضايا المطروحة على الفكر السياسي العربي أيضا يعد تجاوز للتنازل الواقعي للأمور ،و الأهم هو البحث عن نقاط الالتقاء الممكنة التي ترتبط مباشرة بمصالح الدول و الشعوب العربية و تمكينها من اجتياز الخطر دون الدخول في مناطق تصادمية قد لا تكون الأمة العربية مستعدة لخوضها حتى الآن .

1- عبد الله التركماني،"مقاربة حول ازمة المشروع القومي العربي و افاقه المستقبلية"، **مجلة المستقبل العربي ،** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،يوليو2002م، ص 23.

الفصل الرابـــع
القســم التطبيقـــي

بطاقة فنية لجريدة الاهرام

تأسست مؤسسة " الأهرام " في أوت 1985 ، على يد سليم و بشار تقلا " يراس مجلس ادارتها حاليا الأستاذ : إبراهيم نافع ، الذي يشغل موقع نقيب الصحفيين المصريين ورئيس اتحاد الصحفيين العرب حاليا ايضا.

يبلغ عدد العاملين في المؤسسة في بداية عام 2003 م حوالي 14.200 عاملا.

و تعد من اكبر المؤسسات الصحفية العربية التي تملك شبكة مكاتب ومراسلين حول العالم تشمل 36 دولة ، و أحدثها مكتب الجزائر.

اما صحفية الاهرام ، فتأسست قبل 130 سنة ، و تعد بذلك اكبر الصحف العربية على الاطلاق ، و من اكبر الصحف في العالم كله و من أهمها.

تملك صحيفة الأهرام اليومية طبعة وطنية ، وثانية دولية ، و ثالثة عربية ، تغطي معظم دول العالم في كل القارات ، و مع مرور السنين اكتسبت الاهرام سمعة دولية.

يمثل " الاهرام " 36 مكتبا مستقرا في دول العالم لضمان التغطية الاعلامية العربية و الاجنبية و تمنح " الاهرام " المعلنين فضاءا متميزا بفضل نشراتها العديدة و المتميزة ، و انتشارها العالمي الذي لا يضاهى ، حيث يعمل في الاهرام 14200 عاملا في مختلف التخصصات و النشاطات توزع " الاهرام " في 3500 نقطة بيع داخل مصر ، الى جانب التوزيع الدولي المنتشر عبر العالم ، و توزع في الجزائر منذ 5 سنوات ، استطاعت خلالها ان تصنع المكانة اللائقة بها في السوق الاعلامية الجزائرية و التي ستطبع في منطقة المغرب العربي من الجزائر خلال الاسابيع المقلة.

يقد مركز " الاهرام " للبحوث في الاعلان خدمات استشارية لفائدة المعلنين الى جانب خدمات الاعلان في مطبوعات " الاهرام " المتعددة او أي مطبوعات عربية او اجنبية في العالم ، كما تعتبر الاهرام اول صحيفة عربية تستعمل تقنية " الانسرت " في الاعلان.

- **من اهم مطبوعات " الاهرام " :**

- الاهرام الدولي ، توزع يوميا : 29775 نسخة.
- الاهرام العربي ، توزع اسبوعيا : 99767 نسخة .
- الاهرام ويكلي ، اسبوعية بالانجليزية ، و يبلغ رقم توزيعها : 75778 نسخة.

- الاهرام ابدو ، اسبوعية بالفرنسية ، و يبلغ رقم توزيعها : 69764 نسخة.
- الاهرام الاقتصادي ، توزع أسبوعيا : 104920 نسخة.
- الاهرام الرياضي ، توزع أسبوعيا : 207425 نسخة.
- نصف الدنيا ، مجلة نسائية شهرية ، يبلغ رقم توزيعها : 220433 نسخة.
- علاء الدين ، مجلة أسبوعية موجهة للأطفال ، يبلغ رقم توزيعها : 90163 نسخة.

- وتضم المؤسسة عدة مراكز متخصصة :

- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية.
- مركز الأهرام للتنظيم و تكنولوجيا المعلومات .مركز الأهرام للترجمة و النشر.
- مركز الأهرام للإدارة و الحسابات الالكترونية.
- وكالة الأهرام للتوزيع.
- وكالة الأهرام للصحافة.

الأهرام

المبحث الأول : التحليل الكمي.

يجيب التحليل الكمي عن كيف قيل من المادة الإعلامية ، و عن حجم اهتمام جريدة " الاهرام" في تناولها لموضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط .

و لكون لهذه الجريدة مكانة لائقة بالمقارنة مع الصحف الأخرى ، ومعروفة بحجم تغطيتها للأخبار و تناولها للمواضيع الهامة ، رأينا من الاهمية لأن ندرس كيف إهتمت هذه الجريدة بموضوع الإصلاح المطروح على وجه الخصوص .

و لتحقيق هذا الغرض اخترنا اعداد من جريدة الاهرام لمدة سنة واحدة ، من جانفي 2004 م إلى ديسمبر 2004م و قمنا بتحليلها ، و من هنا نبين النتائج التي توصلنا إليها.

لقد اظهر التحليل الكلي لإعداد جريدة الاهرام للعينة المدروسة أن هناك تباين وتفاوت في درجة الفئات ، و تفاوت في درجة ظهور مؤشرات الفئة الواحدة ، و يظهر هذا التباين على النحو التالي :

I- جانب الشكل :

1- فئة المساحة : أ- المساحة الإجمالية والمساحة المطبوعة :

<u>الجدول رقم 02 :</u>

نسبة المساحة المطبوعة عن المساحة الإجمالية للجريدة :

العدد	التاريخ	المساحة الإجمالية سم^2	المساحة المطبوعة سم^2	النسبة المئوية
42787	29 جانفي 2004	49032,50	41341,50	% 48.31
42788	30 جانفي 2004	51750,96	43092,00	% 83.26
42814	25 فيفري2004	49120,91	41211,50	% 83.89
42816	27 فيفري 2004	51053	43232,50	% 48.68
42830	12 مارس 2004	51021,40	43552,70	% 85.36
42832	14 مارس 2004	48103,50	40164,33	% 83.49
42834	16 مارس 2004	49321,40	41578,91	%84.30
42836	18 مارس 2004	48965,30	41352,70	%84.45
42859	10 افريل 2004	48686,10	40977,78	% 84.16
42866	17 افريل 2004	48463,33	40276,00	% 83.15
42894	15 ماي 2004	48352,33	40351,60	% 83.45
42871	22 افريل 2004	48675,20	40872,33	% 83.96

% 84.79	41612,00	49071,85	20 ماي 2004	42899
% 85.17	40756,33	47852,30	22 ماي 2004	42901
% 85.15	40803,00	47919,45	23 ماي 2004	42902
% 83.58	41137,50	49215,45	6 جوان 2004	42916
% 85.23	42332,00	49662,70	8 جوان 2004	42918
% 83.78	41240,00	49221,37	10 جوان 2004	42920
% 83.91	41076,00	48947,33	25 جوان 2004	42935
% 84.30	41567,50	49305,77	26 جوان 2004	42936
% 84.95	41218,00	48515,66	28 جوان 2004	42938
% 84.81	41523,00	48956,50	29 جوان 2004	42939
% 84.55	41503,00	49082,88	6 جويلية 2004	42946
% 83.40	40301,60	48321,00	11جويلية 2004	42951
% 84.05	41325,60	49162,66	15 اوت 2004	42986
% 83.66	40721,60	48672,75	21 اوت2004	42992
% 84.25	41556,00	49321,00	18سبتمبر 2004	43020
% 85.01	42134,92	49565,30	21سبتمبر 2004	43023
% 84.53	43723,60	51723,77	24سبتمبر 2004	43026
% 83.32	42692,00	51236,70	8 اكتوبر 2004	43040
% 83.36	42556,70	51046,70	22 اكتوبر 2004	43054
% 84.49	41532,60	49154,77	10نوفمبر 2004	43073
% 84.27	40389,61	47929,20	27نوفمبر 2004	43090
% 84.64	40476,80	47819,67	22 يسمبر 2004	43115
% 83.89	40191,97	47910,30	23 يسمبر	43116

	2004			
43123	30 يسمبر 2004	49031,70	41513,66	% 84.66
المجـمـوع		1771165,10	1533211,20	% 86.56

*** تحليل الجدول رقم 02:**

من خلال الجدول نلاحظ ان لكل عدد مساحة اجمالية ، ومساحة مطبوعة خاصة به ، وبعد قياسنا لاجمالي اعداد جريدة " الاهرام " الخاصة بالعينة المدروسة ، تحصلنا على مساحة كلية مقدرة بـ : 1771165.10 سم^2 .

علما ان الجريدة من الحجم الكبير و تحتوي على 22 صفحة في كل ايام الاسبوع ماعدا عدد الجمعة ، فعدد صفحاته 24 صفحة.

وقد كانت اكبر نسبة مساحة مطبوعة في العدد (42830) ، الصادر يوم 12 مارس 2004 م و تساوي 85.36 % ، اما اصغرها فكانت في العدد (42866) ، الصادر يوم 17 افريل 2004م و تساوي 83.15 % ، اما باقي النسب فتختلف من عدد الى اخر.

فبالنسبة للعدد (42830) فقد صدر حول مؤتمر الاسكندرية ، حيث صادف هذا اليوم بداية " مؤتمر الاسكندرية " الذي عقد بمكتبتها من 12 الى 14 مارس 2004 تحت رعاية الرئيس " حسني مبارك " ـ حيث اولت جريدة الاهرام اهتماما بالغا بهذا المؤتمر الذي تناول موضوع الاصلاح في العالم العربي و الذي اعتبره المؤتمر " مسؤولية الجميع " .

اما بالنسبة للعدد (42866) فقد صدر حول" الإصلاح الديمقراطي في المزاد الاورو- أمريكي" ، حيث جاء فيه انه تعددت الأسباب و الهدف واحد، إلا و هو إعادة تشكيل المنطقة العربية المحملة بعناصر التوتر، لكي تدخل في مجال الحضانة الاورو- أمريكية" بأبسط الأساليب و أكثرها جاذبية ، وهل هناك أكثر من الديمقراطية قدرة على تحقيق ذلك.

ب) نسبة المساحة المخصصة للحدث :

الجدول رقم 03 :

نسبة المساحة المخصصة للحدث من مجموع المساحة المطبوعة:

العدد	المساحة المطبوعة سم²	المساحة الموضوع الإجمالية سم²	النسبة المئوية
42787	41341.50	19616.00	% 47.44
42788	43092.00	20610.40	% 47.82
42814	41211.50	19518.00	%47.36
42816	43232.50	19826.36	%45.85
42830	43552.70	22122.00	% 50.79
42832	40164.33	19328.10	% 48.12
42834	41578.91	20620.50	% 49.59
42836	41352.70	19613.20	% 47.42
42859	40974.78	18735.00	% 45.72
42866	40276.00	19610.40	% 48.69
42894	40872.33	19434.00	% 47.54
42871	40351.60	19436.46	% 48.17
42899	41612.00	20316.40	% 48.82
42901	40756.33	20528.50	% 50.36
42902	40803.00	18912.00	% 46.35
42916	41137.50	19526.00	% 47.46
42918	42332.00	21394.42	% 50.53
42920	41240.00	18757.44	% 45.48
42935	41076.00	19445.20	% 47.34
42936	41567.50	19463.50	% 46.82
42938	41218.00	20308.00	% 49.27
42939	41523.00	19617.10	% 47.24
42946	41503.00	19649.04	% 47.34

42951	40301.60	19335.50	% 47.98
42986	41325.60	20330.75	% 49.20
42992	40721.60	18354.75	% 45.07
43020	41556.00	19481.60	% 46.88
43023	42134.92	21311.22	% 50.57
43026	43723.60	20379.50	% 46.61
43040	42692.00	19401.50	% 45.44
43054	42556.70	19492.75	% 45.80
43073	41532.60	20273.00	% 48.81
43090	40389.61	18416.00	% 45.59
43115	40476.80	19682.00	% 48.62
43116	40191.97	18986.00	% 47.24
43123	41513.66	19280.50	% 46.44
المجموع	**1533211.20**	**711113.09**	**% 46.38**

*** تحليل الجدول رقم 3:**

لقد كانت المساحة لموضوع المفهوم الامريكي للاصلاح في الشرق الاوسط تختلف من عدد لاخر نسبة مساحة مخصصة لموضوع الاصلاح الساياسي بالمقارنة مع المساحة المطبوعة سجلت في العدد (42830) الصادر يوم 12 مارس 2004م ، و قدرت بـ 50.79% ،حيث تناولت جريدة الاهرام في هذا العدد و اولته اهمية كبرى موضوع المؤتمر المنعقد بمكتبة الاسكندرية حول الاصلاح في العالم العربي، و الافكار التي تصنع مشروع الشرق الاوسط الكبير، و كيف تخطط امريكا لاعلان جورجيا المرتقب حيث ستنعقد قمة مجموعة الثماني (G8) (الولايات المتحدة، كندا، المانيا، بريطانيا، ايطاليا، اليابان، وروسيا) من الثامن الى العاشر جوان 2004م.

اما العدد (42992) الصادر يوم 21 اوت 2004م، فكان يحتوي على اصغر نسبة مساحة مخصصة لموضوع الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط و مشروع الشرق الاوسط الكبير بالمقارنة مع المساحة المطبوعة، وقدرت النسبة بـ: 45.07% حيث تناولت جريدة الاهرام في هذا العدد موضوع الاصلاح السياسي : بين سياسة الصدمة او التدرج بطرحها السؤال التالي: لماذا

المطالبة اصلا بالاصلاح؟ و الاجابة سريعة و مختصرة : لان الواقع القائم لم يعد صالحا، لذلك فان حاجة للتغيير فلم تناقش الجريدة هذا الموضوع بكثير من الاسهاب.

كما تناول هذا العدد ايضا موضوع اعادة بناء الثقة بين العالم الاسلامي و الغرب و بين اسباتب ضياع الثقة بينهما و معوقات استعادتها.

اما باقي النسب فتراوحتن بين 49.59% و 46.35%.

ج) نسبة المساحة المخصصة للنصوص :

الجدول رقم 04 :

نسبة المساحة المخصصة للنصوص من مجموع المساحة المخصصة للحدث:

العدد	المساحة الموضوع سم²	المساحة النصوص سم²	النسبة المئوية
42787	19616.00	11572.84	% 58.99
42788	20610.40	11553.86	% 56.06
42814	19518.00	11490.86	% 58.87
42816	19826.36	11637.00	% 58.69
42830	22122.00	13828.41	% 62.51
42832	19328.10	11291.68	% 58.42
42834	20620.50	11587.45	% 56.19
42836	19613.20	11555.45	% 58.92

% 56.02	10495.75	18735.00	42859
% 58.94	11558.45	19610.40	42866
% 58.65	11398.45	19434.00	42871
% 58.70	1109.43	19436.46	42894
% 55.60	11296.10	20316.40	42899
% 61.27	12577.30	20528.50	42901
% 61.26	11586.05	18912.00	42902
% 57.76	11278.36	19526.00	42916
% 61.97	13258.45	21394.42	42918
% 56.86	10665.04	18757.44	42920
% 58.63	11401.20	19445.20	42935
% 58.73	11430.83	19463.50	42936
% 55.59	11290.10	20308.00	42938
% 59.90	11581.10	19617.10	42939
% 59.11	11615.29	19649.04	42946
% 58.51	11313.30	19335.50	42951
% 55.65	11314.19	20330.75	42986
% 56.30	10333.80	18354.75	42992
% 58.50	11455.19	19481.60	43020
% 61.99	13211.00	21311.22	43023
% 55.68	11348.00	20379.50	43026
% 59.04	11454.75	19401.50	43040
% 59.44	11587.00	19492.75	43054
% 55.50	11251.60	20273.00	43073
% 56.12	10335.50	18416.00	43090
% 59.14	11640.40	19682.00	43115
% 55.72	10580.50	18986.00	43116
% 58.39	11258.70	19280.50	43123
%61.40	**436664.28**	**711113.09**	**المجموع**

تحليل الجدول رقم 04 :

تعتمد أي جريدة أولا و قبل كل شيء على عملية التحرير الصحفي ، أي تحرير مختلف الانواع الصحفية ،ومن خلال النصوص المحررة يمكننا معرفة نوع الجريدة و الاتجاه الذي تصب فيه، لذلك اخترنا من العناصر التيبوغرافية النصوص كأول عنصر يجب حساب مساحته ، و حساب هذه المساحة بالنسبة للمساحة المخصصة لموضوع المفهوم الامريكي للإصلاح في الشرق الأوسط من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الامريكية لإصلاح المنطقة العربية .

و قد كانت أكبر نسبة مساحة مخصصة للنصوص في العدد (42830) ، الصادر يوم 12 مارس 2004م ، حيث كانت النسبة 62.51 % ، و هذا لأن هذا العدد ركزت فيه جريدة الاهرام على موضوع الاصلاح بشدة من خلال عدة نصوص نشرتها في هذا العدد منها عن موضوع مؤتمر الاصلاح المنعقد بمكتبة الاسكندرية تحت رعاية رئيس الجمهورية " حسني مبارك" كما أشرنا سابقا ، بالاضافة الى الحديث عن المشروع الذي طرحته الولايات المتحدة الامريكية ألا و هو " مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي ستقوم بعرضه على مجموعة الثماني في القمة التي ستنعقد " بسي أيلاند" بولاية جورجيا الامريكية في جوان 2004م، و كيف تخطط امريكا لإعلان هذا المشروع ، و كذا ملاحظات على هذه المبارة ، و مقال آخر حول المشروع الامريكي ، هل هو نوع من الوصاية ، أم عودة لعصور الانتداب، و غيرها من النصوص التي تشير بالدرجة الأولى الى الاصلاح سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

أما أصغر نسبة مساحة مخصصة لنصوص فهي في العدد (43073) الصادر يوم 10 نوفمبر 2004م، و النسبة هي 55.50% و هذا لأن هذا العدد ركز فقط على السياسة الامريكية بعد الانتخابات الرئاسية الامريكية في الشرق الاوسط هل ستتغير في فترة ولاية " بوش الثانية" و ايضا حول خطاب الرئيس حسني مبارك والرؤية المطلوبة للاصلاح.

أما باقي النسب فكانت متقاربة ، و تراوحت بين 61.97 % و 56.05 %.

هـ) نسبة المساحة المخصصة للعناوين :

الجدول رقم 05 :

نسبة المساحة المخصصة للعناوين من مجموع المساحة المخصصة للحدث:

العدد	المساحة الموضوع سم²	المساحة النصوص سم²	النسبة المئوية
42787	19616.00	2532.16	% 12.91
42788	20610.40	2545.54	% 12.35
42814	19518.00	2522.10	% 12.92
42816	19826.36	2562.22	% 12.92
42830	22122.00	3166.50	% 14.31
42832	19328.10	2222.50	% 11.49
42834	20620.50	2420.00	% 11.73
42836	19613.20	2051.25	% 10.45
42859	18735.00	1999.75	% 10.67
42866	19610.40	2040.95	% 10.40
42871	19434.00	2109.75	% 10.85
42894	19436.46	2121.75	% 10.92
42899	20316.40	2413.30	% 11.88
42901	20528.50	2017.10	% 09.26
42902	18912.00	2221.00	% 11.70
42916	19526.00	2519.80	% 13.32
42918	21394.42	3013.52	% 14.08
42920	18757.44	2017.10	% 10.75
42935	19445.20	2037.40	% 10.48
42936	19463.50	2218.75	% 11.40
42938	20308.00	2311.90	% 11.38
42939	19617.10	2524.00	% 12.86
42946	19649.04	2427.75	% 12.35
42951	19335.50	2016.20	% 10.43
42986	20330.75	2411.16	% 11.86
42992	18354.75	2314.95	% 12.61
43020	19481.60	2220.91	% 11.40
43023	21311.22	2920.06	% 13.70
43026	20379.50	2515.00	% 12.34

43040	19401.50	2211.70	% 11.40
43054	19492.75	2232.00	% 11.46
43073	20273.00	2516.20	% 12.41
43090	18416.00	2062.50	% 11.20
43115	19682.00	2530.60	% 12.86
43116	18986.00	2540.00	% 13.37
43123	19280.50	2016.20	% 10.46
المجموع	**711113.09**	**86744.48**	**%12.20**

تحليل الجدول رقم05 :

يمثل العنوان البداية الاولى لأي نوع صحفي ، و هو وعاء من الكلمات يمكننا من نقل أكبر كمية من المعلومات في أقل عدد من الكلمات ، كما يعتبر العنوان نافذة تطل منها الانباء و الاخبار ، كما أن العنوان يساهم في التوعية و التعبئة والاعلام .

و يتضح إهتمام جريدة الاهرام بموضوع المفهوم الامريكي للإصلاح في الشرق الاوسط من خلال ما خصصته لهذا الموضوع من عناوين بارزة و ما أعطته من مساحة لها ،فلإبراز أهمية لهذا العنصر التيبوغرافي قمنا بقياس المساحة المخصصة له في كل عدد من أعداد العينة المدروسة ، حيث وجدنا أن العدد (42830) الصادر يوم 12 مارس 2004 كانت به أكبر نسبة مخصصة للعناوين تقدر بـ 14.31% ، حيث صدر هذا العدد مع انعقاد مؤتمر الاسكندرية ، و الملاحظ ان جريدة الاهرام مصرية و هذا المؤتمر انعقد بمصر ، هذا ما جعل الجريدة تبرز هذا الحدث الهام من خلال إثارة انتباه القارئ بإستخدام العناوين بكثرة و خاصة العناوين الممتدة التي تستعملها جريدة الاهرام بكثرة من أجل ابراز أهمية هذا الحدث و كذا الاهمية التي أولتها الجريدة للحدث نفسه ، فمثلا جاء عنوان في هذا العدد يبرز أهمية المؤتمر منخلال عنوان كبير أخذ مساحة كبيرة من مساحة الموضوع و هو :" الاصلاح في العالم العربي مسؤولية الجميع .... و مؤتمر الاسكندرية خير مثال " ، و جداء هذا العنوان في شكل عنوان ممتد ، الى جانب عناوين أخرى .

أما باقي النسب المخصصة للعناوين ،ى فقد كانت متقاربة تراوحـت بين 13.70 % و 10.40% حسب أهمية الحدث، و حسب نوع العنوان سواء أكان عادي او ممتد.

د) نسبة المساحة المخصصة للصور :

الجدول رقم 06 :

نسبة المساحة المخصصة للصور من مجموع المساحة المخصصة للحدث:

العدد	المساحة الموضوع سم^2	المساحة النصوص سم^2	النسبة المئوية
42787	19616.00	1011.00	% 5.15
42788	20610.40	1811.00	% 8.78
42814	19518.00	00	% 00
42816	19826.36	1118.75	% 5.64
42830	22122.00	2216.99	% 10.02
42832	19328.10	1513.92	% 7.83
42834	20620.50	1613.05	% 7.82
42836	19613.20	1106.50	% 5.64
42859	18735.00	1139.50	% 6.08
42866	19610.40	1511.00	% 7.70
42871	19434.00	1125.80	%5.80
42894	19436.46	1107.00	% 5.59
42899	20316.40	00	% 00
42901	20528.50	1904.95	% 9.27
42902	18912.00	1025.20	% 5.42
42916	19526.00	916.20	% 4.69
42918	21394.42	2055.00	% 9.60
42920	18757.44	1006.75	% 5.36

42935	19445.20	1013.92	% 5.21
42936	19463.50	1106.00	% 5.68
42938	20308.00	00	% 00
42939	19617.10	1005.40	% 5.12
42946	19649.04	1106	% 5.62
42951	19335.50	1481.60	% 7.66
42986	20330.75	00	% 00
42992	18354.75	1379.50	% 7.51
43020	19481.60	1401.50	% 7.19
43023	21311.22	1892.75	% 8.88
43026	20379.50	1273.00	% 6.24
43040	19401.50	1416.00	% 7.30
43054	19492.75	1682.00	% 8.62
43073	20273.00	1280.50	% 6.32
43090	18416.00	1116.50	% 6.06
43115	19682.00	1106.00	% 5.62
43116	18986.00	1365.50	% 7.19
43123	19280.50	1105.60	% 5.73
المجموع	**711113.09**	**42914.38**	**%6.03**

تحليل الجدول رقم 06 :

ترتبط الصورة بالدرجة الاولى بقرينة العين ، و الصورة تغني عن ألف كلمة ، فالقارئ لم يعد يقتنع بالمادة الاعلامية المتحررة لحدث ما ، بل يرغب الى جانبها الصورة.

ويلاحظ منالجدول ان أكبر نسبة مساحة مخصصة للصورة كانت في العدد (42830) الصادر يوم 12 مارس 2004م، بنسبة 10.02% ،حيث بمناسبة مؤتمر الاسكندرية أظهرت جريدة الاهرام صورة تعبر عن رؤساء بعض الدول العربية و كذا وزراء خارجيتها الممثلين لرئيس الجمهورية و هم حاملين اوراق ام ملفات بها افكار عن الاصلاح ، و بالمقابل توجد لافتة مكتوبة عليها " أفكار عربية فقط ، ممنوع اصطحاب البرامج المستوردة " الى مؤتمر قضايا الاصلاح العربي ، و قد أخذت هذه الصورة حيز كبير من مساحة المقال ظ، الى جانب صورة

كاتب المقال وهو رئيس تحرير جريدة الاهرام ، و الى جانب صورة أخرى في مقال عن الافكار التي تصنع مشروع الشرق الاوسط الكبير و كيف تخطط أمريكا لإعلان جورجيا المرتقب، وتمثل هذه الصورة خريطة للولايات المتحدة الامريكية مركزة على ولاية جورجيا الامريكية ، و كذا صورة أخرى عن خريطة للشرق الاوسط في مقال حول مشروع الشرق الاوسط الكبير.

أما اصغر نسبة مساحة مخصصة للصورة فقد كانت معدومة أي بنسبة 00% و هي ناتجة عن نصوص او مقالات لا تحتوي صورا نظرا لطبيعة الموضوع أو لأن الجريدة لم تتحصل على الصور ،و ركزت على المادة الخبرية فقط .

أما باقي النسب فكانت تتراوح بين 9.60% و 5.12%.

و كانت معظم الصور التي تعرضها جريدة الاهرام هي صور عن أصحاب المقال .

أيام التغطية :

الجدول رقم 07:

يوضح أيام التغطية في مجموع مادة التحليل :

أيام التغطية	العدد	النسبة المئوية
من 01 جانفي الى 31 جانفي	6	%4.29
من 01 الى 29 فيفري	9	%6.43
من 01 الى 31 مارس	18	%12.86

من 01 الى 30 أفريل	12	%8.57
من 01 الى 31 ماي	16	%11.43
من 01 الى 30 جوان	18	%12.86
من 01 الى 31 جويلية	9	%6.43
من 01 الى 31 أوت	8	% 5.71
من 01 الى 30 سبتمبر	12	% 8.57
من 01 الى 31 أكتوبر	8	% 5.71
من 01 الى 30 نوفمبر	10	% 7.14
من 01 الى 31 ديسمبر	14	% 10
المجموع	**140**	**% 100**

تحليل الجدول رقم 07 :

لقد قمنا بتقسيم الفترة المدروسة على اساس شهري ، و هذا من باب تسهيل الدراسة لا غير و لأن موضوع الاصلاح لا يزال مطروحا لحد الساعة ، فإننا ارتأينا اختيار سنة واحدة ، فيها أشهر قبل طرح المشروع الامريكي ، و هي الاشهر الاولى للمشروع .

و أهم ما عكسه الجدول هو أن تغطية جريدة " الاهرام" لموضوع المفهوم الامريكي للاصلاح في الشرق الاوسط خلال الفترة المدروسة كان متقاربا ، حيث بلغت أعلى نسبة 12.86

% ، تقاسمها شهري مارس و جوان نظرا للأحداث المهمة التي حدثت في هذان الشهران ، و نذكر منها مؤتمر الاسكندرية في شهر مارس و كذا ارجاء قمة تونس التى كانت مقررة في نفس الشهر ، و ايضا إنعقاد قمة مجموعة الثماني (G8) بولاية جورجيا الامريكية ، و ما تلتها من مؤتمرات أخرى في شهر جوان ، تلاها شهر ماي بنسبة 11.43% نظرا لانعقاد قمة تونس في هذا الشهر ، و كانت متبوعة في الترتيب الثالث شهر ديسمبر الذي شمل حوصلة عام كامل من الحديث عن الاصلاح والمشروع الامريكي و ذلك بنسبة تقدر بـ 10% و انخفضت التغطية خلال شهر نوفمبر بنسبة 7.14% و كذا شهرا فيفري و جويلية بنفس النسبة وة التي تقدر بـ 6.43% ، الى جانب شهر أكتوبر و ذلك بنسبة 5.71% ـ أما أدنى نسبة فقد عادت لشهر جانفي بنسبة 4.29% ، إذ انخفضت نسبة التغطية فيه مقارنة ببقية الاشهر الاخرى كون أن أمريكا كانت لا تزال لم تطرح مشروعها الجديد حول الاصلاح.

يعد هذا التقارب في النسب شيئا طبيعيا بحكم أن فترة الدراسة امتدت لعام كامل ،و بالتالي فإن تغطية الجريدة له كان على امتداد هذه الفترة كلها مما يعكس تتبع الجريدة لموضوع الاصلاح بكل إهتمام.

II- جانب المحتوى (المضمون):

بعد قراءة الجداول المتعلقة بالجانب الشكلي ، و التي شملت كلمن عنصر المساحة الاجمالية و المساحة المطبوعة و مساحة الموضوع ، و أعمدت كل من النصوص و الصور و العناوين و تنتقل الى الجانب الثاني المرتبط بالمحتوى ويقسم حسب فئات التحليل الى :

1- فئة الانواع الصحفية :

الجدول رقم 08:

الانواع الصحفية المستخدمة في تغطية الموضوع :

الانواع الصحفية	العدد	النسبة المئوية
الافتتاحية	6	%1.30
العمود	36	%7.83
التعليق	25	%5.48
المقال التحليلي	116	%25.22
التحقيق	10	%2.17
البورتري	01	%0.22
الروبورتاج	01	%0.22
الخبر	108	% 23.49
الحديث الصحفي	17	% 3.69
التقرير	140	% 30.43
المجموع	**460**	**% 100**

تحليل الجدول رقم 08 :

الأنواع الصحفية في أشكال أو صيغ تعبيرية لها بنية داخلية متماسكة ، و تتميز بطابع الثبات و الاستمرارية فهي تعكس الواقع بشكل مباشر وواضح وسهل وتسعى الى تغيير و تحليل الأحداث و الظواهر و التطورات من أجل إيصال رسالة محددة للقارئ ، و من ثم تمكينه من أنم يفهم الواقع على ضوء هذه القناعة ، و القوالب الصحفية كثيرة و متعددة ، فجريدة الأهرام في معالجتها لموضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الاوسط لستعملت هذه الانواع بنسب مختلفة لكون أن لكل نوع صحفي هذفه الإعلامي ، و اختياره ليس صدفة بلهو نابع من القناعات السياسية لأسرة تحرير الجريدة ، و من خلال الجدول رقم 08 تبين لنا أن التقرير احتل الصدارة بنسبة 30.43 % ،ذلك لأنه يقدم وصفا تفصيليا للاحداث الواقعة فيصفها في سيرها و ديناميكيتها كما يصف الزمان والمكان للأحداث ، و يعود تركيز جريدة الاهرام على التقارير الإخبارية بالدرجة الأولى ، إلى طابعها الإخباري باعتبارها يومية وطنية إخبارية ، حيث تظل وظيفة الصحفي من خلال التفسير " إثارة انتباه القارئ و تهيئ ذهنه و حثه على متابعة الأحداث" ، و يدخل ذلك ضمن وظيفة الشرح و التفسير التي تعد إحدى وظائف الصحافة، غير أن اعتماد جريدة الأهرام لم يقتصر في الغالب على تقديم الأحداث كما جاءت ، و إنما اعتمدت وظيفة الشرح والتفسير مع التحليل و إبداء وجهة نظر الصحفي منها و هو ما أدى بها إلى الاعتماد بالدرجة الثانية على المقال التحليلي او الصحفي الذي أحرز نسبة 25.22% ، و يحتل هذا النوع الصحفي مكانة كبيرة في جريدة الأهرام منذ نشأتها ، أما الخبر كنوع إعلامي فإنه لم يشكل أهمية كبيرة مقارنة بالتقرير و المقال التحليلي ، حيث شكل نسبة 23.49% و هي نسبة معقولة لما يكتسبه

الخبر من أهمية فهو الذي يعطينا نظرة عن آخر تطورات الوضع ، كون أن جريدة الأهرام اعتمدت على التقارير كنوع إخباري يشمل تفاصيل أكثر من الخبر الذي يكتفي فيه بالايجابية على الأسئلة الست المعروفة إعلاميا : " من ، ماذا ، متى ، أين ، كيف و لماذا ؟ ".

أما العمود الصحفي كأحد أهم أنواع الرأي ، فإنه و إن كانت الصحيفة لم تركز عليه بشكل كبير تفاديا لتحميلها مسؤولية آراء أقلامها ،إلا أنه كان موجود خلال كل فترة الدراسة بنسبة 7.83%.

و من أنواع الرأي التي اعتمدتها الجريدة أيضا في تغطية موضوع الإصلاح السياسي التعليق الصحفي الذي أعطته نسبة 5.43% ، و يبرز استخدام الجريدة للتعليق اهتمامها بالموضوع ، أما الروبورتاج و البورتري كنوعين إعلاميين ، فإن جريدة الأهرام لم تركز عليهما نهائيا في موضوع الإصلاح ، حيث أنهما لم يحتلا سوى نسبة 0.22 % مما يعكس أن اهتمام الجريدة لم يكن منصبا على استطلاع آراء الرأي العام في الموضوع ، بقدر ما كان منصبا على تشكيل الرأي العام نفسه من خلال اعتمادها على الأنواع الإخبارية لتزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات ، و على الانواع التحليلية مثل المقالات و الأعمدة و التعاليق الصحفية لتتضح لدى القارئ الأحداث ، و من ثمة دفعه لتشكيل موقف منها.

بينما الأنواع الاخرى فجاءت نسبها على التوالي الحديث الصحفي 3.69% ، التحقيق 2.17% و الافتتاحية 1.30% . و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالانواع الصحفية السابقة.

2- فئات المحتوى :

أ- فئة الموضوعات :

الجدول رقم 09 :

جدول يوضح نوع المواضيع المعالجة من قبل الجريدة .

النسبة المئوية	التكرار	الموضوعات
%47.49	189	تعريف المشروع
%52.15	206	ردود الفعل
%100	395	المجموع

تحليل الجدول رقم 09 :

لقد ركزت جريدة الأهرام في تناولها لموضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط على موضوعين أساسيين تمثلا في :

1- تعريف مشروع الشرق الأوسط الكبير : و تكرر 189 مرة مشكلا نسبة 47.49%.

2- ردود الفعل من المشروع : وتكررت 206 مرة مشكلة بذلك نسبة 52.15%.

والملاحظ أن نسبة ردود الفعل أخذت حصة الأسد من حيث النسبة مقارنة بموضوع تعريف المشروع و هذا راجع بالأساس إلى كون أن مشروع الشرق الأوسط الكبير كان له صدى كبير و ردود أفعال مختلفة ، سواء أكانت ايجابية ام سلبية على الصعيدين العربي و الأوروبي ، و ذلك نظرا لأهمية هذا المشروع من جهة ، ولطرح أمريكا هذا المشروع منفردة دون استشارة الدول المعنية من جهة ثانية ، حيث وصفته الصحافة العربية بأنه " شراكة بدون شريك"، إلى جانب هذا فقد اعتمدت و اهتمت أيضا جريدة الأهرام بهذا النوع من المواضيع – أي ردود الفعل من المشروع - لما نتج عن المشروع من ردود أفعال من مختلف أنحاء العالم و التي لتزال تصدر لحد الساعة.

أما في المرتبة الثانية ، فقد جاء موضوع تعريف مشروع " الشرق الأوسط الكبير " بنسبة تقدر بـ 47.49% ،و هي نسبة لا تبتعد كثيرا عن نسبة ردود الفعل و هذا راجع لكون أن جريدة الأهرام أعطت أهمية أيضا لموضوع تعريف المشروع من حيث دوافع طرحه ، و أسسه و كذا أهدافه المعلنة و غير المعلنة .

و بالتالي طبيعي أن تنتج من وراء هذه التعاريف الكثيفة ردود فعل كثيرة ومختلفة .

ب- فئة مصادر الخبر :

الجدول رقم10:

جدول يوضح طبيعة المصادر المعتمدة في تغطية الموضوع .

المصادر	التكرار	النسبة المئوية
الجريدة	230	%50
الشخصيات	145	%31.52
وكالات الأنباء	58	%12.61
بدون توقيع	27	%5.87
المجموع	460	%100

*** تحليل الجدول رقم 10:**

للمصدر الصحفي أهمية في إعطاء قيمة للخبر ووزن يميزه عن غيره من الاخبار الأخرى المجهولة المصادر ، و يعزز ثقة القارئ في الصحيفة .

و لقد تنوعت المصادر التي من خلالها غطت جريدة الأهرام موضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط من مصادر الخاصة بالجريدة من صحفيين و مراسلين عبر الولايات و المندوبين الصحفيين ، و الذي احتل هذا المصدر المرتبة الأولى بنسبة 50% وبمجموع تكرار 230 مرة ، أي تهتم جريدة الأهرام بالمصادر الخاصة بالجريدة بنسبة النصف مقارنة بالمصادر الأخرى ، و حل مصدر الأهرام الشخصيات الثاني في ترتيب المصادر بنسبة 31.52% ، و قد اعتمدت الجريدة فيها على نقل تصريحات الشخصيات السياسية ،الوطنية والدولية تجاه موضوع الإصلاح ، كما أوردوها و بدون أي تدخل من الصحيفة ، أما مصدر وكالات الأنباء ، فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 12.61% ، و تعتمد جريدة الأهرام على وكالة " رويترز" بالدرجة الأولى بالإضافة الى وكالات أخرى .

أما بخصوص عدم ذكر الجريدة للمصدر أو لمادة بدون توقيع ، فإنها جاءت في المرتبة الأخيرة و بنسبة صغيرة تقدر بـ 5.87%.

ج- فئة الاتجاه :

الجدول رقم 11:

جدول يوضح إتجاه الجريدة بخصوص موضوع الدراسة

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض	235	%51.09
محايد	210	%45.65
مؤيد	15	%3.26
المجموع	460	%100

تحليل الجدول رقم 11:

قمنا بتصنيف فئة الاتجاه الى ثلاثة عناصر و هي : معارض ، محايد، مؤيد، و ذلك بغرض معرفة رأي جريدة الأهرام في موضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط ، و قد استخدمنا وحدة الكلمة في سياق الفقرة لتحديد الاتجاه.

نلاحظ من الجدول أن الاتجاه المعارض للمشروع الأمريكي للإصلاح تكرر 235 مرة بين مختلف الأنواع الصحفية الموجودة في العينة المدروسة ، و شكل ما نسبته51.09% من مجموع التكرارات أما الاتجاه المحايد لما طرحته أمريكا من إصلاحات في الشرق من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير فقد تكرر 210 مرة ، و شكل نسبة 45.65 % من مجموع التكرارات .

أما الاتجاه المؤيد لما أتت به أمريكا من إصلاحات في الشرق الأوسط ، فقد جاء 15 مرة بنسبة 3.26 % ، و هذا يعني أن هناك نسبة ضئيلة جدا مؤيدة للإصلاح.

المبحث الثاني : التحليل الكيفي

بعد أن تم التطرق للتحليل الكمي لموضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط في جريدة الأهرام المصرية ، نقوم في هذا المبحث بتحليل مضمون كيفي على جزء من مادة التحليل ، و الذي يجيب عن محتوى تلك المادة الإعلامية وكل ذلك من خلال دراسة أهم المواضيع ، هذا ما يساعد الباحث على تحديد أطر التفسير والاستدلال التي يتم صياغتها من خلال الرموز اللفظية في مرحلة لاحقة من النتائج الكمية (1)

و تبرز أهمية تحليل المضمون الكيفي في أنه يكشف عن الجوانب الخفية التي قد لا يتوصل إليها التحليل الكمي ، كما أن الصحيفة لا يمكنها التعبير عن موقفها كميا فحسب ، بل تلجأ هي الأخرى إلى الاستعانة بالجانب الكيفي كعنصر مكمل ، و في ذلك يرى " كراكوار" :" أن تحليل المضمون النوعي لا يمكن أن يتم بطريقة كمية لأن العدد الضخم من التصنيف المطلوب في الطريقة الكمية لا يمكن أن يعطي النتائج الهامة".(2)

و من هنا تبرز أهمية الاعتماد على تحليل مضمون كيفي مكمل للكمي ، حتى يتسنى الكشف عن بعض الجوانب و الاهتمامات التي يكون قد عجز التحليل الكمي عن إبرازها ، وفي هذا الإطار يتم التعرف على الكيفية التي عالجت بها جريدة الأهرام موضوع الدراسة بأبعاده المختلفة و بأطرافه التي كانت معنية به.[83]

و فـي دراستنا هذه ، اعتمدنا على تحليل كل الفئات التـي وردت في التحليل الكمي (جانب المحتوى) ، و بنفس الطريقة يأتي تحليل كيفية تناول جريدة الأهرام موضوع الدراسة من خلال المواضيع التي تسعى هذه الأخيرة إلى إبرازها .

كل هذا سنتعرض إليه في مبحث ثاني من هذا الفصل الخاص بالتحليل الكيفي لمضمون المادة الإعلامية.

---

[83]1)- محمد عبد الحميد ، بحوث الصحافة ، القاهرة : عالم الكتب ، 1992، ص 134.
2)- أحمد بدر ، الاتصال بالجماهير والرعاية الدولية ، الكويت : دار القلم ، 1974 ، ص 31.

أولا : فئة الموضوع :

أ- تعريف مشروع الشرق الأوسط الكبير :

لقد أصبح مشروع " الشرق الأوسط الكبير" حديث الساعة في كل وسائل الإعلام سواء المشروع بصورة شبه رسمية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، و يجري وضع بنود المشروع في الخارج و من جانب واحد ،دون الأخذ برأي الدول العربية التي اختيرت ميدانا لتطبيقه ، و لم يعلم العرب به إلا عن طريق وسائل الإعلام مثلهم مثل غيرهم ، فالإستراتيجية التي يتحرك بها المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير تقوم على ان الحرب على الإرهاب هي قمة أولويات السياسية الخارجية ، والرئيس بوش وصف بأنه رئيس زمن الحرب.

و لقد تناولت جريدة الأهرام تعريف مشروع " الشرق الأوسط الكبير " في عدة مناسبات و بكثير من الإسهاب و في العديد من صفحاتها ، و من ذلك جاء في العدد (42816) بتاريخ 27فيفري 2004م تقرير يحمل عنوان:

- الشرق الأوسط الكبير ... مشروع أمريكي – أوروبي لتسويق الديمقراطية –

يتحدث هذا التقرير عن قاموس ديمقراطي جديد ينسق مفاهيم استقرت في الضمير الإنساني و قد جاء في جزء من هذا التقرير حسب ما ورد في صحيفة الأهرام ما يلي :

"... يأتي الحديث عن مبادرات الإصلاح و الديمقراطية في وقت تتعرض فيه " مفاهيم " استقرت في الضمير الإنساني لعملية انقلاب و إحلال مفاهيم عكسية مكانها ، المقاومة المشروعة ضد الاحتلال و انتهاك السيادة يصبح تحريرا ، و الحرب عملا ايجابيا ، و الرهينة أسير حرب... فماذا يعني الإصلاح و الديمقراطية وفق القاموس الجديد؟".

أما في العدد (42830) من جريدة الأهرام ليوم 12 مارس 2004 ، قد ورد خبر يحمل عنوان : -

كيف تخطط أمريكا لإعلان جورجيا المرتقب؟-

و يتحدث هذا الخبر عن التحضيرات المكثفة لقمة المجموعة الصناعية الثمانية في " سي أيلاند" في جوان القادم .

كما جاء أيضا في العدد (42832) بتاريخ 14 مارس 2004 تقرير يحمل عنوان :

- نص المشروع الأمريكي " الشرق الأوسط الكبير "-

و يتناول التقرير نص المشروع كما طرحته الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثمانية ،كما قدمت من خلال هذا التقرير إحصائيات تصف الوضع الحالي في" الشرق الأوسط الكبير" و التي اعتبرتها إحصائيات مروعة تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء المجموعة الثمانية ،و أكدت على أنه تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية و الاقتصادية في المنطقة ، سيزداد بذلك التطرف و الإرهاب و الجريمة الدولية .

و قد كتبت جريدة الأهرام في جزء من هذا التقرير ما يلي :

- يمثل " الشرق الأوسط الكبير " تحديا و فرصة فريدة للمجتمع الدولي ، و يمثل تقريرا التنمية البشرية للعامين 2002و 2003 نداءات مقنعة و ملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير ."

و يتضمن أو يندرج تحت موضوع " تعريف المشروع " ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي :

*** <u>دوافع طرح المشروع</u> :**

اهتمت جريدة الأهرام بمعرفة الدوافع الحقيقية لطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير ، و ذلك من خلال الصفحات العديدة المخصصة لهذا الموضوع ،فقد جاء في العدد (42834) بتاريخ 16 مارس مقال تحليلي يحمل عنوان :

- الشرق الأوسط الكبير ... مشروع أمريكا الجديد –

و يتناول هذا التقرير النواقص الثلاثة التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003 ، و هي : الحرية / المعرفة / و تمكين المرأة ، و التي ساهمت في دفع الولايات المتحدة الأمريكية لفرض مشروع إصلاح المنطقة العربية لكي يعرض في قمة الدول الثماني الأكثر تصنيفا في العالم ، و يبقى الدافع الأكبر حسب أمريكا هو فرض الديمقراطية في المنطقة، و تقول جريدة الأهرام في جزء من هذا التقرير ما يلي :

" إن التغييرات الديمقراطية و إسقاط نظامي أفغانستان و العراق ، و ظهور بوادر الإصلاح في البلدان العربية ، كلها عوامل جعلت أمريكا تتحرك لتتبنى" مشروع الشرق الأوسط الكبير " فمبادرة

الشرق الأوسط الكبير لم تتضح تفاصيلها بعد لكنها باختصار طرح للديمقراطية ، أو كما يرى المراقبون فرض هيمنة أمريكية بشكل أكبر على منطقة واسعة في العالم يطلق عليها الشرق الأوسط الكبير و ليس العالم الإسلامي ، و ذلك لإدماج إسرائيل ."

- أسســه :

جاء في العدد (42836) بتاريخ 18 مارس 2004م مقال تحليلي يحمل عنوان :

- نحو عالم إسلامي أمريكي –

يتحدث هذا المقال عن أهم الأسس التي قام عليها مشروع " الشرق الأوسط الكبير" ، و التي يعتبرها المشروع أسس جوهرية في كل عملية إصلاحية في المجتمع ،و تتمحور هذه الأسس في ثلاثة عناصر:

تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح :

فحسب المشروع ، الديمقراطية والحرية ضروريات لازدهار المبادرة الفردية ، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في إرجاء الشرق الوسط الكبير .

بناء مجتمع معرفي :

حيث تمثل المعرفة ، حسب المشروع الأمريكي دائما الطريق إلى التنمية والانعتاق ، خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة ،و لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة إلى حد بعيد في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي .

توسيع الفرص الاقتصادية :

فتجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الشرقية.

وتقول صحيفة الأهرام " في جزء من هذا المقال ما يلي :

تمثل أسس و أولويات الإصلاح هذه ، السبيل إلى تنمية المنطقة ، فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية و المبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية "

*** أهداف المشروع** :

يهدف مشروع " الشرق الأوسط الكبير " إلى تحقيق جملة من الأمور يعتبرها جوهرية في كل عملية إصلاحية في المجتمع ، و ترتكز على تكملة النواقص الثلاثة التي حددها تقرير التنمية البشرية ،و تتمثل في : تحقيق الحريات / رفع السقف المعرفي / و تمكين المرأة من المشاركة في جميع المجالات .

و قد جاء في العدد (43026) بتاريخ 24 سبتمبر 2004م مقال يحمل عنوان :

- أهداف المشروع الأمريكي للإصلاح-

و يتناول هذا المقال الأهداف المعلنة لمشروع " الشرق الأوسط الكبير "، حيث لا تخفي المصادر الإستراتيجية الأمريكية حقيقة أن الولايات المتحدة لها مصالح محددة تتمثل في تحقيق جملة من الأهداف المعلنة و غير المعلنة .

و قد جاء في جزء من هذا المقال حسب جريدة الأهرام ما يلي :

" أن الهدف الكبير من المشروع هو ضمان امن إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية ترى في إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة الموالية تماما للغرب في سياق منطقة الشرق الأوسط الحافلة بالاضطرابات ، كما أنها ترى فيها دورا محوريا في محاربة الإرهاب و مواجهة التهديدات العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في نفس الوقت"

كما جاء في العدد (42859) الموافق لـ 10 أفريل 2004م مقال بعنوان :

- ماذا تريد واشنطن : تطويرنا ...أم استعمارنا ؟-

و يتناول هذا المشروع الأهداف غير المعلنة التي تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقها في المنطقة خلال " مشروع الشرق الأوسط الكبير " .

و تقول جريدة الأهرام في جزء من هذا المقال ما يلي :

" إن الخطة الأمريكية ببنودها المعلنة تبدو خطة ايجابية ، فهي تريد التشجيع على نشر الديمقراطية ، و هي تريد توسيع قاعدة المعرفة و التعليم ، و هي تريد العناية بالمرأة و دورها و مستقبلها،... و هذه كلها بنود ايجابية تمت صياغتها بكلمات طيبة ، تجعل الدفاع عن المشروع أمرا سهلا ، و تجعل رفض المشروع أمرا يرتد على صاحبه ، هذا حين نأخذ المشروع بما يقول ويعلن ،و حين نغض النظر عما يختبئ خلف ذلك ، أو حين نبحث عما وراء تلك الكلمات الجميلة و المشاريع الطيبة و أما حين نحاول ان نقرأ ما لا يقوله المشروع و ما لا يعلنه ، فإننا سنصل إلى نتائج متناقضة تجعلنا نرفض المشروع من أساسه ، لا لأننا نرفض الإصلاح والتطوير و التقدم ، بل

لأننا نريد مشروعا آخر للإصلاح و التطوير ، نطرحه نحن ، ونعده بناءا على فهمنا نحن لمشكلاتنا و الصيغ الأنسب لحلها ، و نتعاون في هذا المشروع مع القوى العالمية الفاعلة كلها ، و ليس مع الولايات المتحدة وحدها".

أما في العدد (42894) الموافق لـ 15 ماي 2004م ، فقد جاء تقرير يحمل عنوان :

- الإصلاح الديمقراطي... في المزاد الاورو –أمريكي –

و يوضح هذا التقرير أهداف مشروع " الشرق الأوسط الكبير " التي يسعى هذا الأخير إلى تحقيقها في المنطقة و إن كان في ظاهره يسعى إلى تحقيق الديمقراطية والتي اعتبرها من أهم أولوياته في المنطقة ، إلا أن باطنه يعكس غير ذلك.

و جاء في جزء من هذا التقرير الوارد في جريدة الأهرام ما يلي :

"... تعددت الأسباب و الهدف واحد ، ألا و هو إعادة تشكيل المنطقة العربية المحملة بعناصر التوتر، لكي تدخل في مجال الحضانة الاورو-أمريكية ، بأبسط الأساليب و أكثرها جاذبية ، و هل هناك أكثر من الديمقراطية قدرة على تحقيق ذلك."

ب- ردود الفعل من المشروع :

هي مجموعة ردود الفعل التي شاهدتها الساحة العالمية إزاء طرح أمريكا لمشروعها في الشرق الأوسط ، فلا بد أن يكون لأي مشروع ردود أفعال دولية ، سواء أكانت ايجابية ام سلبية ،وهذا هو الحال بالطبع بالنسبة لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي عرف ردود فعل عربية و أوروبية و التي قامت جريدة الأهرام بنشرها .

1- ردود الفعل العربية:

جاء في العدد (42836) من جريدة الأهرام الصادر بتاريخ 18 مارس 2004 تقرير بعنوان:

- العرب و مشروع الشرق الأوسط الكبير –

و يوضح هذا التقرير رد فعل العرب من المشروع الأمريكي بمجرد نشر بعض وسائل الإعلام الخبر ، وقد جاء في سياق هذا التقرير حسب ما ورد في جريدة الأهرام ما يلي :

" هناك توجيهات لدى دول عربية تطالب بفتح قنوات حوار مع الدول الغربية حول هذه المبادرة بدلا من الرفض الصريح والكامل لأي مبادرات إصلاحية ،و هناك دول عربية تطالب بعدم إبداء

أي رأي في انتظار تبلور المبادرات المطروحة ، وهناك دول عربية أخرى ترفض هذه المبادرة علانية على غرار سوريا و مصر و السعودية ".

أما في العدد (42830) من جريدة " الأهرام" الصادرة بتاريخ 12 مارس 2004م فقد جاء مقال تحليلي يحمل عنوان :

- الإصلاح في العالم العربي مسؤولية الجميع ... و مؤتمر الإسكندرية خير مثال –

يتناول هذا المقال رفض العرب لمشروع الشرق الأوسط الكبير ، و أن الإصلاح يكون من الداخل و لا يفرض من الخارج ، و جاء في نص هذا التقرير ما يلي :

" الإصلاح ينبع من الداخل ، و يجب أن يتفق مع التراث الثقافي والديني للمجتمعات العربية ، و أن لكل دولة ظروفها الخاصة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ، فالإصلاح الذي تريده الشعوب العربية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع إحراز التقدم نحو حل الصراع العربي – الإسرائيلي لتهيئة المناخ المناسب الذي يمكن أن يوفر النجاح لجهود الإصلاح والتحول الديمقراطي ".

2**- ردود الفعل الأوروبية :**

جاء في العدد (42866) من جريدة الأهرام الصادر بتاريخ 17 أفريل 2004 تقرير يحمل عنوان :

- هجمة مشاريع الشرق أوسطية –

يتحدث هذا التقرير عن تحفظ ممثل ألمانيا " شرودر" عن مشروع الشرق الأوسط الكبير ،و عن إعلان وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي عن موافقتهم للعمل مع إدارة الرئيس الأمريكي بوش أما في العدد (42920) الصادر بتاريخ 10 جوان 2004 جاء مقال تحليلي في جريدة الأهرام يحمل عنوان :

- الشرق الأوسط الكبير ... التحدي الغربي والاستجابة العربية –

يتناول هذا التقرير التباين في الفهم القائم بين الطرفين الأوروبي و الأمريكي لدوافع ثقافية و إستراتيجية أساسية، و إن سعت الولايات المتحدة إلى طمسه، أو أبدت أوروبا تجاوبا مع هذه المحاولة مادام الطرف الثاني في المعادلة هو العالم العربي .

و جاء أيضا في العدد (42916) الصادر بتاريخ 06 جوان 2004 تقرير بعنوان :

- أوروبا و مبادرة الشرق الأوسط الكبير –

يتناول هذا التقرير ردود فعل الدول الأوروبية من المشروع ، و جاء في سياق هذا التقرير ما يلي :

" يكشف الناظر لمختلف المواقف الاوروبية الراهنة حيال مشروع الشرق الاوسط الكبير مدى قناعة حكومات القارة القديمة بمحدودية فعالية سياسيتها الخارجية في عالمنا العربي ، إذا ما ابتعدت عن توجهات أمريكا".

ثانيا : فئة الاتجاه :

لقد كان من ابرز أهداف البحث معرفة موقف جريدة الأهرام من مشروع الشرق الأوسط الكبير،وهو يتجلى في مختلف المواضيع المتناولة من قبل الجريدة ، و على ضوء ذلك، كشفت لغة الأرقام جريدة الأهرام للاتجاه المعارض لمشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي احتل نسبة عالية بلغت 51.09% ، يليه الاتجاه المحايد بنسبة 45.69% و أخيرا الاتجاه المؤيد بنسبة 3.26%.

1 **- الموقف المعارض:**

نقصد به جميع المواضيع التي تحمل انتقادا واضحا لمشروع الشرق الأوسط الكبير، لقد اهتمت جريدة الأهرام بنشر جميع الموضوعات التي فيها معارضة للمشروع، و التي شكلت الأغلبية مقارنة بالمواضيع الأخرى، و هذا يعكس بالدرجة الأولى رفض الدول العربية لهذا المشروع الذي فرض عليها من الخارج، و رأت أنها يجب أن تبادر هي بالإصلاحات التي يجب أن يتبع من الداخل، و أن تكون مسؤولية الجميع ، حيث نجد في العدد (42899) من جريدة الأهرام الصادر بتاريخ 20 ماي 2004 تقرير يحمل عنوان:

- التغيير مسؤولية الدولة أو مسؤولية المجتمع ؟-

و يتناول هذا التقرير انه لم يعد هناك في العالم العربي مجالا للمراوغة و التنصل من مسؤولية التغيير الشامل بالاستناد إلى حجج الخصوصية الثقافية أو ضرورة التدرج خوفا من الغزو الثقافي الأجنبي، أو تفاديا لانقلاب الأوضاع لو تم تطبيق الإصلاح المطلوب بسرعة، و في هذا السياق جاء جزء من هذا التقرير ما يلي:

" لقد كان مهما للغاية أن يبلور العرب رؤيتهم للإصلاح حتى يتعامل معها العالم الخارجي ، و يأخذها بعين الاعتبار عند صياغة أي تصور له في المنطقة"

أما في العدد (42986) من جريدة الأهرام الصادر بتاريخ 15 أوت 2004، جاء مقال تحليلي يحمل عنوان:

- نحن و الغرب الجديد: رؤى الإصلاح المتصادمة بين الغرب و الشرق-

يتناول هذا المقال المشاريع الإصلاحية التي انهالت على الشرق الأوسط و ردود الفعل العربية من هذا المشاريع، و جاء في جزء من هذا التقرير ما يلي : " لقد واجه المشروع الأمريكي مناهضة العربية ، ومن ثم توال الرفض لدى المناقشة في اجتماعات عدة أطراف أخرى حتى وصلت حد المناقشة في اجتماعات عدة لأطراف خليجية و عربية مثل اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة".

2- الموقف المحايد:

ننتقل ثانيا إلى الموقف المحايد من مشروع الشرق الأوسط الكبير، أي موقف جريدة الأهرام المحايد من الإصلاح الأمريكي للشرق الأوسط، و نقصد بالاتجاه المحايد جميع المواضيع التي لها علاقة بموضوع الدراسة ، لكن لم تحمل موقف لا هو بالمؤيد صراحة و لا هو بالمعارض، و شمل هذا التصنيف في الغالب التقارير الإعلامية التي كانت تكتفي بذكر ما حدث مثل الندوات و المؤتمرات التي كانت تعقد لدراسة موضوع الإصلاح و ما شابه ذلك، و قد جاء في العدد (43023) الصادر يوم 21 سبتمبر 2001 تقرير يحمل عنوان:

- الأفكار التي تصنع مشروع الشرق الأوسط الكبير-

و يتناول هذا التقرير كيف يحضر العرب لقمة تونس 2004 و ما هي أهم القضايا التي ستطرح فيها خاصة مع الإستراتيجية التي يتحرك بها المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، و التي تقوم على أن الحرب ضد الإرهاب هي قمة الأولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

و جاء في جزء من التقرير مايلي : " إن هذه المنطقة التي تواجه قرب إعلان هذا المشروع الذي قيل أن تفصيلاته سوف يتم الانتهاء من بلورتها بحلول الصيف القادم ، لا تملك إستراتيجية التعامل معه ، و لو حتى من باب ملء الفراغ الاستراتيجي المباح للآخرين في عالمنا العربي".

3- الموقف المؤيد :

نقصد بالموقف المؤيد كل المواضيع التي تواجه بتأييد مشروع " الشرق الأوسط الكبير " من خلال العودة للمواضيع التي اهتمت بها جريدة الأهرام و التي تعد قليلة جدا بالمقارنة مع المواضيع المعارضة أو المحايدة و منها ما جاء في العدد (42814) الصادر بتاريخ 25 فيفري2004 و هو عبارة عن تقرير يحمل عنوان :

- أمريكا والشرق الأوسط الكبير –

و جاء في هذا التقرير أنهدف أمريكا في الشرق الأوسط هو نشر الديمقراطية حتى تتفادى هذه المنطقة الزيادة في التطرف والإرهاب ، و جاء في التقرير مايلي :" إن الولايات المتحدة تخوض حربا ضد الإرهاب لتوسيع رقعة الديمقراطية إلى أطراف العالمين العربي و الإسلامي التي تهدد الحضارة الليبرالية ، و أن المشكلة الكبرى هي في غياب نظام ديمقراطي واحد في العالم العربي .

التحليل النوعي لفئات شكل المادة الإعلامية :

في هذا الجزء من التحليل النوعي سوف نتناول الأنواع الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الأهرام محل الدراسة في تناولها لموضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط لفترة من جانفي2004 م حتى ديسمبر2004 م.

و فيما يخص فئة الأنواع الصحفية التي عليها جريدة الأهرام جاءت متنوعة نوعا ما حيث وظفت: التقرير، المقال التحليلي ، الخبر ، العمود، التعليق.. الخ ، و لكنها اعتمدت على التقرير التحليلي ثم الخبر، و تستخدم جريدة الأهرام لغرض مادتها الإعلامية بصفة عامة و موضعها الخاص بمشروع الشرق الأوسط بصفة خاصة هذه القوالب الفنية التحريرية حتى توضح هذه الأخيرة اهتماماتها مدى اهتمامها بموضوع الدراسة و القيمة التي تمحها لهذا الموضوع، فاستعمال التقرير غير استعمال المقال التحليلي، و استخدام الأنواع الخبرية لا يحمل موقفا مثلما تحمله أنواع الرأي، و إن كان وجود الأنواع الخبرية يعكس بشكل أو بآخر اهتمام الجريدة بالموضوع و عدم تجاهلها له.

ومن هذا المنطلق تناولت طبيعية الأنواع الصحفية المستخدمة من قبل الجريدة في مادة التحليل لمعرفة مدى اهتمام الصحفية بالموضوع.

التقرير الصحفي:

اعتمدت جريدة الأهرام بشكل كبير على التقرير الصحفي، و حضي باهتمام واسع مقارنة بالأنواع الصحفية الأخرى، فقد استعمل في تغطية مختلف المواضيع المتناولة من قبل الجريدة بخصوص موضوع الشرق الأوسط الكبير و الردود الدولية منه، و يعود تركيز الجريدة على التقارير الإخبارية بالدرجة الأولى إلى كونها ذات طابع إخباري بما أنها يومية إخبارية ، و إلى أن التقارير تسرد الأحداث و تتبع تطوراتها من عين المكان ، و تسعى أيضا إلى إثارة انتباه القارئ و تهيء ذهنه و حثه على متابعة الأحداث، فهو يولد ليستمر، و قد جاء في العدد (42834) من جريدة الأهرام بتاريخ 16 مارس 2004م على سبيل المثال تقرير يحمل عنوان:

- كيف يكون التغيير إصلاحا؟-

و يتناول هذا التقرير الوسائل الأساسية و الضرورية حتى يكون التغيير إصلاحا شاملا و جذريا، و جاء في جزء من هذا التقرير الوارد في جريدة الأهرام ما يلي:

" الحديث عن التغيير في العالم العربي أوشك أن يكون هو الحديث الغالب، و الذي أصبح ضرورة"

المقال التحليلي:

جاء المقال التحليلي في المرتبة الثانية بعد التقرير الصحفي في نسبة المواضيع المتناولة في جريدة" الأهرام" بخصوص الموضوع محل الدراسة، بحيث أن الجريدة لم يقتصر تناولها الموضوع على تقديم الأحداث كما جاءت فقط وإنما اعتمدت وظيفة الشرح و التفسير مع التحليل و إبداء وجهة نظر الصحفي منها.

و قد جاء في العدد (42871) بتاريخ 22 افريل 2004م مقال تحليلي يحمل عنوان :

- الإصلاح و الديمقراطية و الحكومة التمثيلية –

و يوضح هذا المقال الانسدادان و المأزق العديدة التي يعاني منها برنامج الإصلاح العربي الذي تتبناه العديد من النظم العربية، و التي تعود إلى غياب حكومات تمثيلية مستندة إلى إرادة شعبية قوية وواضحة.

وجاء في جزء من هذا المقال ما يلي : " السبب في ذلك أن الإصلاح يحتاج اليوم في البلاد العربية أكثر منه في أي مكان آخر إلى اتخاذ قرارات صعبة تمس مصالح ثابتة و قوية و مستقرة".

الخبـــر:

أما بالنسبة للخبر، فان جريدة الأهرام لم يشكل لديها كنوع إعلامي أهمية كبيرة مقارنة بالتقرير و المقال التحليلي، و يعود ذلك إلى اعتماد الصحيفة على التقارير كنوع إخباري يشمل تفاصيل أكثر من الخبر الذي يكتفي بالإجابة على الأسئلة الست المعروفة إعلاميا ، و من الأخبار التي وردت في جريدة الأهرام نجد مثلا في العدد (42830) بتاريخ 12 مارس 2004م خبر حول تأجيل انعقاد قمة تونس 2004م لأسباب لا تزال مجهولة ، وذلك بسبب انعدام الشفافية و لعدم وجود احد يعرف ما تفكر فيه الحكومات العربية أو تفعله، و أن كان هناك صراع خفي بين مصر و تونس.

العمـــود:

ليس بعيدا عن نسبة الخبر، اعتمدت جريدة الأهرام على العمود، و إن كان بنسبة ضعيفة نوعا ما، و يعتبر العمود كأحد أهم أنواع الرأي لذا لم ترتكز عليه الجريدة بشكل واضح تفاديا لتحميله مسؤولية أراء أقلامها، ومن بين الأعمدة التي وردت في جريدة الأهرام نجد في العدد (42814)بتاريخ 25 فيفري 2004م عمود بعنوان:

- حول مشروع الشرق الأوسط-

و يطرح هذا العمود عدة أسئلة منها : هل من شرق أوسط كبير بالفعل؟ و هل من شرق أوسط يتجاوز حدود ما استقر على اعتباره إقليم الشرق الأوسط ؟ و هل من قاسم مشترك للقضايا التي تثار في المنطقة التي تمتد من باكستان شرقا الى المغرب غربا ؟ و يحاول العمود الإجابة عن هذه الأسئلة أيضا.

التعليق :

من أنواع الرأي التي اعتمدتها جريدة " الأهرام " أيضا في تناولها لموضع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط نجد التعليق الصحفي، فهو الذي يجعل لأحداث التي تنتشرها الجريدة معنى ومغزى، وهو في الغالب ياتي لتوضيح الاخبار وكشف أسرارها أو كما يقال تقديم " ما وراء الخبر".

وجاء في العدد (42918) من جريدة الاهرام الصادر بتاريخ 8 جوان 2004م تعليق بعنوان:

- ملاحظة على مبادرة الشرق الاوسط الكبير"-

و فيه يعلق الصحفي على مشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث يقول في جزء منه: " هذا المشروع ظاهره جاد و باطنه مخادع، حيث أن ظاهرة الاهتمام بالإصلاح و باطنه هو الهروب من الالتزام، فلماذا لا تلتزم امريكا بدورها الخاص، و تترك الإصلاح لأصحاب المنطقة أنفسهم".

ومن هذا كله يمكننا القول ان جريدة الاهرام اعتمدت على كل هذه الانواع الصحفية بدرجة متفاوتة حتى توضح مدى اهتمامها بموضوع الدارسة، الا انه لم يخلو تناولها للموضع من الانواع الصحفية المتبقية ، كالحديث الصحفي و غيرها، الا انها تكاد تنعدم، لذا اكتفينا بتناول الانواع الصحفية المذكورة أعلاه.

الاستنتاجات :

من خلال التحليل الكمي و الكيفي لموضع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط الممتد من جانفي 2004م إلى ديسمبر 2004م ، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات تحاول الإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة في الإطار المنهجي و المتعلقة بكيفية تناول صحيفة " الأهرام" لموضوع الدراسة و موقفها منه، و هي كالتالي :

- نستنتج أن صحيفة " الأهرام " اهتمت بموضع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط و أعطت له أولوية كبيرة، و درسته من جميع جوانبه، و أفردت له تغطية شاملة وكاملة، تجلت من خلال الكم الهائل من الصفحات التي تناولت الموضع محل الدراسة.

- وجدت أيضا أن صحيفة " الأهرام" أعطت من حيث حجم التغطية أهمية كبيرة لموضع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط، اذ خصصت له من الناحية الشكلية قيمة تيبوغرافية عالية، وما يؤكد ذاك تخصيصها لمساحة كبيرة لتغطية الموضوع، اذ بلغت خلال فترة الدراسة 1533211.20سم2، كما أن تغطية الجريدة لموضع الإصلاح كان على امتداد فترة الدراسة كلها، مما يعكس الجريدة للموضع بكل اهتمام.

-استعملت جريدة "الأهرام" المنشات العريضة لتبين مدى اهتمامها بموضوع الدراسة ، حيث احتلت مساحة العناوين لوحدها 86744.48سم2 من مجموع المساحة المخصصة للحدث، و كانت في الغالب تخص الصفحة الأولى لإثارة انتباه القارئ، كما أنها نوعت من مضامين العناوين و أشكاله، مما يدل على اهتمامها الكبير بهذا الموضوع.

* أما من ناحية المحتوى، فقد أولت جريدة "الأهرام" اهتماما بالغا و أهمية قصوى لموضع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط، و هذا ما يؤكده التنوع في تغطية الموضع بقوالب صحيفة مختلفة، فباستعمال أنواع الرأي الصحيفة و التنوع في المقالات التحليلية إلى جانب الأنواع الإخبارية ، يعد دليلا على إعطاء الصحيفة أهمية للموضع ، كما أن تركيزها على التقارير التي أخذت نسبة 3.43 يؤكد مواكبتها لأحداث المرتبطة بالمشروع الأمريكي و الإصلاح في الشرق الأوسط دائما، فمعظم المواضيع التي تناولتها جريدة " الأهرام" محل الدراسة هي عبارة عن تقارير تخص في اغلب الأحيان المواضيع التي اهتمت بتعريف المشروع الأمريكي المطروح على الشرق الأوسط و العالم الإسلامي، و كذا ردود الفعل الدولية منه، في حين أن تركيزها على المقال الصحفي الذي اخذ نسبة 25.22 وهو من الأنواع التحليلية يبرز مدى الأهمية التي أعطتها جريدة" الأهرام" للموضع محل الدراسة، أما باقي الأنواع الصحيفة الأخرى نسبة ضعيفة ، و يرجع ذلك إلى تفادي الصحيفة اللغة المباشرة في الخطاب الإعلامي حتى لا تفقد جمهورها سواء المحايد من المشروع او المعرض له، و دفع القارئ إلى تنبئ أفكارها سيما من خلال الأسلوب التحليلي، لأنه يعتمد على لغة الإقناع التي لا تتوفر في الغالب في الأعمدة و التعاليق لأنها مباشرة في الطرح سواء في انتقادها أو في تأييدها.

- ووجدت أيضا من ناحية أخرى أن جريدة " الأهرام " سعت إلى تناول موضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط من جميع جوانبه ، و كان تركيزها أكثر من ردود الفعل الدولية سواء المؤيدة أو المعارضة للمشروع الأمريكي ، ثم ركزت بدرجة ثانية على التعريف بالمشروع لتوضيح أسسه و دوافعه و أهدافه.

- و بخصوص المصادر التي اعتمدت عليها جريدة " الأهرام " فقد اعتمدت بشكل كبير على مصادرها الخاصة و الداخلية ، حيث احتلت المرتبة الأولى من ترتيب مصادر مادة التحليل بنسبة50 % ، و يرجع ذلك أساسا إلى الامكانيات المادية و البشرية التي تتوفر عليها الجريدة و خاصة المراسلين المنتشرين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط و العالم ، و الذين يمثلون قوة هذه الجريدة إذ تعد هذه الجريدة من اكبر الجرائد في العالم ، إلى جانب اهتمام جريدة " جريدة الأهرام بهذا المشروع الموجه أساسا إلى العرب و المسلمين و الذي يمسهم بالدرجة الأولى ، مما جعلهم يولونه أهمية كبرى و يسخرون أقلامهم لتغطية الأحداث المرتبطة به، و كذا تحليل هذه الأحداث و التعليق عليها و كما اعتمدت الجريدة بدرجة اقل على تسجيل تصريحات الشخصيات بدون تدخل

من الجريدة لإعطاء مصداقية اكبر للموضوع و الذي أخذت نسبة 31.52 % ،في حين قلت نسبة وكالات الأنباء حيث احتلت 12.61%، أما نسبة المواضيع التي هي بدون توقيع قلت بشكل واضح مقارنة بالنسبة الأخرى حيث شكلت 5.87%، هذا ما يعكس حرص جريدة "الأهرام" على تبني الأفكار التي توردها مع المحافظة على مصداقية كتاباتها.

- كان اتجاه جريدة "الأهرام" نحو موضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط معارض بدرجة أكبر ثم يليها الاتجاه المحايد للمشروع ، و في الأخير الاتجاه المؤيد ، وجاء هذا الموقف المعارض على أساس انه لسنا في حاجة إلى أي إصلاح إن كان لمداهنة القوي و مسايرته و اتقاء شره، بل أننا في حاجة إلى الإصلاح لأنه سنة الحياة ، و لان مجتمعاتنا تنتظره و ستصر عليه بمقدار إصرارها على تحقيق المطالب الوطنية الكبرى.

* أما من حيث كيفية معالجة الصحيفة لموضوع الدراسة ، فقد توصلت في قسم التحليل النوعي إلى الاستنتاجات التالية :

- إن صحيفة "الأهرام" لم تتبنى مشروع أمريكا للإصلاح في الشرق الأوسط و عارضته بصفة واضحة منذ بداية مقدمة إياه على انه مشروع أو صيغة معدلة لمشروع " الشرق الأوسط الجديد" الذي طرحه " شيمون بيريز " و تبنته إدارة " بيل كلينتون " قبل نحو عشر سنوات ، هذا المشروع يجري بنوده في الخارج ، و من جانب واحد، دون اخذ رأي الدول العربية التي اختيرت ميدانا لتطبيقه ، و لم يعلم العربية إلا عن طريق وسائل الإعلام مثلهم مثل غيرهم، و هو حسب الولايات المتحدة طرح للديمقراطية في العالمين العربي و الإسلامي.

و من أهم المواضيع التي اهتمت بها جريدة " الأهرام" هي التعريف بهذا المشروع حتى تعطي فرصة للرأي العام حتى يفهم دوافعه و اسه و أهدافه في المنطقة،حتى يستطيع هذا الأخير إبداء رأيه نحوه بكل وضوح، كما أولت اهتمام بالغ بمعرفة ردود الفعل الدولية من هذا المشروع و أبرزت الصحيفة كل الأطراف المعارضة للمشروع سواء المعارضة او المؤيدة .

و عليه قد اهتمت جريدة " الأهرام " بموضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط و اعتبرته من أهم المواضيع التي قامت بتناولها و معالجتها خلال فترة الدراسة.

الخـــاتمـــة :

تعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، نقطة تحول مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية ، فعلى إثرها ولد عالم جديد مختلف و مغاير بدل كثيرا في نظامه و في مفهوماته السياسية و الثقافية ، كما بدل في منظومة علاقاته و في تصوراته لمستقبل العالم كله.

و يعد مشروع " الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الأوسط ، نتاجا لإستراتيجية تم توطيدها في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 20001م، و توضحت معالمها من خلال احتلال أفغانستان و العراق، و الهدف منه وفق المفهوم الأمريكي ليس ما أعلن محاربة الإرهاب و التطرق الإسلامي و تدمير أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل الهدف الحقيقي هو النجاح في تحقيق كل ذلك عن طريق تحديث هذه المساحة الإستراتيجية التي تضم كل العرب و الأغلبية العظمى من المسلمين، و من ثم تعليمهم الديمقراطية و فرض إصلاحات سياسية و اقتصادية و كثقافة كبيرة و عاجلة ، فهو في واجهته يدعو إلى حتمية إصلاح دول الشرق الأوسط برفع مستوى الديمقراطية و محو الفساد مع توسيع فرص الاقتصاد و بناء مجتمع المعرفة ، وفي مضمونه يتعدى هدف ما اصطلح إليه دمقرطة الأنظمة العربية و تنميتها إلى أهداف أساسها عقيدة براغماتية و أمريكية.

و قبل أن تطلق أمريكا مبادرة إصلاح " الشرق الأوسط الكبير" ، كان تناول العديد من الأنظمة العربية لموضوع الإصلاحات السياسية لا يزال يندرج في سياق الخطابات الجوفاء الموجهة فقط للاستهلاك الداخلي أو الخارجي ، بالرغم من أن العديد من الدول العربية كانت قد خطت خطواتها الأولى في العديد من تطبيقات الإصلاح الميدانية قبل أن تطلق الولايات المتحدة مبادرتها و حتى قبل أحداث سبتمبر 2001م، و هي اللحظة التاريخية التي توقفت عندها عقارب الساعة ، و التفت خلالها العالم بعضه إلى بعض بحثا عن أسباب الإرهاب الذي بدا يشكل مصدر إزعاج حقيقي لعالم كان يشق طريقه نحو تحصيل المزيد من التكنولوجيا .

و بهذا برزت النية الأمريكية في إقامة دول تدعم السياسة الأمريكية ، فأسقطت " نظام طالبان " و بعده النظام العراقي بحجج لم تستطع لحد ألان إثباتها، دون حديث عن الأراضي الفلسطينية التي تغرق يوما بعد يوم في همجية إسرائيل ، و الدعوات المتتالية ضد سوريا و إيران، أسباب ووقائع اعتبرتها بعض الدول كافية لرفض المبادرة الأمريكية ، فهي حسبهم ، تدخل

سافر في الشؤون الداخلية ،و رؤية إصلاحية وفق نموذج غريب عن مبادئ العرب و أهدافهم ، و بنظرة ثاقبة من قبل متتبعين مشروع أمريكا ، مبتغاه دمج إسرائيل في المنطقة العربية، و بذلك اعتراف عربي بإسرائيل .

فمنذ سنوات طرح بعض أصحاب المصالح ما كان يسمى الشرق أوسطية ، و كان الهدف من هذا الطرح أن تصبح إسرائيل جزءا من كيان المنطقة العربية ،وان تأخذ فرصتها في الاندماج مع الشعوب العربية على أسس من التسامح و التعاون و تغليب لغة المصالح في ظل سلام عادل.

إن تفتيت المنطقة العربية جغرافيا و سياسيا يخدم مصالح إسرائيل ، لذا فان " الشرق الأوسط الكبير" - الذي يسعى إلى إلغاء كل جسور التواصل القديمة التي قامت بين الشعوب و الدول – هو مؤامرة كبرى تشبه ما حدث في معاهدة " سايس بيكو" عندما تم تقسيم الدول العربية بين الدول الاستعمارية في بداية القرن الماضي، و لكن المؤامرة الجديدة لا تسعى إلى تقسيمات جغرافية ،ولكنها تهدف في الأساس إلى هدم جذور ثقافية و حضارية و إنسانية و دينية تقوم عليها شعوب المنطقة.

فالمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط ليس مشروعا سياسيا فقط ،و لكنه مؤامرة ثقافية حضارية تهدف أولا و أخيرا إلى تشويه ملامح هذه المنطقة من العالم في ثقافتها و حضارتها ودينها و سلوكياتها لتهديم قاعدة وحدتها الأساسية المادية و الروحية.

و إذا كان المنطق البسيط يقول إن كثرة الإلحاح على شيء يعني اعترافا بضرورته و أهميته ، فان الحالة العربية في الإلحاح على الإصلاح تبدو معاكسة إلى حد ما، فالمبدأ الأصولي الشهير يقول "إن ما لا يدرك كله لا يترك كله"، و بالتالي فان الإصلاح الذي يجريه بيدنا نحن لا بيد غيرنا هو وحده الذي يضمن لنا الحفاظ على ثوابت الأمة مثلما تحافظ الولايات المتحدة على ثوابتها التي هي في الحقيقة مصالحها.

و يمكن القول في الختام ، إن المشروع الأمريكي تجاه الوطن العربي يواجه مصاعب عديدة في مجال التطبيق العملي ،حيث يحظى برفض شعبي واسع، و تحفظ من قبل الحكومات العربية ،لان ما يحدث على ارض الواقع في العراق من انتهاكات لحقوق الإنسان و العدوان اليومي على المدنيين و المدن العراقية ،يثبت كذب مزاعم أمريكا عن النموذج " الديمقراطي" في العراق الذي تريد منه واشنطن أن يكون مثالا واجب الاحتذاء في بقية الأقطار العربية و الإسلامية ، كما أن التأييد المطلق لجرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني و تعهدات إدارة بوش

بدعم مخطط حكومة شارون الإرهابية من شانه رفض و عرقلة المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط من الأساس، لذا فان الخطوة الأولى في طريق الخلاص تبدأ من الداخل ،و"إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ".

و لذلك لا نستغرب موقف صحيفة الأهرام المصرية ،و التي تعد من أكبر الصحف العربية و أهمها ، و التي تعبر عن رأي عام شعبي و رسمي ، ذلك الموقف الذي أكدته الدراسة، و الذي نجد فيه نقدا واضحا للمشروع الأمريكي ، كما يعكس تخوفا واضحا من النوايا الحقيقية وراء المشروع.

توصيـ ـات :

حين يتردد في الأفق أصداء شعارات الإصلاح السياسي منبعثة من الإدارة الأمريكية ،و حين يدور حولها جدل كبير في الأوساط الرسمية العربية ، يخال المرء أن مجتمعاتنا و ثقافتنا العربية لا عهد لها بفكرة الإصلاح، و أنها كانت تنتظر إدارة بوش و أحداث سبتمبر 2001م حتى تبدأ تفكر في الإصلاحات ، و الحقيقة غير ذلك تماما ، فثقافتنا السياسية العربية المعاصرة عرفت –منذ قرابة القرنين- فكرة الإصلاح،بل أن هذه الفكرة استوطنت تلك الثقافة على مدار قرن كامل أو يزيد ، ومجتمعاتنا العربية المعاصرة أنجبت حركات سياسية و منظمات انصرفت إلى العمل من اجل تحقيق الإصلاح الديمقراطي و الاجتماعي للمجتمع و الدولة.

و لم يسبق أن كانت السياسية الرسمية العربية أمام ضغط مطاب الإصلاح عليها مثلما هي اليوم أمامه ،وليس معنى ذلك ان المطاب هذا جديد على الساحة العربية ،و أن فكرة الإصلاح السياسي لم تكن مدرجة- قبل هذا التاريخ- في جدول أعمال الحركات المطلبية الشعبية العربية ،بل يعني –في المقام الأول- أن النخب الحاكمة في الوطن العربي لم تجد نفسها معنية بالتعاطي مع هذا المطاب إلا بعد أن حمل على ركاب الضغط الأجنبي، فالإصلاح السياسي اقصر السبل إلى كف الضغوط الأمريكية على الوطن العربي ،وفضح مزاعم السياسة الأمريكية التي لا تبتغي من شعار الإصلاح سوى ذريعة للضغط و التدخل ،فيما هي اكبر الخاسرين من إصلاح سياسي يقود المجتمع العربي إلى السيطرة على قراره و حماية استقلاله و سيادته.

إن مجتمعاتنا العربية في حاجة ماسة إلى إصلاح سياسي و اقتصادي و تعليمي بعد أن اهترأت أوضاعها و تعفنت و أصبحت هشة من الداخل و جاهزة للقطف من الخارج، فتحقيق الحاجة إلى الإصلاح-غير قابلة للإرجاء أو التأخير إلى مرحلة أخرى قادمة بدعوى أولوية مواجهة الخطر الصهيوني أو الضغط الأمريكي و مشروع " الشرق الأوسط الكبير"- يؤمن للأمة العربية إمكانية تاريخية للانتقال إلى وضع سياسي تكون حالتها فيه أكثر عافية مما عليه اليوم ،فالإصلاح السياسي طريق العرب نحو بناء كيانات سياسية أكثر استقرارا و أكثر قدرة على امتصاص صدماتها الداخلية و حروبها الأهلية و نزاعات العنف السياسي المتنامية في نسيجها المجتمعي ،وأكثر قدرة على تهذيب السلطة و ترشيد سلوكها تجاه المجتمع الوطني و حقوقه، فلا يمكن لأي إنسان عاقل مسؤول في العالم العربي أن يرفض الإصلاح الديمقراطي او إصلاح نظم التعليم أو غيرها من الإصلاحات الضرورية ، ولكن الأمر البديهي في هذا كله هز انه من المستحيل أن يتم أي إصلاح حقيقي بالفرض أو الإملاء من الخارج ، فقد تكون هناك مساعدة في

تنفيذه، و لكن المبادرة بالإصلاح و القيام بالدور الرئيسي فيه هو أولا و أخيرا مهمة القوى الداخلية الأدرى بشؤون بلادها و الأكثر وعيا بظروفها و أولوياتها.

إن الخلاف حول الإصلاح ليس خلافا فكريا أو فلسفيا، بل هو خلاف حول المصالح ،فهناك من يستفيد من الأوضاع القائمة و لذلك يعمل على استمرارها، و هناك من يرى أنها غير صالحة و لذلك يطالب بتعديلها و تغييرها باسم الإصلاح، لذا فالإصلاح عملية شاملة و ليس جزئية ،إذ لا يؤتى ثمارها إذا نظر إليها باعتبارها كمجرد خطوات معزولة تتم عبر سنوات طويلة ممتدة.

إن الأمة العربية اليوم هي أحوج أكثر من أي وقت مضى لأن تدخل بالفعل عصر الإصلاح، فالعالم اليوم لم يعد يرحم أمة لم تستطع أن تتكيف مع مشاريع الإصلاح المطروحة إقليميا و عالميا،و القوى الكبرى الآن لديها منظورها لما سيكون عليه العالم العربي مستقبلا،وكل منها ينافس الآخر لكي يسود هذا المنظور هذه الرقعة الشاسعة من العالم التي ما فتئ يتنافس عليها كل الكبار،و القوى الوطنية في الداخل أيضا لها منظورها في الإصلاح،والخيار في الواقع غير مطروح أمامها لتختار بدائلها أو بدائل الآخرين، الخيار اليوم ينبغي أن يكون اليوم داخليا عربيا و ليس حتى قطريا،باعتبار أن الآخر لا ينظر لنا كطرف واحد و إنما ككتلة متجانسة، أو هي في طور التجانـس ،أو بإمكانها أن تتحول إلى كتلة متجانسة في المستقبل.

ومنذ مؤتمر الإصلاح الذي عقد في باريس 2004 في رحاب مكتبة الإسكندرية بحضور نخبة مميزة من مفكري الأمة و مثقفيها ،حتى منتدى المستقبل في الرباط ،تعددت المؤتمرات و المنتديات باسم الديمقراطية دون أن نتقدم في الطريق العملي خطوة واحدة، بل أحيانا دون أن تتغير الوجوه التي شاركت هنا و هناك، و بالتالي دون أن تتصور الأفكار و الرؤى و لا حتى الشعارات التي تتخفى وراءها أهداف ظاهرة و باطنة ،فهل يعقل أن يظل الوطن العربي الذي تدار فيه و من حوله هذه الأحداث بلا فكر استراتيجي ورؤية موقف موحد،وأن يبقى على سكونه و ينزع عن نفسه حاسة إدراك الخطر،ويتعامل مع قضيته من موقع متلقي و ليس الفاعل ،بينما يقرر مسؤولون أمريكيون أن الشرق الأوسط سوف يكون

محور الأحداث الرئيسية في العالم، ومحط التركيز السياسة الخارجية الأمريكية لعشرات السنين القادمة .

و بهذا تبـدو السياسة العربية و كأنها تفضل أن تكون استجابتها لمطالب الإصلاح من خلال مشروع سياسي جماعي،لا من خلال مبادرات مستقلة على صعيد كل دولة عربية ،مثلما تجد المدخل إلى ذلك هو إصلاح جامعة الدول العربية من أجل تفعيل دورها السياسي ،و مع أن التداعي إلى مشروع الإصلاح في شكل جماعي عربي أمر محـمود و مرغوب فيه،إلا انه يخشى أن يرمى ذلك إلى أمرين:

1- أن يكون ذلك التضامن الجماعي في باب تعزيز القدرة السياسية الدفاعية في مواجهة ضغط مطالب الإصلاح،حيث هي قادرة أكبر في حل التضامن الجماعي منها في حال كل دولة على حده.

2-أن ينتج عن ذلك "المشروع الجماعي" حد أدنى لا يفي بالحاجات الفعلية للإصلاح، و خاصة بالنظر إلى حقيقة التفاوت الكبير بين الدول العربية على صعيد بناها السياسية، على صعيد استعدادها لإجراء إصلاحات.

لكن أكثر ما يمكن للمرء أن يخشى هو أن يكون الانصراف إلى جامعة الدول العربية طريقا إلى الانصراف عن الإصلاح السياسي ،في البلدان العربية و التحلل من الالتزام بتحقيقه.

إن الوطن العربي يجب أن يكف عما يراه فضيلة الانتصار، و أن تكون له مبادرة يطرحها حتى حكومة بوش أمامها شيء ترد عليه،فهل من مبادرة عربية كاملة و شاملة، و خطة تفصيلية بالمشاكل و القضايا و الهموم، تطرح الواقع و تقدم البدائل و الاقتراحات حتى تجد الولايات المتحدة لدى العرب شيئا تتعامل معه؟.

جـامعة الجزائـر

كلية : العلوم السياسية و الإعلام

قسم : علوم الإعلام و الاتصال

هذا دليل التعريفات الإجرائية ، يدخل ضمن إنجاز مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال تحت عنوان :"**المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط" (مشروع الشرق الأوسط الكبير)** -دراسة تحليلية لجريدة الأهرام من جانفـي 2004 إلى ديسمبر 2004-، و التي اعتمدت في مقاربتها المنهجية على أداة تحليل المضمون،حيث اختبرت فئات: الموضوع، الاتجاه، الأنواع الصحفية، وفئة المصدر،و قد تم الاعتماد في ذلك على الفكرة كوحدة للتسجيل في ظل سياق الفقرة.

وعليه نرجو من سيادتكم المحترمة إعانتنا للقيام بما يلي:

1-قراءة الوثيقة التي بين أيديكم جيدا،و الإلمام بما تشمل عليه من عناصر و نقاط تفصيلية .

2-قراءة شاملة و جيدة لدليل التعريفات الإجرائية .

3-وضع علامة **0** أمام التعريف الذي ترونه مناسبا و معناه في العينة.

4-وضع علامة × أمام التعريف الذي ترونه غير مناسب لمفهومه في العينة .

5-و ضع علامة * أمام التعريف الذي ترون انه يجب أن يعدل.

و إذا رأيتم أن هناك بعض الملاحظات تريدون إبداءها، أو هناك إضافات ضرورية لهذه التعريفات،فالرجاء كتابتها في ورقة مستقلة.

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

الطالبة : جـودي لامية. **الأستاذ المشرف** : د .أحمد شوتري

دليـل التعـريفـات الإجـرائيـة

الفئة الأولى: فئة الموضوع :

و يدخل ضمن هذه الفئة فئات فرعية و مؤشرات تحدد فيما يلي:

أ-تعريف المشروع: ونقصد به تعريف مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الأوسط،وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي:

-دوافع طرحه: والمتمثلة في: نقص الحرية،نقص المعرفة،و تمكين المرأة.

-أسسه: تتمثل هذه الأسس في:تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح ،بناء مجتمع معرفي، وخلق الفرص الاقتصادية.

-أهدافـه: وتنقسم إلى قسمين:أهداف معلنة و أخرى خفية (غير معلنة) .

ب-ردود الفعـل من المشـروع: وتنقسم بدورها إلى قسمين:

ردود فعل عربية-إسلامية / وردود فعل أوروبية .

الفئة الثانية: فئة الأنواع الصحفية:

أي القوالب الفنية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام، و في دراستنا التحليلية لجريدة الأهرام،سنحاول معرفة الأنواع الصحفية المستخدمة في عينة الدراسة،ويمكن تمييز الأنواع و القوالب التالية:

الخـبـر: هو نوع صحفي يتم فيه نقل المعلومات عن إحداث جديدة و آنية،و يجيب على الأسئلة الستة:من ، متى، أين ، ماذا ، كيف ، و لماذا؟.

التقـريـر: هو نقل مفصل للخبر و سرد سيرورته،يتطلب حضور الصحفي في الميدان.

المقـال: يعتبر عن سياسة الصحيفة وعن آراء بعض كتابها في الأحداث اليومية الجارية .

التعليـق: يقدم ما وراء الخبر،يعتبر عن وجهة نظر الصحفي للموضوع في إطار سياسة الجريدة .

العمـود: عبارة عن فكرة أو رأي أو حل لمشكلة تنشر في عمود .

التحقيـق:هو شرح و تحليل ظاهرة أو مشكلة أو أحداث و تقديم الحلول لها.

الروبـورتـاج: نقل ما يسمعه الصحفي أو ما يشاهده أو يحس به أسلوب فني جمالي.

البـورتـري: هو تقديم صورة ذهنية عن الأشخاص بالحكي و السرد ،و هو تصوير بالكلمات

الافـتتـاحيـة: هو نوع فكري إلى ذهن القارئ،و يوجه للشريحة الأكثر وعيا من القراء.

الفئة الثالثة :فئة المصدر:

تتضمن هذه الفئة المؤشرات التالية:

الجريدة: و نقصد بها مصادرها الخاصة من صحفيين و مراسلين و مندوبين صحفيين .

الشخصيات:_و نقصد بها تصريحات الشخصيات السياسية الوطنية و الدولية، كما أوردوها دون تدخل من الصحيفة.

وكالات الأنباء: و هي التي تمول وسائل الإعلام بالأخبار و المعلومات،سواء أكانت محلية أو دولية.

بدون توقيع: أي عدم ذكر الجريدة لمصدر الخبر.

الفئة الرابعة :فئة الاتجاه:

تتضمن هذه المؤشرات التالية:

معـارض: نقصد بالاتجاه المعارض جميع المواضيع التي تحمل انتقادا واضحا لمسعى الإصلاح السياسي و التغيير في الشرق الأوسط.

محـايد: شمل جميع المواضيع التي لها علاقة بموضوع المفهوم الأمريكي للإصلاح ،لكن لم تحمل موقف لا هو بالمؤيد صراحة و لا هو بالمعارض،و جاء في شكل تقرير .

مـؤيـد: تعني بالاتجاه المؤيد كل المواضيع التي توحي بتأييد مشروع أمريكا للإصلاح في الشرق الأوسط، من خلال العودة للمواضيع التي تضمنها المتن الإعلامي سواء على لسان الجريدة من خلال أعمدتها،أو على لسان الشخصيات السياسية الوطنية و الدولية.

I. الـفـهـرس	الـرقـم
كلمة شكر... كلمة إهداء... خطة الدراسة... قائمة الجداول... المقدمة... القسم المنهجي.. إشكالية الدراسة .... تساؤلات الدراسة... أهمية الدراسة و أهدافها... أسباب اختيار الموضوع... تحديد المفاهيم و المصطلحات... تحديد مجتمع البحث.. منهج الدراسة .... صعوبات الدراسة... القسم النظري... **الفصل الأول**: الشرق الأوسط و المتغيرات الدولية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.. **المبحث الأول** : ماهية الشرق الأوسط....................................... **المطلب الأول**: الأصول التاريخية للشرق الأوسط............................. **المطلب الثاني** : تعريف منطقة الشرق الأوسط................................. **المطلب الثالث** : الأهمية الاستراتيجية و الجيوسياسية للمنطقة............... **المبحث الثاني** : مشاريع تفتيت المنطقة و احتوائها...........................	

المطلب الأول : حلف بغداد (1955)..

المطلب الثاني : مبدأ ايزنهاور (1957)......................................

المطلب الثالث : الشرق الأوسطية و المتوسطة...........................

المبحث الثالث : انعكاسات أحداث سبتمبر و شعار الحرب على الإرهاب على السياسية الأمريكية في المنطقة....................................

المطلب الأول : أحداث سبتمبر و إعادة تشكيل الخريطة الإستراتيجية للمنطقة .

المطلب الثاني : الحرب الاستباقية الأمريكية و الحملة ضد الإرهاب..........

المطلب الثالث : انعكاسات أحداث سبتمبر على السياسة الأمريكية في المنطقة..

الفصل الثاني : الإصلاح في المفهوم الأمريكي و مشروع الشرق الأوسط الكبير..

المبحث الأول : الإصلاح و الديمقراطية من مفهوم أمريكي...................

المبحث الثاني : مشروع الشرق الأوسط الكبير : الطرح و المواجهة..........

المطلب الأول : الجذور التاريخية للمشروع و الخطورة فيه.....................

المطلب الثاني : أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير.......................

المطلب الثالث : ردود الفعل الدولية من المشروع ....

المبحث الثالث : أوروبا و مشروع الشرق الأوسط الكبير.....................

الفصل الثالث : مبادرات الإصلاح : مقوماته ،معوقاته،و آليات تحقيقه.........

المبحث الأول: المبادرات الأربع المطروحة.....................................

المطلب الأول: المبادرة الليبية ....

المطلب الثاني: المبادرة السعودية...

المطلب الثالث: المبادرة المصرية و اليمنية.......................................

المبحث الثاني: مبادرات الحاضر-أبعاد البيئة السياسية و الأهداف الذاتية-....

المطلب الأول: تراجع فكرة القومية...

المطلب الثاني: انفجار ظاهرة العولمة...

المطلب الثالث: أحداث الحادي عشر من سبتمبر.........................	
المبحث الثالث: مقومات الإصلاح و معوقاته و آليات تحقيقه	
المطلب الأول: حول مفهوم الإصلاح و ضروراته.........................	
المطلب الثاني: مقومات الإصلاح و معوقاته................................	
المطلب الثالث: الخيارات المطروحة و آليات تنفيذها.......................	
الفصل الرابع:...	
القسم التطبيقي	
المبحث الأول: التحليل الكمي..	
المبحث الثاني: التحليل الكيفي...	
- الاستنتاجات...	
- الخاتمة...	
- التوصيات..	
- الملاحق..	
- قائمة المراجع..	
- الفهرس العام..	